تقـــــريـــــر

الاجتماع السابع والعشرين

للجنة المتابعة المنبثقة عن

اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري

لمنظمة المؤتمر الإسلامي

(أنقرة، ١-٢ يونيو/حزيران ٢٠١١)

مكتب تنسيق الكومسيك

أنقرة، يونيو/ حزيران ٢٠١١

OIC/COMCEC-FC/27-11/REP

C O M C E C

اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري
لمنظمة المؤتمر الإسلامي
(الكومسيك)

تقـــــريـــــر

الاجتماع السابع والعشرين
للجنة المتابعة المنبثقة عن
اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري
لمنظمة المؤتمر الإسلامي
(أنقرة، ١-٢ يونيو/حزيران ٢٠١١)

مكتب تنسيق الكومسيك
أنقرة، يونيو/ حزيران ٢٠١١

العنوان

مكتب تنسيق الكومسيك

بهيئة التخطيط الحكومية

Necatibey Cad. 108
Ankara-TURKEY
Phone : 90-312-294 57 10 – 294 57 30
90-312-294 57 06
Fax : 90-312-294 57 77 – 294 57 79
Website : http://www.dpt.gov.tr
www.comcec.org
e-mail : comcec@ dpt.gov.tr

المحتويات

الصفحة

- **تقرير الاجتماع السابع والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي (كومسيك)** ٧

المرفقات

١- قائمة المشاركين في الاجتماع السابع والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك ٢٩

٢- رسالة فخامة الرئيس عبدالله جول، رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك..... ٤١

٣- الكلمة الافتتاحية لمعالي جودت يلماز، وزير الدولة بالجمهورية التركية..... ٤٩

٤- رسالة معالي البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلو، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي..... ٥٩

٥- جدول أعمال الاجتماع السابع والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك..... ٦٥

٦- تقرير مقدم من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بشأن استعراض تنفيذ برنامج العمل العشري وخطة العمل الخاصة بتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي ٦٩

٧- تقرير الاجتماع الثامن عشر للجنة الدورة..... ١٠١

٨- تقرير متابعة مقدم من قبل المركز الإسلامي لتنمية التجارة بشأن تنفيذ "البرنامج التنفيذي للخريطة الاسترشادية لتحقيق أهداف التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي"..... ١٠٧

٩- تقرير مقدم من قبل المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة بشأن أنشطة تعزيز التجارة..... ١٢٥

١٠- تقرير مقدم من قبل معهد التوحيد القياسي والمعايير للبلدان الإسلامية بشأن أنشطته.. ١٥١

١١- تقرير مقدم من قبل الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة حول أنشطتها..... ١٥٧

١٢- تقرير مقدم من قبل البنك الإسلامي للتنمية بشأن وضع تنفيذ صندوق التضامن الإسلامي للتنمية والبرنامج الخاص لتنمية إفريقيا..... ١٧١

الصفحة

١٣- مشروع جدول أعمال الدورة السابعة والعشرين للكومسيك..... ١٨٥

١٤- الكلمة الختامية لمعالي الأستاذ أحمد يمان، نائب وكيل الوزارة بهيئة التخطيط الحكومية بالجمهورية التركية ورئيس الجلسة الختامية للاجتماع السابع والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك..... ١٨٩

نبذات قام بإعدادها مكتب تنسيق الكومسيك

- مذكرة مرجعية عن نظام الافضليات التجارية ١٩٧
- نبذة عن التعاون الزراعي ٢٠٥
- نبذة عن التعاون في مجال السياحة ٢١١
- نبذة عن التعاون في مجال النقل ٢١٩

تقـريــر

الاجتماع السابع والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة
عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري
لمنظمة المؤتمر الإسلامي "كومسيك"

(أنقرة، ١-٢ يونيو/حزيران ٢٠١١)

الأصل: بالإنجليزية

تقرير
الاجتماع السابع والعشرين
للجنة المتابعة المنبثقة عن
اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري
لمنظمة المؤتمر الإسلامي (كومسيك)
(أنقرة، ١-٢ يونيو/حزيران ٢٠١١)

١- انعقد الاجتماع السابع والعشرون للجنة المتابعة المنبثقة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي (كومسيك) في أنقرة، في الفترة من ١-٢ يونيو/حزيران ٢٠١١.

٢- حضر الاجتماع ممثلون للدول التالية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي:

١- الجمهورية التركية :(رئيس، دائم)
٢- المملكة العربية السعودية :(نائب الرئيس، عضو دائم)
٣- دولة فلسطين :(نائب الرئيس، عضو دائم)
٤-جمهورية السنغال :(نائب رئيس، الرئيس الحالي للقمة الحادية عشر)
٥- دولة قطر :(نائب الرئيس، ممثلا للمنطقة العربية)
٦- جمهورية كازاخستان :(نائب الرئيس، ممثلا للمنطقة الآسيوية)
٧- جمهورية مالي :(نائب الرئيس، ممثلا للمنطقة الأفريقية)
٨- جمهورية باكستان الإسلامية :(مقرر)
٩- دولة الكويت :(عضو المكتب السابق)
١٠- جمهورية إيران الإسلامية :(عضو المكتب السابق)
١١- جمهورية الكاميرون :(عضو المكتب السابق)

٣- كما حضر الاجتماع ممثلون من جمهورية العراق بصفة مراقب.

٤- كما حضر الاجتماع ممثلون من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ومركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة)، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، والبنك الإسلامي للتنمية، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، والجامعة الإسلامية للتكنولوجيا، والاتحاد الإسلامي

لمالكي البواخر، واتحاد مستشاري البلدان الإسلامية، ومعهد التوحيد القياسي والمعايير للبلدان الإسلامية، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (مركز اسطنبول).

(ترد نسخة من قائمة المشاركين في المرفق ١)

الجلسة الافتتاحية (البند ١ من جدول الأعمال)

٥- افتتح الاجتماع معالي الدكتور كمال مادن أوغلو، وكيل الوزارة بهيئة التخطيط الحكومية، بالجمهورية التركية، بعد تلاوة ما تيسّر من آيات القرآن الكريم.

٦- قرأ معالي السيد متين إيكر، رئيس مكتب تنسيق الكومسيك، رسالة فخامة الرئيس عبد الله جول، رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك. وقد أكد فخامة الرئيس عبد الله جول في رسالته على أهمية تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، كما أكد فخامة الرئيس عبد الله جول على أهمية الدراسة التي يجريها كلاً من مكتب تنسيق الكومسيك، والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، حيث أنه من المتوقع أن تسفر هذه الدراسة عن صدور إطار التعاون من شأنه الاستجابة للمتطلبات الحالية للدول الأعضاء، وكذا معالجة المشكلات التي تواجهها.

٧- شدد فخامة الرئيس عبد الله جول على ضرورة توطيد أواصر التعاون في المعاملات المستقبلية للكومسيك، وذلك بالنسبة لمجالات السياحة، والنقل، والزراعة، التي تعد من المجالات ذات الأولوية. كما أعرب الرئيس عبد الله جول عن ارتياحه لتحديد "أثر شبكات النقل على التجارة والسياحة" عنواناً لجلسة تبادل وجهات النظر للدورة السابعة والعشرين للكومسيك.

٨- أعرب فخامة الرئيس عبد الله جول عن أنه لا غنى عن تسهيل حركة السلع، ورؤوس الأموال، والأشخاص، والمعلومات عبر حدودنا، وذلك بغية تحقيق تطور على الصعيد الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي. وأكد فخامة الرئيس عبد الله جول على ضرورة الإسراع بوضع اللمسات النهائية لتحرير التجارة، وتيسير تدفق رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء دون أي تأخير. وفي هذا الصدد، أشار فخامة الرئيس عبدالله جول إشارة واضحة إلى ضرورة تفعيل نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وبدء العمل في معهد التوحيد القياسي والمعايير للبلدان الإسلامية، وتعزيز أنشطة القطاع الخاص، والارتقاء بمستوى التعاون المالي بين الدول الأعضاء.

٩- اختتم فخامة الرئيس عبد الله جول رسالته معرباً عن خالص تمنياته بالنجاح للاجتماع.

(ترد نسخة من نص خطاب فخامة الرئيس عبد الله جول في المرفق ٢).

١٠- عقب رسالة فخامة الرئيس عبد الله جول، تلا معالي السيد كمال مادن أوغلو الكلمة الافتتاحية لمعالي الدكتور جودت يلماز، وزير الدولة بالجمهورية التركية، أمام الاجتماع. وقد أعرب معالي الدكتور جودت يلماز عن ترحابه بالوفود، كما أكد على أهمية الاجتماعات التي تعقدها لجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك، وعلى المشاركة الفاعلة من جانب الدول الأعضاء بغية توسيع دائرة التعاون بينها.

١١- وجه معالي الدكتور جودت يلماز انتباه الحضور إلى أحدث التطورات التي تحققت على ساحة الاقتصاد العالمي، بما في ذلك الانتعاش الهش للاقتصاد، وتذبذب أسعار السلع، وزيادة تفكك الروابط بين الأسواق الناشئة والمتقدمة. وأكد معالي الدكتور جودت يلماز على أنه رغم تأثر الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي سلباً بالأزمة الأخيرة، فإن البيئة الراهنة توفر فرصاً لتوطيد أواصر التعاون بين الدول الأعضاء.

١٢- تأكيداً على دور التجارة محركاً للنمو والتنمية، ألقى معالي الدكتور جودت يلماز الضوء على ضرورة إيلاء أهمية خاصة لتعزيز التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وذلك من خلال تفعيل نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وإدخال البرنامج التنفيذي حيز النفاذ، ورفع الحواجز غير الجمركية، والدفع قدماً بدور القطاع الخاص. وذكر معالي الدكتور جودت يلماز أنه يمكن الحفاظ على التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، التي بلغت نسبة ١٦,٧% في عام ٢٠٠٩، من خلال التوسع في مجالات التصدير من حيث المنتجات والأسواق.

١٣- آخذاً في الاعتبار انتشار الفقر في منطقة منظمة المؤتمر الإسلامي، أكد معالي الدكتور جودت يلماز على أن مشروعات وبرامج الحد من الفقر، مثل صندوق التضامن الإسلامي للتنمية، وبرنامج التعليم المهني والتدريب، وخطة عمل القطن، ينبغي أن تطرح ثمارها دون أي تأخير. ودعا معالي الدكتور جودت يلماز الدول الأعضاء، وكذا المؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، إلى الوفاء بمسؤولياتها في هذا الصدد.

(يرد نص كلمة معالي الدكتور جودت يلماز في المرفق ٣).

١٤- تلا معالي الأستاذ شيخ عمر ت ساو، رئيس الشؤون الاقتصادية بالأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، رسالة الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، معالي البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلو، على الاجتماع. وفي رسالته، ناشد معالي البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلو، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الدول الأعضاء بزيادة حجم ملكيتهم للبرامج والمشروعات المنفذة في إطار برنامج العمل العشري.

١٥- أثنى معالي البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلو على الجهود المبذولة من قبل مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي المعنية الرامية إلى إعمال نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء لمنظمة المؤتمر الإسلامي؛ كما شدد معالي البروفيسور إحسان أوغلو على أهمية تعبئة الموارد اللازمة لتحقيق أهداف صندوق التضامن الإسلامي للتنمية والبرنامج الخاص لتنمية أفريقيا.

(ترد نسخة من رسالة معالي البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلو في المرفق ٤).

١٦- ثم توجه رؤساء الوفود بكلماتهم للاجتماع، وهم وفود دولة الكويت، جمهورية إيران الإسلامية ، وجمهورية السنغال، وجمهورية مالي، وجمهورية باكستان الإسلامية، وقد أعربوا عن خالص شكرهم وتقديرهم للجمهورية التركية، رئيساً وحكومة وشعباً، لما قدموه من دعم متواصل من أجل تحقيق التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، هذا بالإضافة إلى حسن الضيافة والترتيبات الممتازة التي أعدّت للاجتماع. وأعرب الوفود عن آرائهم فيما يتعلق بأهمية توطيد أواصر التعاون الاقتصادي والتجاري الذي يتم تحت مظلة الكومسيك.

١٧- **أخذت** اللجنة علماً بالاجتماع التشاوري غير الرسمي الذي انعقد في ٢ يونيو/حزيران ٢٠١١ في أنقرة حول إعدادات مؤتمر الاستثمار/المانحين في مجال القطن، وكذا باجتماع اللجنة التسييرية ولجنة المشروع.

جلسات العمل:

١٨- ترأّس جلسات العمل المنبثقة عن الاجتماع معالي الأستاذ أحمد يمان، نائب وكيل الوزارة بهيئة التخطيط الحكومية بالجمهورية التركية.

١٩- وافقت اللجنة بالاجتماع على اعتماد جدول أعمال الاجتماع.

(ترد نسخة من جدول الأعمال كما اعتمدتها اللجنة في المرفق ٥).

استعراض تنفيذ برنامج العمل العشري الخاص بمنظمة المؤتمر الإسلامي، وخطة العمل لتعزيز التعاون فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (البند ٢ من جدول الأعمال)

ا) التقرير المرجعي الصادر عن منظمة المؤتمر الإسلامي:

٢٠- **أخذت** اللجنة **علماً** بالتقرير المرجعي والتوصيات المقدمة من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بشأن تنفيذ برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

٢١- **حثت** اللجنة الدول الأعضاء التي لم توقع أو تصادق على الاتفاقيات المتعلقة بمجال التعاون الاقتصادي والتجاري بالقيام بذلك.

٢٢- **طلبت** اللجنة من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي إدراج التحديات القائمة في طريق تنفيذ الخطة والبرنامج في تقريرها الاستعراضي.

(يرد التقرير الصادر عن الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بشأن استعراض تنفيذ برنامج العمل العشري وخطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي في المرفق ٦).

ب) دراسة لوضع إطار تعاون جديد

٢٣- **رحبت** اللجنة بالدراسة التي قامت بها الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ومكتب تنسيق الكومسيك بهدف إعداد وثيقة إطارية فعالة من أجل التعاون.

ج) تقرير لجنة الدورة:

٢٤- **اعتمدت** اللجنة تقرير لجنة الدورة و**رحبت** بالتطورات الإيجابية التي طرأت على تنفيذ المشروعات المدرجة على جدول أعمال لجنة الدورة.

٢٥- **طلبت** اللجنة من الدول الأعضاء المعنيين بالمشاركة الفاعلة في عملية تنفيذ المشروعات المدرجة على جدول الأعمال الكومسيك.

(يرد تقرير الاجتماع الثامن عشر للجنة الدورة في المرفق ٧)

التعاون في مجال التجارة (البند ٣ من جدول الأعمال)

ا) اتفاقية نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي:

٢٦- **رحبت** اللجنة بقوائم الامتيازات التي قدمتها دول مجلس التعاون الخليجي عن الدول الأعضاء (المملكة العربية السعودية، والكويت، والبحرين، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وقطر وعمان).

٢٧- **حثت** اللجنة الدول الأعضاء التي صادقت على بروتوكول خطة التعريفة التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (بريتاس)- بإحاطة أمانة

لجنة المفاوضات التجارية بأقساط التخفيض السنوية المحددة، مقرونة بقائمة بالمنتجات والنسب السارية المطبقة على الدول الأولى بالرعاية، في ١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٣.

٢٨- **حثت** اللجنة كذلك الدول الأعضاء التي لم تصادق على قواعد المنشأ أن تقوم باستكمال ما يلزم من إجراءات تشريعية داخلية وإدارية، بما في ذلك طباعة شهادة المنشأ الخاصة بنظام الأفضليات التجارية التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وإرسال نماذج الأختام للأمانة العامة للجنة المفاوضات التجارية لأمانة لجنة المفاوضات التجارية.

٢٩- **رحبت** اللجنة بقيام المملكة العربية السعودية وتركيا بإرسالهما نماذج الأختام للأمانة العامة للجنة المفاوضات التجارية لأمانة لجنة المفاوضات التجارية.

٣٠- **حثت** اللجنة الأمانة العامة على متابعة مشاوراتها مع منظمات التكامل الإفريقي دون الإقليمي، لاسيما الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا، والكوميسا، وذلك بغية تمكين الدول الأعضاء ذوي الصلة من الانتهاء من عمليتي التوقيع والمصادقة على اتفاقيات نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

٣١- **حثت** اللجنة البلدان الأعضاء التي لم تقم بعد بالتوقيع أو المصادقة على اتفاقيات نظام الأفضليات التجارية لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ولاسيما اتفاقية الإطار، وبروتوكول خطة التعريفة التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية (بريتاس)، وقواعد المنشأ، بالقيام بذلك في أقرب وقت ممكن لتفعيل نظام الأفضليات التجارية لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

ب) خريطة استرشادية لتعزيز التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

٣٢- **اطلعت** اللجنة على التقرير السنوي الصادر عن المركز الإسلامي لتنمية التجارة لعام ٢٠١١ بشأن "التجارة فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي"، و**رحبت** بالتقدم المحرز لتنفيذ البرنامج التنفيذي للخريطة الاسترشادية الرامية إلى تحقيق أهداف التجارة فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

٣٣- **طلبت** اللجنة من المؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي تنسيق أنشطتها وفقا للبرنامج التنفيذي، وبعقد اجتماعات استشارية منتظمة بهدف تحقيق نتائج أفضل وتحسين مستوى التنسيق وتجنب الازدواجية.

٣٤- **حثت** اللجنة الدول الأعضاء على تقديم الدعم اللازم للمؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بغية تنفيذ البرنامج التنفيذي والمشاركة في تلك الأنشطة مشاركة فعالة.

٣٥- **طلبت** اللجنة من الدول الأعضاء مواصلة تزويد المركز الإسلامي لتنمية التجارة بالبيانات المتعلقة بالإحصائيات واللوائح في مجالي التجارة والاستثمار.

(يرد تقرير المتابعة الخاص بالبرنامج التنفيذي للخريطة الاسترشادية في المرفق ٨)

ج) المساعدة الفنية المتصلة بمنظمة التجارة العالمية

٣٦- **شددت** اللجنة على أهمية اختتام مفاوضات أجندة الدوحة للتنمية ببلوغ الهدف المعني بتحقيق مكوناتها التنموية.

٣٧- **أهابت** اللجنة بالبنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة من أجل السعي إلى تضافر جهودهما الرامية إلى تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية في الدول الأعضاء في منظمة الإسلامي، وذلك للإسهام في انضمام تلك الدول للنظام التجاري المتعدد الأطراف على أساس من الإنصاف والعدالة.

٣٨- **أهابت** اللجنة كذلك البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة والمؤسسات الأخرى ذات الصلة بمواصلة تقديم المساعدة الفنية للبلدان الأعضاء بشأن القضايا المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية.

د) أنشطة تمويل التجارة

٣٩- **أخذت** اللجنة **بعين الاعتبار** الجهود التي تبذلها المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة لتوسيع نطاق التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، عن طريق تمويل الأنشطة التجارية للدول الأعضاء، و**أكدت مجددا** على أهمية تبادل الدعم والتنسيق والتعاون فيما بين الدول الأعضاء وبين المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية بغية تحقيق نتائج أفضل في هذا المجال.

٤٠- **طلب** اللجنة من المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة إعادة النظر في طول برامجها بما يمكّنها من منافسة جهات التمويل الدولية والوطنية الأخرى.

٤١- **أحيطت** اللجنة علماً بالقرار الذي اتخذه مجلس إدارة المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، ودعت الدول الأعضاء إلى المشاركة بفعالية في زيادة رأسمال المؤسسة، وذلك عقب الحصول على موافقة مجلس محافظي مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في يونيو/حزيران، ٢٠١١.

٤٢- طلبت اللجنة من المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات التوسع في برامج تأمين الاستثمارات التابعة لها بحيث توجهها نحو استثمارات الدول الأعضاء داخل الدول غير الأعضاء.

(يرد التقرير الوارد عن المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة المعني بأنشطة ترويج التجارة في المرفق ٩)

٤٣- **أهابت** اللجنة مجدداً بالبنك الإسلامي للتنمية زيادة رفع الوعي لدى الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، كما سبق وأن ورد في إعلان ياوندي الصادر في يونيو/حزيران ٢٠١٠، وكذا الإعلان الاقتصادية للشارقة في إبريل/نيسان ٢٠١١، وذلك فيما يتعلق بالفرص المتعددة لتمويل التجارة. كما أهابت بالدول الأعضاء إعداد دراسة بشأن احتمالات منحها لخطوط تمويل من خلال المصارف المحلية لصالح القطاع الخاص في الدول الأعضاء.

هـ) المعارض التجارية الإسلامية

٤٤- **أعربت** اللجنة عن تقديرها لدولة الإمارات المتحدة (إمارة الشارقة) لاستضافة المعرض التجاري الثالث عشر للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي OIC-EXPO، والذي عقد في إمارة الشارقة في الفترة من ٢٤-٢٩ إبريل/نيسان ٢٠١١.

٤٥- **رحبت** اللجنة بالعرض المقدم من الجمهورية التونسية لاستضافة "معرض الصحة الأول للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي" (OIC Health Expo)، والمزمع عقده في تونس في الفترة من ٢٢-٢٥ سبتمبر/أيلول ٢٠١١، و**حثت** اللجنة الدول الأعضاء وممثلي القطاع الخاص على المشاركة بفعالية في هذا المعرض.

٤٦- **رحبت** اللجنة بالعرض المقدم من بوركينا فاسو للاشتراك مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة، بالتعاون مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في تنظيم المعرض الأول للقطن والمنسوجات في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، والمزمع عقده في واجادوجو في الفترة من ٢١-٢٥ سبتمبر/أيلول ٢٠١١، و**حثت** اللجنة الدول الأعضاء وممثلي القطاع الخاص على المشاركة بفعالية في هذا المعرض.

٤٧- **رحبت** اللجنة بالعرض المقدم من جمهورية مصر العربية لاستضافة المعرض الثاني للسياحة للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، في القاهرة عام ٢٠١٢، و**حثت** اللجنة الدول الأعضاء وممثلي القطاع الخاص على المشاركة بفعالية في هذا المعرض.

٤٨- **رحبت** اللجنة بالعروض المقدمة من جمهورية إيران الإسلامية، وجمهورية غينيا، وجمهورية العراق لاستضافة كل من المعرض التجاري الرابع عشر، والخامس عشر، والسادس عشر للبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلاميOIC-EXPO ، والمزمع عقدها في الأعوام ٢٠١٣، و ٢٠١٥، و ٢٠١٧ على التوالي، وطلبت اللجنة المركز الإسلامي لتنمية التجارة لمتابعة هذا الأمر.

٤٩- **طلبت** اللجنة من المركز الإسلامي لتنمية التجارة إعداد تقارير سير العمل بصورة منتظمة حول المعارض التجارية للبلدان الإسلامية، فضلاً عن المعارض السياحية ومعارض متخصصة أخرى، ورفع تلك التقارير إلى دورات الكومسيك، و محافل منظمة المؤتمر الإسلامي ذات الصلة.

٥٠- **حثت** اللجنة المركز الإسلامي لتنمية التجارة على تطوير المعارض التجارية وتوسيع نطاق محتواها، وذلك بالتعاون مع أجهزة تعزيز التجارة في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

و) تأسيس معهد التوحيد القياسي والمعايير للبلدان الإسلامية

٥١- **رحبت** اللجنة بمصادقة الجمهورية التركية على الاتفاقية الخاصة بمعهد التوحيد القياسي والمعايير للبلدان الإسلامية، باعتبارها علامة بارزة على طريق إضفاء الصبغة المؤسسية عليها.

٥٢- **أحيطت اللجنة علماً** بالتقرير الصادر عن الاجتماع الأول لمجلس إدارة معهد التوحيد القياسي والمعايير للبلدان الإسلامية ، والذي عقد في اسطنبول في ٨ يناير/كانون الثاني ٢٠١١، وكذا التقرير الصادر عن اجتماع اللجنة الفنية، والذي عقد في ياوندي، الكاميرون في الفترة من ١٦-١٧ مارس/أيار ٢٠١١.

٥٣- **أهابت** اللجنة بالدول الأعضاء في معهد التوحيد القياسي والمعايير، وكذا الدول غير الأعضاء المشاركة بفعالية في الاجتماع الثاني للجمعية العامة لمعهد التوحيد القياسي والمعايير للبلدان الإسلامية، والمزمع عقده في اسطنبول في الفترة من ١٢-١٣ يوليو/تموز ٢٠١١.

٥٤- **طلبت** اللجنة من الدول الأعضاء التي لم توقع أو تصادق بعد على النظام الداخلي لمعهد التوحيد القياسي والمعايير للبلدان الإسلامية أن تبادر بذلك في أقرب وقت ممكن.

(يرد التقرير الصادر عن معهد التوحيد القياسي والمعايير للبلدان الإسلامية فيما يتعلق بأنشطته في المرفق ١٠)

ز) آلية التحكيم:

٥٥- **أحيطت** اللجنة علماً بالدراسة الجارية التي أعدتها المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات حول مدى جدوى وضع آلية تحكيم، التي سبق الإشارة إليها على أنها آلية لتسوية النزاعات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. ودعت اللجنة المؤسسة إلى رفع تقرير في هذا الصدد إلى الكومسيك في دورتها السابعة والعشرين.

التعاون في القطاعات ذات الأولوية (بند ٤ من جدول الأعمال)

أ) التعاون في قطاع الزراعة

٥٦- **دعت** اللجنة الدول الأعضاء إلى المشاركة بفعالية في المؤتمر الوزاري السابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي المعني بالزراعة، والمزمع عقده في اسطنبول في الفترة من ٣-٦أكتوبر/تشرين الأول.

٥٧- **أخذت اللجنة علما** بالعمل الذي قام به فريق عمل الكومسيك فيما يتعلق بالزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي في سبيل إعداد "إطار عمل تنفيذي للزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، **وطلبت** اللجنة من فريق العمل إلى رفع إطار العمل التنفيذي إلى كل من المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة المؤتمر الإسلامي المعني بالزراعة، والدورة السابعة والعشرين للكومسيك.

٥٨- **رحبت** اللجنة باستضافة حكومة أوغندا للمنتدى المعني بتنمية الصناعات الغذائية الزراعية، وكذا ورشة عمل حول الأمن الغذائي، المزمع عقدها في ١١-١٢ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١ في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بالمشاركة مع الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة.

ب) التعاون في مجال السياحة

٥٩- **رحبت** اللجنة بالعرض المقدم من الجمهورية التركية لاستضافة ورشة العمل الثانية حول "تعاون القطاع الخاص من أجل تعزيز السياحة البينية في منظمة المؤتمر الإسلامي"، والمزمع عقده في إزمير في الفترة من ٨-١١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١، وذلك بالتوازي مع معرض السياحة في تركيا.

٦٠- **أهابت** اللجنة بالجمهورية التركية، ومكتب تنسيق الكومسيك، والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي العمل على دراسة الأساليب والتفاصيل المتعلقة بمنبر السياحة الخاص بمنظمة المؤتمر الإسلامي والمزمع إقامته فيما بين ممثلي القطاع الخاص.

٦١- **أخذت اللجنة علما** بالأنشطة التي يقوم بها مركز اسطنبول على صعيد التعاون في مجال السياحة، لاسيما قاعدة بيانات الأمير سلطان بن سلمان للتراث المعماري الإسلامي، ومجموعة الكليات المعمارية لدراسة وترويج المعالم والآثار القائمة في الدول الأعضاء.

ج) التعاون في مجال النقل

٦٢- **حثت** اللجنة الدول الأعضاء على المشاركة بفعالية في اجتماع فريق خبراء منظمة المؤتمر الإسلامي حول النقل والذي ستستضيفه وزارة النقل بالجمهورية التركية في إزمير في ٩ يونيو/حزيران ٢٠١١.

٦٣- **حثت** اللجنة أيضاً الدول الأعضاء على المشاركة بفعالية في ورشة العمل حول "تأثير شبكات النقل على التجارة والسياحة" والتي ينظمها مركز أنقرة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والمقرر عقدها في إزمير في الفترة من ٧-٨ يونيو/حزيران ٢٠١١، وكذا المشاركة في الجلسة الوزارية لتبادل وجهات النظر والمقرر عقدها حول نفس الموضوع آنف الذكر وذلك ضمن فعاليات الدورة السابعة والعشرين للكومسيك.

٦٤- **طلبت** اللجنة من الدول الأعضاء إلى إرسال تقاريرهم القطرية فيما يتعلق بقطاع النقل بإحدى اللغات الثلاث لمنظمة المؤتمر الإسلامي إلى مكتب تنسيق الكومسيك في موعد أقصاه ١٥ سبتمبر/أيلول، وذلك حتى يتم توزيعها ضمن فعاليات الدورة السابعة والعشرين للكومسيك.

التعاون المالي فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (بند ٥ من جدول الأعمال)

ا) التعاون بين بورصات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

٦٥- **أحاطت** اللجنة علماً بالتقدم الذي تم إحرازه فيما يتعلق بأنشطة منتدى بورصات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي فيما يتعلق بحساب ووضع مؤشر معياري، وكذا مؤشرات يمكن تداولها، **وحثت** أعضاء المنتدى على الانتهاء من الدراسات الخاصة بالمؤشرات وجعل أدوات التمويل الإسلامية واضحة وضوحا أكبر على الساحة الدولية.

٦٦- **رحبت** اللجنة أيضاً بالعرض المقدم من الجمهورية التركية لاستضافة الاجتماع الخامس لمنتدى بورصات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، والمزمع عقده غي اسطنبول في الفترة من ١٦-١٨ سبتمبر/أيلول ٢٠١١، و**أهابت** اللجنة بالدول الأعضاء المشاركة بفعالية في هذا الاجتماع.

ب) التعاون فيما بين البنوك المركزية

٦٧- **رحبت** اللجنة بأنشطة التعاون وتبادل المعلومات فيما بين البنوك المركزية والمؤسسات النقدية للدول الأعضاء فيما يتعلق بتفعيل وتنظيم والرقابة على أنظمة الدفع.

٦٨- **أحيطت اللجنة علماً** ببرامج بناء القدرات والبرامج التدريبية التي تم تنظيمها من قبل كل من البنك المركزي التركي، ومركز أنقرة، وذلك في إطار التعاون فيما بين البنوك المركزية والمؤسسات النقدية للدول الأعضاء.

٦٩- **رحبت** اللجنة بتنظيم ماليزيا للاجتماع الحادي عشر للبنوك المركزية والمؤسسات النقدية، بالمشاركة مع مركز أنقرة، والمقرر عقده في ١٦-١٧ في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١.

٧٠- طلبت اللجنة من البنوك المركزية في الدول الأعضاء إعادة الاستبيانات، التي أرسلها كل من مركز أنقرة والبنك المركزي التركي، بشأن متطلباتها وقدراتها، وذلك بغية التخطيط للبرامج المستقبلية لبناء القدرات وكذا التدريب.

ج) التعاون فيما بين الجهات التنظيمية لأسواق رأس المال

٧١- **رحبت** اللجنة ببدء التعاون فيما بين الجهات التنظيمية لأسواق رأس المال بالدول الأعضاء.

٧٢- **رحبت** اللجنة أيضاً بالعرض الذي قدمته الجمهورية التركية بشأن استضافة الاجتماع الأول للجهات التنظيمية لأسواق رأس المال بالدول الأعضاء المزمع عقده في ١٧ سبتمبر/ أيلول ٢٠١١ باسطنبول، و**حثت** الدول الأعضاء على المشاركة بفعالية في الاجتماع.

التعاون بين مؤسسات القطاع الخاص (بند ٦ من جدول الأعمال)

٧٣- **أحاطت** اللجنة علماً بالتقرير الصادر عن الاجتماع الرابع عشر للقطاع الخاص المعني بالنهوض بالتجارة والمشروعات الاستثمارية المشتركة بين البلدان الإسلامية الذي انعقد في الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة مابين ٢٤ إلى ٢٦ إبريل/ نيسان ٢٠١١.

٧٤- **دعت** اللجنة الدول الأعضاء إلى توفير بيئة مواتية من شأنها أن تدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وطلبت إقامة شراكة بين القطاع العام والخاص بغية تنمية الدول الأعضاء تنمية شاملة على الصعيد الاقتصادي.

٧٥- **أحاطت** اللجنة علماً بالمنتدى الأول للاستثمار الإسلامي في غرب افريقيا الذي نظمته الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة من ٢٨ فبراير/ شباط وحتى ١ مارس/ آذار ٢٠١١ بولاية كانو، نيجيريا

بالتعاون مع غرفة غانا الإسلامية للتجارة والصناعة، تامالي، و غرفة الحلال للتجارة والصناعة في كانو، ومؤتمر الاستثمار في الدول الإسلامية المنعقد في ٢١ مايو/ أيار ٢٠١١ في عمان بالأردن بالتعاون مع غرفة تجارة الأردن.

٧٦- **دعت** اللجنة الدول الأعضاء إلى تسهيل عملية إصدار التأشيرة لرجال الأعمال بغية النهوض بالتعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

٧٧- **طلبت** اللجنة من الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، والمؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ضمان مشاركة أوسع للقطاع الخاص في الأنشطة المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والتجاري.

(ترد نسخة من تقرير الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة المتعلق بأنشطة الغرفة في المرفق ١١)

التخفيف من حدة الفقر (البند ٧ من جدول الأعمال)

٧٨- أخذت اللجنة علما بالنتائج التي خلص إليها مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا الذي استضافته تركيا في الفترة من ٩-١٣ مايو/أيار ٢٠١١ في اسطنبول.

أ) صندوق التضامن الإسلامي للتنمية و البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا

٧٩- **حثت** اللجنة البلدان التي قد تقدمت بتعهدات إلى صندوق التضامن الإسلامي للتنمية أن تفي بالتزاماتها، وذلك حتى يتسنى للصندوق تمويل مشروعات أكثر في الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية والأقليات المسلمة.

٨٠- **حثت** اللجنة البنك الإسلامي للتنمية أن يسعى إلى حشد المزيد من الموارد من مختلف المؤسسات التمويلية، وذلك لزيادة الأموال التي يمكن توفيرها للبرنامج الخاص لتنمية إفريقيا.

٨١- **طلبت** اللجنة من البنك الإسلامي للتنمية أن يقدم بصفة منتظمة تقارير عن الوضع التنفيذي في كل من صندوق التضامن الإسلامي للتنمية، والبرنامج الخاص لتنمية إفريقيا أمام دورات الكومسيك.

٨٢- **أهابت** اللجنة بالبنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات الأخرى التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي تصميم مشروعات تهدف إلى تنمية كل من القدس والأراضي الفلسطينية المحتلة تنمية اقتصادية.

(ترد نسخة من تقرير البنك الإسلامي للتنمية بشأن وضع تنفيذ صندوق التضامن الإسلامي للتنمية والبرنامج الخاص لتنمية إفريقيا في المرفق ١٢)

ب) برنامج القطن الخاص بمنظمة المؤتمر الإسلامي

٨٣- **حثت** اللجنة البلدان المالكة لمقترحات المشاريع المتعلقة بالقطن التي لم تتقدم بشكل رسمي بمطالبها المالية للبنك الإسلامي للتنمية أن تبادر إلى ذلك من خلال هيئاتها المعنية.

٨٤- **رحبت** اللجنة باعتماد البنك الإسلامي للتنمية تمويل المشروع الإقليمي الذي يتضمن كلاً من تركيا وسوريا، كما رحبت بمشروع موزمبيق.

٨٥ – **طلبت** اللجنة من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية الانتهاء من النظر في المشروعات التي تم طرحها للحصول على دعم مادي.

٨٦- **دعت** اللجنة البلدان الأعضاء إلى المشاركة في اجتماعات لجنة المشروعات ولجنة التسيير المزمع عقدها في سبتمبر/ أيلول ٢٠١١ في كازابلانكا.

٨٧- **حثت** اللجنة الدول الأعضاء المعنية والمؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي على أن تمد الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بالمعلومات اللازمة حتى يتسنى نشرها على بوابة الموقع الخاص بالقطن (www.oic-cotton.org).

٨٨- **رحبت** اللجنة بالدعوة التي تقدمت بها الجمهورية التركية إلى كافة الدول الأعضاء المنتجة للقطن أن يتقدموا بطلبات إلى الهيئة التركية المختصة حول وسائل نقل التكنولوجيا، لاسيما الماكينات المستخدمة في عمليات إنتاج القطن التي تتطلب عمالة كثيفة.

٨٩- **طلبت** اللجنة مجدداً من كافة الدول الأعضاء المنتجة للقطن أن يتفضلوا بملء الاستبيان الذي تم إعداده بشأن احتياجات تركيا من القطن، وإعادته إلى وزارة الصناعة والتجارة بالجمهورية التركية، وذلك عن طريق إرسال بريد إلكتروني إلى الشخص المختص (ismail.kalender@sanayi.gov.tr).

ج) البرنامج الخاص بالتعليم والتدريب المهني للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

٩٠- **أحاطت اللجنة علماً** ببدء البرامج الفرعية للبرنامج الخاص بالتعليم والتدريب المهني للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي و**طلبت** من مركز أنقرة والبنك الإسلامي للتنمية أن يبذلا جهودهما في تنفيذ المشروعات المخطط لها بمقتضى البرامج الفرعية للبرنامج الخاص بالتعليم والتدريب المهني للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وأن ينقلا نتائجها للكومسيك في دورتها السابعة والعشرين.

٩١- **دعت** اللجنة نقاط الاتصال الوطنية للبرنامج الخاص بالتعليم والتدريب المهني للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والجهات ذات الصلة لدى الدول الأعضاء بالإضافة إلى المؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ذات الصلة إلى المشاركة والتعاون بفعالية مع مركز أنقرة في تنفيذ المشروعات المختلفة من خلال إطار البرنامج الخاص بالتعليم والتدريب المهني للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

٩٢- **رحبت** اللجنة بالعرض الذي قدمته هيئة التدريب الفني والمهني لجمهورية إيران الإسلامية بشأن استضافة الاجتماع الثالث للجنة الاستشارية للرصد التابعة للبرنامج الخاص بالتعليم والتدريب المهني للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي الذي سيشترك كل من مركز أنقرة و هيئة التدريب الفني والمهني لجمهورية إيران في تنظيمه، والذي سينعقد في ١٦ – ٢٠ يوليو/ تموز في طهران بجمهورية إيران الإسلامية.

مشروع جدول أعمال الدورة السابعة والعشرين للكومسيك (البند ٨ من جدول الأعمال)

٩٣- **قررت** اللجنة تقديم مشروع جدول الأعمال أمام الدورة السابعة والعشرين للكومسيك بعد إجراء بعض التعديلات عليه.

(ترد نسخة من مشروع جدول أعمال الدورة السابعة والعشرين للكومسيك كما عدلته اللجنة في المرفق ١٣).

ما يستجد من أعمال

٩٤- **أخذت** اللجنة **علما** بالموضوعات المستقبلية المحتملة للجلسة الوزارية لتبادل وجهات النظر للدورة الثامنة والعشرين للكومسيك.

الموضوع ١: دعم تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء.

الموضوع ٢: دور القطاع الخاص في مجال السياحة.

الموضوع ٣: دور الشراكات بين القطاع العام والخاص في تعزيز التعاون في مجال السياحة.

الموضوع ٤: الفرص المتاحة لإقامة استثمارات أجنبية مباشرة في مجال السياحة داخل منطقة منظمة المؤتمر الإسلامي.

٩٥- **طلبت** اللجنة من مركز أنقرة توزيع استبيان على الدول الأعضاء لدراسة وجهات نظرها فيما يتعلق بالموضوعات السابق ذكرها ورفع تقرير في هذا الصدد إلى الكومسيك في دورتها السابعة والعشرين.

شكر وتقدير

٩٦- **أعربت** اللجنة عن شكرها وتقديرها للجهود التي بذلتها الجمهورية التركية باعتبارها الدولة المضيفة، والدول الأعضاء، والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ومكتب تنسيق الكومسيك، والبنك الإسلامي للتنمية، ومركز أنقرة، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، والمؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة، والاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر، ومعهد التوحيد القياسي والمعايير للبلدان الإسلامية، وكذلك تلك الجهود التي بذلها شركاء آخرون من شركاء التعاون ممن قاموا بالأنشطة التي وردت تحت عنوان "جلسات العمل " في هذا التقرير.

الجلسة الختامية

٩٧- قامت اللجنة في جلستها الختامية، برئاسة معالي الأستاذ كمال مادن أوغلو، وكيل الوزارة بهيئة التخطيط الحكومية بالجمهورية التركية، باعتماد تقريرها ومرفقاته. كما طلبت اللجنة من مكتب تنسيق الكومسيك بتوزيع التقرير على الدول الأعضاء، وتقديمه للكومسيك في دورتها السابعة والعشرين.

٩٨- واقترح السيد إسحاق عبد الكريم، رئيس وفد دولة الكويت، بإرسال رسالة شكر إلى فخامة الرئيس عبد الله جول، رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك، لرسالته الملهمة التي وجهها للاجتماع. وقد وافق الاجتماع على هذا الاقتراح بالإجماع.

٩٩- وقام سعادة الأستاذ شيخ عمر ساو، رئيس الشؤون الاقتصادية بمنظمة المؤتمر الإسلامي، بقراءة رسالة معالي البروفيسور الدكتور أكمل الدين إحسان أوغلو، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي؛ حيث أعرب في رسالته عن شكره للحكومة التركية ولاسيما مكتب تنسيق الكومسيك للترتيبات الممتازة التي أُعدّت للاجتماع، ولحسن الضيافة وكرم الوفادة التي حظي بها كافة المشاركين. وأكد معالي البروفيسور الأمين العام من جديد على الدعم المقدم من منظمة المؤتمر الإسلامي لأنشطة الكومسيك، وعلى استعداده لتقديم كامل الدعم لكافة الأنشطة التي سوف تسهم في تقدم الأمة الإسلامية.

١٠٠- ألقى سعادة الأستاذ محمد محمود بن لباد، رئيس وفد جمهورية مالي، بياناً نيابة عن الوفود، أعرب فيه سعادته عن شكره العميق للجمهورية التركية حكومة وشعباً لحسن الضيافة وكرم الوفادة التي قدموها للوفود خلال فترة إقامتهم في أنقرة. كما تقدم معاليه بالشكر العميق لرئيس الاجتماع، وفريق العمل المعاون للترتيبات الممتازة التي قاموا بها في هذا الاجتماع.

١٠١- وفي كلمته الختامية، أعرب معالي الأستاذ أحمد يمان، نائب وكيل الوزارة بهيئة التخطيط الحكومية بالجمهورية التركية عن شكره للوفود لإسهاماتهم القيمة وروح التعاون التي أبدوها. كما شكر معالي الأستاذ

أحمد يمان العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، والأجهزة التابعة لها والمنبثقة عنها لما قدموه من مساعدات قيمة. وفي الختام، تمنى معالي الأستاذ أحمد يمان لكل الوفود رحلة سالمة إلى ديارهم.

(ترد نسخة من نص الكلمة الختامية لمعالي الأستاذ أحمد يمان في المرفق ١٤).

المرفقات

المرفق
(١)

الأصل: بالانجليزية

قائمة المشاركين

في الاجتماع السابع والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة

عن الكومسيك

(أنقرة، ١-٢ يونيو/ حزيران ٢٠١١)

A.MEMBER STATES OF THE OIC

REPUBLIC OF CAMEROON

- H.E. IYA TIDJANI
  Ambassador of Cameroon in Riyadh

- Mrs. MARTHE CHANTAL MBAJON NDJEPANG
  Technical Advisor, President's Office

- Mr. BOUBA AOUSSINE
  Sub Director, Ministry of Trade

- Mr. EVARISTE EVANE
  Attache, Prime Minister's Office

ISLAMIC REPUBLIC OF IRAN

- Mrs. ZOHREH BAHREHBAR
  Division Chief, Grants and Credit Facitiries, Office for Loans,
  International Organizations and Institutions, Organization for Investment (OIETAI),
  Ministry of Finance

- Mrs. MAHSA ZIAEDDINI
  Expert, Office for Loans, International Organizations and Institutions,
  Organization for Investment (OIETAI),
  Ministry of Finance

- Mr. FARHAD KARIMIAN
  Counsellor in Ankara

STATE OF KUWAIT

- Mr. ISHAQ ABDULKARIM
  Director of International Economic Co-operation Department,
  Ministry of Finance

- Mr. SAAD ALRASHIDI
  Head of OIC Affairs Division,
  Ministry of Finance

- Mrs. FATMA ALI
  Economic Researcher,
  Ministry of Finance

REPUBLIC OF KAZAKHSTAN

- Mrs. DARIGA KAMZEBAYEVA
  Director of Strategic Planning Department of the Ministry of Tourism and Sports

- Mrs. ALIYA MURZALINOVA
  Head of Division of the Strategic Planning and Development Department of the Ministry of Transport and Communications

- Mr. YERKEN IBRAYEV
  Head of Division of the International Relation Department of the Ministry of Economic Development and Trade

- Mr. KANAT SARSENBEKOV
  Head of Division of the Strategic Planning and Innovation's Department of the Ministry of Agriculture

- Mr. MADET ZHOLDASBAYEV
  First Secretary in Ankara

- Mr. ALMAZ AZHIBAYEV
  Attache in Ankara

REPUBLIC OF MALI

- H.E. MOHAMED MAHMOUD BEN LABAT
  Ambassador of Mali to Saudi Arabia and OIC

- Mr. MOUSSA ALIOU KONE
  Counselor of Mali in Riyadh

- Mr. SALAHA MOHAMED KATRA
  Adviser of the Ministry Foreign Affairs

- Mr. HÜSEYİN BAŞARAN
  Honorary Consul General in Ankara

ISLAMIC REPUBLIC OF PAKISTAN

- Mrs. ROBINA ATHER
  Joint Secretary, Ministry of Commerce

- Mr. MOIN ULHAQUE
  Minister, Deputy Head of Mission Embassy of Pakistan, Ankara

- Mr. TIPU USMAN
  First Secretary, Embassy of Pakistan, Ankara

- Mr. GIYAN CHAND
  Third Secretary, Embassy of Pakistan, Ankara

STATE OF PALESTINE

- Mr. RAFAT RAYYAN
  Director of International Organization Dept., Arab & Islamic World Department
  Ministry of National Economy

STATE OF QATAR

- Mr. AHMED SALEH AL-MOHANNADI
  Economy Expert, Ministry of Business and Commerce

KINGDOM OF SAUDI ARABIA

- Mr. ABDULLAH BIN ABDULWAHAB AL-NAFISAH
  Director General, Ministry of Commerce and Industry

- Mr. NASSER MOHAMMED AL-MUTLAQ
  Chief Economist, Ministry of Finance

- Mr. HUSSAIN BIN EED AL-RASHEED
  Economic Expert, Ministry of Commerce and Industry

- Mr. RIYADH BIN NASSER ALABDULMUNEM
  International Economic Relations Department
  Ministry of Foreign Affairs

REPUBLIC OF SENEGAL

- HE. ISSAKHA MBACKE
  Ambassador of Senegal in Ankara

- Mr. ISMAILA DIOP
  Director of Cabinet, Ministry of Commerce

- Mr. NICOLAS A. NYOUKY
  First Counselor Senegal Embassy in Ankara

REPUBLIC OF TURKEY

- Dr. KEMAL MADENOĞLU
  Undersecretary of State Planning Organization

- Mr. AHMET YAMAN
  Deputy Undersecretary of State Planning Organization

- Mr. HULUSİ ŞENTÜRK
  President of Turkish Standards Institution

- Mr. İSMAİL KALENDER
  General Director of Organization,
  Ministry of Industry and Trade

- Mr. SALİH MUTLU ŞEN
  Consul General of Turkey in Jeddah

- Mr. ERKAN ÖZORAL
  Head of Department, Ministry of Foreign Affairs

- Mr. BÜNYAMİN KAYAK
  Third Secretary, Ministry of Foreign Affairs

- Mr. MUSTAFA SEPETÇİ
  Head of Department of Foreign Relations,
  Ministry of Industry and Trade

- Ms. NURDAN ÇAMLIBEL AYDIN
  Head of Department,
  Undersecretariat of Foreign Trade

- Mr. MUSTAFA İMİR
  Head of Department, Ministry of Agriculture and Rural Affairs

- Mr. CAFER KAPLAN
  Director of International Relations, Central Bank of the Republic of Turkey

- Dr. ERALP POLAT
  International Relations Director, İstanbul Stock Exchange Chamber

- Mr. İHSAN ÖVÜT
  Director of Foreign Relations, Turkish Standards Institution

- Ms. DENİZ BERBER
  Acting Head of Section, Ministry of Agriculture and Rural Affairs

- Mr. OKAY ÖZTÜRK
  Head of Section,
  Undersecretary of Foreign Trade

- Ms. SEÇİL SAYIN GÜNDÜZ
  Chief Expert, Capital Markets Board of Turkey (SPK)

- Dr. ŞEREF TABAK
  Expert, Foreign Relations Department,
  Ministry of Transportation

- Mr. BAHADIR KARA
  Expert, Ministry of Tourism and Culture

- Ms. BENGÜ AYTEKİN
  Expert, Directorate of Foreign Economic Relations,
  Undersecretariat of Treasury

- Ms. GÖKÇE DEMİRDERE
  Expert, Directorate of Foreign Economic Relations,
  Undersecretariat of Treasury

- Ms. AYŞİN AYLAN ÖZGÜVEN
  Expert, Custom

- Mr. MEHMET SERHAT AKGÜL
  Assistant expert, Directorate of International Relations,
  Central Bank of the Republic of Turkey

- Mr. EMRE ÖZDANA
  Assistant Expert, Export Credit Bank of Turkey

- Ms. MÜNEVVER ABBAS
  Assistant Expert, Undersecretary of Foreign Trade

- Ms. DENİZ YALÇIN
  Assistant Expert, Union of Chambers and Commodity Exchanges of Turkey (TOBB)

- Ms. ŞEHLA ALİ HASAN
  Assistant Expert, Union of Chambers and Commodity Exchanges of Turkey (TOBB)

Sessional Committee

- Mr. YUSUF ŞENGÜR
  University of Anadolu

- Mr. BÜLENT SEZER
  International Agricultural Education Center Department, Ministry of Agriculture Rural Affairs

- Mr. YÜKSEL DEĞİRMENCİ
  International Agricultural Education Center Department, Ministry of Agriculture Rural Affairs

- Mr. MUSTAFA YAŞAR
  International Agriculture Education Center Department, Ministry of Agriculture Rural Affairs

- Mrs. FERHAN KUYUCAK
  University of Anadolu

B. <u>OBSERVER</u>

REPUBLIC OF IRAQ

- Mr. HUSSEIN AHMED DEKHEEL ALSARHAN
  Ministry of Trade

- Mr. WATHEQ TAHA MOHAMMED RASHEED HUWAISH
  Manager of International Organization, Ministry of Trade

C. <u>THE OIC GENERAL SECRETARIAT</u>

- Mr. CHEIKH OUMAR T. SOW
  Director General of the Economic Affairs Department

- Mr. HASAN OKER GÜRLER
  Adviser to the Secretary General on Economic Affairs

- Mr. GHOLAM HOSSEIN DARZI
  Director in the Economic Affairs Department

- Mr. ABDUNUR SEKINDI
  Professional Officer in the Cabinet

D. OIC SUBSIDIARY ORGANS

STATISTICAL, ECONOMIC AND SOCIAL RESEARCH AND TRAINING CENTER FOR ISLAMIC COUNTRIES (SESRIC)

- Dr. SAVAŞ ALPAY
  Director General

- Mr. NABIL DABOUR
  Director of Research Department

- Mr. KENAN BAĞCI
  Researcher

- Mr. N.SERHAN AYDIN
  Researcher

- Mr. MAZHAR HUSSAIN
  Researcher

RESEARCH CENTRE FOR ISLAMIC HISTORY, ART AND CULTURE (IRCICA)

- Mrs. ZEYNEP DURUKAL
  Head, Intercultural Relations Research Program

ISLAMIC CENTRE FOR DEVELOPMENT OF TRADE (ICDT)

- Mr. EL HASSANE HZAINE
  Director of Studies and Training Department

ISLAMIC UNIVERSITY OF TECHNOLOGY (IUT)

- Prof. Dr. IMTIAZ HOSSAIN
  Vice Chancellor

E. SPECIALIZED ORGANS OF THE OIC

ISLAMIC DEVELOPMENT BANK (IDB)

- Mr. OSMAN MAHGOUB EL FIEL
  Manager IRD, AGRD

- Mr. ABDULLATEEF MOHSIN AL-LAWATI
  Cooperation Specialist, Cooperation Department

- Mr. ABDUL BASID RASHEED JAM
  Cooperation Specialist, Cooperation Department

INTERNATIONAL ISLAMIC TRADE FINANCE CORPORATION (ITFC)

- Mr. MOHAMED IQBAL AZAD
  Adviser to CEO

THE ISLAMIC COOPERATION FOR THE INSURANCE OF INVESTMENT AND EXPORT CREDIT (ICIEC)

- Mr. LOTFI ZAIRI
  Assistant to CEO

F. AFFILIATED ORGANS OF THE OIC

ISLAMIC CHAMBER OF COMMERCE AND INDUSTRY (ICCI)

- Mrs. ATTIYA NAWAZISH ALI AYAZ
  Assistant Secretary General

ORGANIZATION OF ISLAMIC SHIPOWNERS ASSOCIATION (OISA)

- Mr. MOHAMMAD ZAFAR BHATTI
  Director Finance

E. OTHER INTERNATIONAL INSTITUTIONS

THE STANDARDS AND METROLOGY INSTITUTE FOR ISLAMIC COUNTRIES (SMIIC)

- Dr. LÜTFİ ÖKSÜZ
  Interim Secretary General of SMIIC

- Ms. CAHİDE EKİZ
  Expert

F. COMCEC COORDINATION OFFICE

- Mr. MEHMET METİN EKER
  Director General,
  Head of COMCEC Coordination Office

- Mr. EBUBEKİR MEMİŞ
  Head of Department

- Mr. SELÇUK KOÇ
  Expert, General Coordinator

- Mr. METİN GENÇKOL
  Expert, Drafting

- Mr. MURAT DELİÇAY
  Expert, Drafting

- Mr. MUSTAFA TEKİN
  Expert, Drafting

- Mr. GÖKTEN DAMAR
  Expert, Drafting

- Mr. KUTLUHAN TAŞKIN
  Expert, Drafting

- Mr. EMRAH HATUNOĞLU
  Expert, Drafting

- Mr. ALPEREN KÖSEOĞLU
  Expert, Drafting

- Mr. ALİ İŞLER
  Expert, Drafting and Press Relations

- Mr. ORHAN ÖZTAŞKIN
  Protocol Relations and Press Relations

- Dr. NAZIM GÜMÜŞ
  Protocol Relations

- Mr. KAĞAN AKDOĞAN
  Assistant Expert, Drafting

- Mrs. AYLİN ŞENOL GÜN
  Assistant Expert, Drafting

- Mr. MEHMET FİDAN
  Assistant Expert, Drafting

- Mr. MEHMET CELALETTİN AKTAŞ
  Assistant Expert

- Mr. AYKUT YILMAZ
  Assistant Expert

- Mrs. BİLGE GÜLLÜ
  Executive Secretary

- Mrs. MÜKERREM ÖZKILIÇ
  Coordinator of Registration Office

- Mrs. BİGE HAMURDAN
  Coordinator of Registration Office

- Mr. KEMAL ARSLAN
  Coordinator of Meeting Rooms

- Mr. ERCAN İBİK
  Assistant Coordinator of Meeting Rooms

- Mrs. SEHER KURUGÜL
  Coordinator of Documentation Center

- Mrs. GÜL SAYIN
  Assistant Coordinator of Documentation Center

- Mrs. EMİNE DEMİREL
  Assistant Coordinator of Documentation Center

- Mrs. Z. LEYLA AŞK
  Social Program

- Mrs. NAZİFE GÜLGEN
  Social Program

- Mr. SEYFİ UYANIK
  Press Relations

- Mr. KAMİL ŞAN
  Photographer

G. <u>DEPARTMENT OF ADMINISTRATIVE AND FINANCIAL AFFAIRS OF THE STATE PLANNING ORGANIZATION</u>

- Mr. YAŞAR GÜLSOY
  Head of Department

- Mr. MEVLÜT YAŞAR
  Coordinator of Transport Relations

- Mr. NURETTİN AYDIN
  Coordinator of Accomodation

- Mrs. TUĞÇE ÇAMURCU
  Dietician

- Mr. CAFER ERDOĞAN
  Stock Coordinator

- Mr. SEYİT AMBARKÜTÜK
  Technician

المرفق
(٢)

الأصل: بالتركية

رسالة فخامة الرئيس عبدالله جول،
رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك،
للاجتماع السابع والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة عن
اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك)
(أنقرة، الأربعاء ١ يونيو/حزيران ٢٠١١)

معالي السيد الرئيس،
السادة الموقرون أعضاء لجنة المتابعة،

أود من هذا المقام الكريم أن أرحب بكافة الحاضرين في هذا الاجتماع السابع والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وإنه لمن دواعي سرورنا أن نحظى باستضافتكم في بلدنا العزيز.

المندوبون الموقرون،

في حين يشهد عالمنا الإسلامي أحداثاً اجتماعية ربما تحمل بين طياتها قدراً من المخاطر التي قد يتعرض لها على المدى القصير، فإنني لعلى يقين بأن هذه الأحداث ستكون، على المدى البعيد، بمثابة فرص تاريخية تخدم قضايا الديمقراطية، والسلام، والرخاء العام. وبوصفنا دولاً إسلامية، علينا أن ندير هذه المرحلة التاريخية بروح من الثقة، والتضامن، والتعاون.

ومن ناحية أخرى، فإن عالمنا الآن يشهد تحولات سريعة الوتيرة يصاحبها، على الساحة الدولية، قدرٌ من التنافسية المتزايدة. وفي هذا الصدد، فإن التحديات التي نواجهها على صعيد اللحاق بركب هذه البيئة التنافسية، ترسخ الحاجة إلى تحقيق مزيد من التعاون فيما بيننا.

ومن حيث التطور الاقتصادي والاجتماعي، فإن العالم الإسلامي حافل بالإمكانات الهائلة على هاتين الساحتين، إلا أنه لم يتمكن من استغلالها الاستغلال الأمثل حتى يومنا هذا.

وعلى الرغم من وفرة الموارد الطبيعية التي حبانا الله بها، فإن متوسط دخل الفرد في بلداننا الإسلامية لا يزال متواضعاً؛ بل ويستشري الفقر في الأغلبية العظمى من المنطقة، ومازال أمامنا الكثير حتى نصل

إلى المعايير العالمية في بعض المجالات الاجتماعية مثل التعليم، والرعاية الصحية. وتلك القضايا قضايا هيكلية تحتم علينا أن نكرس لها اهتماماً عاجلاً.

ومن هذا المنطلق، أود مرة أخرى أن أؤكد على حاجتنا الماسة إلى وجود إدارات حكومية تتمتع بالاتساق والشفافية، وتخضع للمساءلة حتى نتمكن من ايجاد حلول لهذه المشكلات، وضمان التنمية لكافة الدول الإسلامية.

السادة الضيوف الكرام،

أود أن أشدد على أن الأنشطة التي تضطلع بها الكومسيك لهي أنشطة جوهرية ترمي إلى إرساء تفاهم متبادل ولغة مشتركة فيما بين الدول الأعضاء. وذك في إطار تعزيز التعاون فيما بيننا في المستقبل. وفي هذا المضمار، فإن من الأهمية بمكان أن أشيد بالجهود المبذولة من قبل الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وكذا مكتب تنسيق الكومسيك، نحو وضع رؤية يمكن للكومسيك أن تتبناها بغية تحقيق الاحتياجات المتغيرة للدول الأعضاء، وذلك بما يتماشى مع متطلبات العصر

وإني لعلى يقين بأن الأنشطة التي تقام في مجالات السياحة، والنقل، والزراعة، والتي صنفتها القمة الاقتصادية للكومسيك على أنها قطاعات ذات أولوية، سوف تعطي، بكل تأكيد، زخماً للتعاون فيما بيننا.

وبالنسبة لمجال السياحة، فهو مجال سريع التطور، يؤثر تأثيراً أساسياً في كل من الدخل القومي، وفرص العمل. ومن هذا المنطلق، أود أن ألفت انتباهكم إلى الفرص المحتملة التي توفرها الأنشطة الرامية إلى ترسيخ التعاون في هذا المجال، والتي تتجلى من المساهمة في اقتصاداتنا القومية، وتحقيق التقارب بين شعوبنا التي تتقاسم تاريخاً وثقافة مشتركة. وبناءً على ذلك، فإني أرحب بالمساعي التي تدفع بها منظمة المؤتمر الإسلامي في مجال السياحة، كما آمل أن تتوج هذه المساعي مشروعات ملموسة تتحقق على أرض الواقع.

أما بالنسبة لقطاع النقل، فأهميته الحيوية تتمثل في الدور الذي يلعبه في تسهيل حركة السلع والشعوب فيما بين بلداننا، وكذا في ترويج السياحة، وتنشيط التجارة، وتبادل المعلومات، والاندماج في الاقتصاد العالمي.

وفي هذا الصدد، علينا تقوية البنية الأساسية المادية والقانونية لكل من خدمات النقل، وكذا الخدمات اللوجستية في بلداننا، كما أن علينا تشجيع عقد اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف فيما بيننا، وذلك بغية الدفع قدماً بعملية الاندماج الإقليمي والعالمي، فضلا عن حل المشكلات ذات الصلة بالسفر عبر الحدود، وتكثيف الاستثمارات المشتركة بيننا.

ووفقا للقرارات التي اعتمدتها القمة الاقتصادية للكومسيك، من المقرر أن يتم اتخاذ مجموعة من الخطوات التي تهدف إلى تعزيز أواصر التعاون في مجال النقل؛ ولسوف تثمر هذه الخطوات، حسبما أتوقع، بصورة ملموسة في مجال التعاون وفي هذا المضمار، فإن تحديد "أثر شبكات النقل على السياحة والتجارة" موضوعاً "لجلسة تبادل وجهات النظر"، سوف يسهم كثيراً في دفع جهود التعاون المستقبلي في هذا القطاع.

ورغم تباين مستويات التنمية بين بلداننا، تظل الزراعة، التي تعد إحدى القطاعات الشاملة الهامة لكافة الدول الأعضاء، إحدى المجالات التي تتصدر قائمة أولوياتنا. وفي هذا القطاع، علينا أن نولي أهمية خاصة لتحديث عمليات التصنيع، وزيادة الإنتاجية، ورفع القيمة المضافة، وتسويق المنتجات الزراعية. وبما أن قطاع الزراعة، كما صاغته القمة الاقتصادية للكومسيك، هو مجال من مجالات التعاون ذات الأولوية، فقد بات، منذ العام الماضي، مجالاً خصباً للأنشطة الفاعلة والمؤثرة.

ومن هذا المنبر، فإنني أهيب بكافة الدول الأعضاء المشارَكة بفعالية في برامج الأمن الغذائي التي تم إطلاقها داخل الكومسيك. وإني لعلى يقين بأن اجتماع وزراء الزراعة، المزمع عقده في تركيا هذا العام، لسوف يخرج بخطوات ملموسة في هذا الصدد.

المندوبون الموقرون،

إن توفير سهولة الحركة لكل من السلع، ورؤوس الأموال، والمعلومات، والأشخاص عبر حدودنا لأمر ضروري لتحقيق التنمية على الصعيدين الاجتماعي والثقافي. بل وأن هذه الحركة بين اقتصاداتنا تشكل أساساً تتبنى عليه الجهود المبذولة من قبل العالم الإسلامي لتحقيق التنمية الشاملة.

وسوف يسهم تفعيل نظام الأفضليات التجارية أعظم إسهام في حركة السلع فيما بين البلدان الإسلامية، كما أن الدفع بتطبيقه في أسرع وقت ممكن سوف يزدنا قربا من هدفنا المتمثل في تعزيز التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. ولهذا الغرض، فإن تفعيل نظام الأفضليات التجارية في أقرب فرصة مواتية هو أمر بالغ الأهمية.

وكم سعدت بخبر قيام دول الخليج بتقديم قوائم الامتياز الخاصة بها لأمانة لجنة المفاوضات التجارية؛ غير أنه يجب أن تصدق دولة أو أكثر من الدول الأعضاء على اتفاقية قواعد المنشأ للانتهاء من وضع القاعدة القانونية للنظام. ومن هنا، أدعو الدول الأعضاء للانتهاء الفوري من تصديقاتهم وتقديم قوائم الامتياز الخاصة بهم لأمانة لجنة المفاوضات التجارية لاستكمال الإجراءات اللازمة.

وعند تنفيذ نظام الأفضليات التجارية، سوف نكون قد شاركنا مشاركة عظيمة دائمة الأثر لتحقيق الهدف المتمثل في زيادة حجم التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، لتصل نسبتها ٢٠% بحلول عام ٢٠١٥، وذلك بموجب خطة العمل العشرية التي تم اعتمادها في عام ٢٠٠٥.

وعلى صعيد آخر، أرحب بإنشاء معهد التوحيد القياسي والمعايير للبلدان الإسلامية بغرض إيجاد حل لمشكلة انعدام التوحيد القياسي الذي يمثل إحدى العقبات التي تحول دون تعزيز التجارة بين الدول الأعضاء، وذلك بغية التوفيق بين المعايير القائمة، ووضع معايير جديدة. وأعتقد أن تأسيس معهد التوحيد القياسي والمعايير للبلدان الإسلامية سوف يعزز التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء بتذليل العقبات التقنية؛ ولذلك، فمن الضروري إطلاق الأنشطة التي تهدف إلى تأسيس المعهد دون إبطاء.

المندوبون الموقرون،

نظراً لما يمثله القطاع الخاص من أهمية في تقدم البلدان، علينا أن نوليه اهتماما أكبر وأن نمضي قدما في تعزيز دوره الفاعل في أنشطة الكومسيك، وخلق بيئات مواتية له. وأعتقد أنه سيعود علينا بالنفع أن نحرص على استدامة أنشطة القطاع الخاص داخل الكومسيك، بل وأن نسعى إلى توسيع نطاق هذه الأنشطة. وفي هذا المقام، أظن حقيقةً بضرورة مبادرة الشركات في الدول الأعضاء – بخطوات حثيثة – بالمشاركة في المعارض التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي وحضور اجتماعات القطاع الخاص، بغية العثور على شركاء في الأعمال فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي؛ ومن ثم، يزداد الحجم التجاري لهذه الدول.

وأعتقد أن جهود التعاون المالي التي مهدت الطريق لسهولة حركة رأس المال قد أتت بثمارها، الشيء الذي يتمثل في الاستخدام الأفضل لمدخراتنا التي تلبي احتياجات البلدان الأعضاء، والجمع بين البلدان التي لديها فائض وتلك البلدان التي بحاجة إلى الأموال.

وفي هذا الإطار، فإني حريص على تشجيع ودعم منتدى بورصات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، واجتماع البنوك المركزية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وأنشطة التعاون المخطط أن تطلقها الهيئات التنظيمية لأسواق المال هذا العام، من أجل تعظيم الفوائد التي تثمرها أنشطة التعاون المالي فيما بين الدول الأعضاء.

وأرحب بالمرحلة النهائية من الجهود المبذولة لتصميم مؤشرات يمكن تداولها باعتبارها جزءا من منتدى البورصات المالية، ولتيسير إجراء النقاشات التي تدور بشأن أنظمة السداد في سياق التعاون فيما بين البنوك المركزية، وهي خطوات من شأنها أن تساعد على ترسيخ الأساس المالي للتعاون فيما بيننا.

ويحدوني الأمل بأن تكتسب أنشطة التعاون فيما بين الهيئات التنظيمية لأسواق المال، هي الأخرى، قوة دافعة في أقرب وقت ممكن.

المندوبون الموقرون،

إن الغالبية العظمى من أقل البلدان نموا حول العالم هي من بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، كما يعاني مئات الملايين من الناس في البلدان الإسلامية من المجاعات ونقص الغذاء، الشيء الذي يستدعي تسليط الضوء على أهمية برنامجنا المعني بمحاربة الفقر.

وبالفعل، فإن برنامج عمل اسطنبول الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، الذي انعقد في الفترة من ٩-١٣ مايو/أيار ٢٠١١ في اسطنبول، قد وضع خطط طريق إنمائية لأقل البلدان نموا خلال العقد المقبل. وقد تم مناقشة مشكلات هذه البلدان، لا من خلال المنابر الحكومية الدولية في أكثر من ٢٠٠ اجتماع وحدث تم عقدها على هامش المؤتمر فحسب، وإنما ولأول مرة، عبر المنابر البرلمانية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمنتديات الأكاديمية. بالإضافة إلى ذلك، تم وضع آليات استثنائية لرصد الأمور التي طرحها برنامج عمل اسطنبول.

وعلينا أن نحسن الاستفادة من برنامج القطن فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وبرنامج التدريب المهني، والصناديق المؤسسة تحت إشراف البنك الإسلامي للتنمية، إذ إنها تتوافق مع أهداف مؤتمر الأمم المتحدة، لخدمة قضية التخفيف من وطأة الفقر في البلدان الأعضاء. يجب أن ندفع بمزيد من الجهود المبذولة لجعل هذه المشروعات أكثر نفعا للبلدان الفقيرة. وإني لعلى ثقة بأن هذه البرامج سوف تؤدي إلى نتائج ملموسة.

معالي السيد الرئيس،

المندوبون الموقرون،

قبل أن أختم كلمتي، أود الإعراب عن أملي في أن تكون التحولات السياسية التي تشهدها بعض البلدان الأعضاء في صالح المطالب الشرعية والتطلعات التي ترنو إليها شعوبنا، فسوف تخرج الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من هذه العملية مرتدية ثوب الديمقراطية ومتدثرة بالاستقرار والرخاء.

وبهذه الآمال المعقودة، أود أن أعرب عن عظيم ترحيبي بجميع المشاركين وأتمنى لهم النجاح والتوفيق في اجتماعهم.

المرفق
(٣)

الأصل: بالتركية

الكلمة الافتتاحية لمعالي جودت يلماز
وزير الدولة بالجمهورية التركية
الاجتماع السابع والعشرون للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك
(أنقرة، ١ يونيو/حزيران ٢٠١١)

أصحاب السعادة أعضاء لجنة المتابعة،
السادة الضيوف الموقرون،

أود أن أعرب عن عظيم سروري للاجتماع بكم واستضافتكم؛ أيها السادة الكرام ممثلي البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، أرحب مجددًا بكم جميعًا بمناسبة انعقاد الاجتماع السابع والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك وأرحب بكم جميعاً هنا في أنقرة.

المندوبون الموقرون،

كما هو معروف لديكم، ففي اجتماعات لجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك، نقوم برصد تنفيذ القرارات التي اتخذت في الاجتماع السابق للكومسيك وتقييم التجهيزات التي أجريت للدورة القادمة. لذا، فإن لجنة المتابعة تأخذ على عاتقها القيام بأحد الأدوار الرئيسية في تنمية سبل التعاون بين بلداننا. ووفقاً للدور الذي تقوم به اللجنة، نحتاج إلى أن نعمل من أجل حل المشكلات التي قد تم مواجهتها أثناء تنفيذ القرارات التي اتخذت في الاجتماعات السابقة، كما نحتاج إلى إثراء جدول أعمال الكومسيك وإدخاله حيز التنفيذ في ضوء المستجدات التي تطرأ على الاقتصاد العالمي. وفي هذا السياق، وباعتباركم الأعضاء الموقرين للجنة المتابعة، فإن المشاركة والدعم من جانبكم يعد في غاية الأهمية. ففي هذه المناسبة، أود أن أرحب بالمندوبين من كازاخستان ومالي الذين انضموا إلينا للمرة الأولى في هذا الاجتماع، كما أود أن أشكركم مقدماً على ما أسهمتم به كي ينجح اجتماع لجنة المتابعة في مساعيه، كما أتمنى لكم جميعاً التوفيق.

السادة الضيوف الأجلاء،

إن ما يشهده الاقتصاد العالمي من مستجدات يشغلنا جميعاً. فعلى الرغم من الانتعاش الملحوظ في الاقتصاد العالمي في أعقاب الأزمة الاقتصادية، فإنه بالأحرى يتسم بعدم الاستقرار والهشاشة. فحالة الركود والانتعاش الهش التي تعيشها الدول المتقدمة مازالت تعد عاملاً من العوامل التي قد تخلق حالة من عدم الاستقرار في الاقتصاد العالمي ككل، كما قد تؤثر سلباُ على نمو أداء الاقتصادات النامية. كما أن الأثر المتباطيء للسياسات النقدية والمالية التوسعية التي تتبعها الدول النامية من أجل تخطي مرحلة الركود على المستوى الاقتصاد العالمي تُفرِّخ حالة من عدم الاستقرار. وفي الوقت نفسه، لا يزال العالم يفتقر إلى آلية تنسيق عالمية من شأنها معالجة الآثار السلبية التي خلفتها الأزمة، تحقيق النمو مجدداً على الرغم مما تبذله مجموعة الـ٢٠ من مساعٍ.

وبينما تسعى الدول المتقدمة جاهدة إلى تخطى أثار الأزمة، فإن الدول النامية ، خاصة الصين و الهند، تشكل قوة الدفع الفعلية وراء النشاط الاقتصادي في العالم. ومع نمو الاقتصاد العالمي بنسبة ٥% في ٢٠١٠، سجل إسهام الدول المتقدمة في هذا النمو ارتفعاً كبيراُ يصل إلى ٧٠ %. وعلى صعيد آخر، ترفع معدلات النمو العالية في هذه البلدان الطلب على السلع، كما تقفز بأسعار هذه السلع. إن المخاطر المحتملة المصاحبة لتذبذب أسعار السلع تعد نقطة ضعف أخرى في الاقتصاد العالمي.

إن التجارة العالمية التي عانت من انخفاض في معدلاتها القياسية بنسبة ١١ % في ٢٠٠٩ قد شهدت زيادة بنسبة ١٢ % خلال العام الماضي، ويرجع الفضل في ذلك إلى ظاهرة " الأثر الأساسي". ووفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي، فإنه من المتوقع أن تتزايد معدلات التجارة العالمية بنسبة ٧% في المتوسط في ٢٠١١ و٢٠١٢، وذلك يعتمد على الطلب في البلدان المتقدمة.

أعضاء لجنة المتابعة الموقرون،

السادة الضيوف الكرام،

ليس بخفافياً عليكم أن التجارة الخارجية في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي قد تلقت ضربة قاصمة في عام ٢٠٠٩ الذي شهد أسوأ تداعيات الأزمة العالمية أثراً على كافة المناحي. فبعد أن قفز إجمالي صادرات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي إلى ١,٩ تريليون دولار في عام ٢٠٠٨، جاء عام ٢٠٠٩ ليشهد انكماشاً ملحوظاً بنسبة ٣٠% ليصل الإجمالي إلى ١,٣٣ تريليون دولار. وقد ألقت الأزمة العالمية بظلالها أيضاً على إجمالي الواردات، وإن كانت بصورة أقل وطأة، حيث انخفضت بنسبة ١٦% لتصل إلى ٢٤,١ تريليون دولار. ورغم أن التعافي الذي شهدته التجارة العالمية في ٢٠١٠

يحمل بين طياته تحسناً جزئياً في مؤشرات التجارة الخارجية، تبقى الأحوال غير المستقرة التي يشهدها الاقتصاد العالمي عائقاً يحول دون استمرار هذه الزيادة.

وقد تقلصت التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بنسبة ٢٢% عاماً تلو الآخر ليصل إلى ٢١٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٩. وقد بلغت نسبة التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في عام ٢٠٠٩ ما يناهز ١٧%. وثمة تطور إيجابي شهدته التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي خلال العام المنصرم، حيث فاقت نسبة السلع المصنعة في حجم التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي نسبة المواد الخام، والتي بلغت ٥٥%. ومن ناحية أخرى، تساهم ١٠ دول فقط بثلاثة أرباع حجم الصادرات في التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. ولعل سبيلنا الأمثل لزيادة حجم التجارة البينية والوصول بها إلى نسبة الـ ٢٠% المستهدفة يتمثل في ضمان هيكل تجاري يتسم بالتوازن والاستدامة، وذلك من خلال تنويع السلع من ناحية، و تعدد الدول المصدرة من ناحية أخرى.

السادة الضيوف الكرام

كما تعلمون جميعاً، فإن العديد من المشروعات والأنشطة التي تقوم بها الكومسيك تهدف بشكل أساسي إلى تعزيز التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، ويأتي على رأسها، دون شك، اتفاقية نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وقد دخلت اثنتان من الاتفاقيات الثلاث الخاصة باتفاقية نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامية حيز النفاذ، ألا وهما اتفاقية الإطار و بروتوكول خطة التعريفة التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية. أما فيما يتعلق باتفاقية قواعد المنشأ، بوصفها الركيزة الثالثة من ركائز اتفاقية نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، فإن دخولها حيز النفاذ يستلزم المصادقة من جانب دولة واحدة أخرى. ومن أجل تفعيل اتفاقية نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامية، بوصفها المشروع البارز للكومسيك، دون إبطاء، فإنه يتحتم علينا أن نضعه جميعاً في صدارة أولوياتنا. وفي هذا المحفل، أتوجه بالدعوة للدول التي لم توقع أو تصادق بعد على اتفاقيات نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء أن تبادر بذلك في أقرب وقت ممكن حتى يتم تفعيلها. وفي هذا الصدد، أتوقع أيضاً أن تقدم الدول التي قامت بالمصادقة على خطة التعريفة التفضيلية قوائم الأفضليات الخاصة بها إلى أمانة لجنة المفاوضات التجارية وذلك من أجل تفعيل نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة

المؤتمر الإسلامية. وإنه لمن دواعي سرورنا، في هذا الصدد، أن دول مجلس التعاون الخليجي قد قامت بالفعل بتسليم قوائم الأفضليات الخاصة بها للأمانة.

وأود أن ألفت كريم انتباهكم للأنشطة التي تم تنفيذها وفقاً للخريطة الاسترشادية و البرنامج التنفيذي، والتي تهدف في المقام الأول إلى تعزيز التجارة فيما بين بلداننا. وإنني لعلى يقين أن الأنشطة التي تم القيام بها حول تيسير التجارة، وتمويل التجارة، وتعزيز التجارة، وبناء القدرات، وتطوير السلع الإستراتيجية سوف يكون لها أكبر الأثر في دعم قدرات بلداننا في مجال التجارة، إلى جانب تعزيز التجارة البينية على النحو المنشود. ولذا أتوجه بالدعوة لكافة الدول لتقديم الدعم المطلوب لتلك الأنشطة.

المندوبون الموقرون

إن المعايير المختلفة التي تطبقها بلداننا في أنظمتها الخاصة بالتجارة الخارجية تشكل حواجز غير جمركية؛ وهي من بين القضايا الإشكالية الرئيسية المتعلقة بتعزيز التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وفي هذا السياق، نحن على دراية تامة بمدى أهمية الإجراءات التي قام بها معهد التوحيد القياسي والمعايير للبلدان الإسلامية، وقد بدأ في العام الماضي عملياته المعنية بتنسيق المعايير في بلداننا. وقد استكمل المعهد مرحلة التأسيس بعد تصديق بلادنا على الاتفاقية وصار جاهزا للاضطلاع بجميع مهامه. ومن هنا، أناشد البلدان التي لم توقع أو تصدق على النظام الأساسي لمعهد التوحيد القياسي والمعايير للبلدان الإسلامية بالقيام بذلك، بغية استكمال الإجراءات المطلوبة للمشاركة فيه والاستفادة من الأنشطة التي يقدمها. بالإضافة إلى ذلك، فإني أعتقد أنه من الممكن للبلدان التي لم توقع على اللائحة أن تصبح مشاركتها مشاركة فاعلة من خلال بعض الترتيبات.

إن جميع الأنشطة والمساعي التي نضطلع بها، بصفتنا القائمين على خدمة شعوبنا، من أجل تعزيز التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي– تلك الأنشطة والمساعي ترمي في الحقيقة إلى إفساح الطريق للقطاع الخاص الذي هو الفاعل الحقيقي في هذا المجال. ومن الضروري فتح قنوات حوار حقيقية وقوية بين منبر الكومسيك والقطاع الخاص، بغية توطيد أواصر التعاون مع القطاع الخاص وحل المشكلات التي يواجهها ممثلوه. وفي هذا المقام، أعتقد أن المنابر الحكومية الدولية، ولاسيما الكومسيك، يجب دعمها ببعض الأنشطة الجانبية، مثل عقد لقاءات مع القطاع الخاص، ومنتديات الأعمال، ومعارض الأعمال على مستوى القطاعات. وعملا بذلك، يجب تشجيع المشاركة في أنشطة القطاع الخاص.

أعضاء لجنة المتابعة الكرام،

كما تذكرون جميعا، قررنا أثناء انعقاد القمة الاقتصادية للكومسيك في عام ٢٠٠٩، إعادة إحياء التعاون الذي أرسيناه في مجالات الزراعة والسياحة والنقل، ووضع الأولويات لهذه المجالات. ومنذ ذلك الحين ونتخذ الإجراءات الرامية إلى تعزيز التعاون في جميع المجالات الثلاثة.

وقد أثبتت بوضوح الخبرات التي اكتسبناها في السنوات الأخيرة مدى أهمية القطاع الزراعي الذي طالما شابه الإهمال، ليس في البلدان النامية أو البلدان التي تقوم اقتصاداتها على النشاط الزراعي فحسب، بل في العالم أجمع. وقد ضاعف الاتجاه التصاعدي التي شهدته أسعار الغذاء في السنوات الأخيرة من حدة آثار الأزمة الاقتصادية، حيث ارتفع عدد الأشخاص حول العام الذين يعيشون تحت خط الجوع إلى ما يفوق المليار شخص، بزيادة بلغت ١٠٠ مليون شخص. وإنها لحقيقة شاخصة أمامنا، أن المنطقة التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي التي تعاني بالفعل من ضير المجاعة وسوء التغذية قد تأثرت سلبا بسبب هذه الأزمات، بل بات ملايين وملايين الأشخاص محكوما عليهم بالعيش تحت خط الجوع. ولذلك، فإن جميع هذه المستجدات تسلط الضوء مجددا على الأهمية الحيوية لتعزيز التعاون في مجال الزراعة وضمان الأمن الغذائي. ويحدوني الأمل أن تقوم البرامج الوطنية للأمن الغذائي، الواجب تنفيذها في إطار فريق عمل الكومسيك المعني بالأمن الغذائي ومبادرة منظمة المؤتمر الإسلامي المعنية بالأمن الغذائي، بالتخفيف من الأضرار والخسائر التي خلفتها الأزمات، وبإكسابنا قدر أكبر من الصلابة في وجه ما قد يباغتنا من أزمات. وأناشد جميع الدول الأعضاء بالمشاركة الفاعلة في هذه الجهود. وفي هذه المناسبة، أدعو البلدان الأعضاء كافة لحضور المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة المؤتمر الإسلامي المعني بالأمن الغذائي وتنمية الزراعة، المزمع انعقاده في اسطنبول في أكتوبر/تشرين الأول من هذا العام.

إن تيسير وتعزيز كفاءة الانتقال والتجارة فيما بين بلداننا، فضلا عن تقليل التكاليف ذات الصلة بهذه المجالات، هي من الركائز الهامة على طريق تعميق التعاون الاقتصادي. وأعتقد أن الأنشطة التي تقوم عليها منظمة المؤتمر الإسلامي في مجالي السياحة والنقل سوف تفي بهذا الغرض، كما أعتقد أن الإجراءات الموجهة لتسهيل عملية الحصول على التأشيرات السياحية، بما ينعش من القدرات السياحية في بلداننا ويعزز البنية الأساسية في هذا المجال من خلال الشراكات المعقودة مع القطاع الخاص–تلك الإجراءات سوف تساعد على تطوير الأنشطة السياحية فيما بين بلداننا، وسيكون لهذا التآزر الناشئ عن هذه الأنشطة آثاره الإيجابية على بلداننا.

إن تفعيل أنشطة السياحة والتجارة يعتمد على وجود شبكات متطورة ومنتشرة للنقل. وبالإضافة إلى أوجه القصور التي تتمثل في البنية الأساسية لمجال النقل، فإن مشكلات التخليص الجمركي، وغياب التوافق بين تشريعاتنا، وضعف القدرة المؤسسية تعد من المشكلات التي تتطلب معالجتها داخل إطار التعاون في

هذا المجال. ولا يغيب عن علمكم أننا قد حددنا عنواناً لجلسة تبادل وجهات النظر هذا العام، ألا وهو "أثر شبكات النقل على السياحة والتجارة". ويعد كل من ورشة العمل واجتماع فريق الخبراء، المزمع عقده في إزمير الأسبوع المقبل، بمثابة أعمال تحضيرية للجلسة، كما أنهما سيعملان على إضفاء صبغة الاستدامة على تعاوننا في مجال النقل. ومن هذا المنبر، فإني أدعو كافة الدول الأعضاء إلى المشاركة بفعالية في هذه الأنشطة.

السادة الضيوف الكرام،

لا تزال مشكلة الفقر أكبر المشكلات التي تواجهنا، فإن إحدى وعشرين دولة من دولنا الأعضاء هي من بين أقل البلدان نمواً، بل وإن مئات الملايين من شعوبنا الذين يعيشون تحت حد الفقر يصارعون من أجل البقاء. وتشكل الحروب والكوارث الطبيعية وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي حلقة مفرغه من الفقر الذي ترزح المنطقة تحت وطأته. وفي جعبتنا عدد كبير من المشروعات التي تستهدف التخفيف من حدة الفقر؛ إلا أن صندوق التضامن الاجتماعي للتنمية، الذي تم إنشاؤه تحت مظلة البنك الإسلامي للتنمية، والبرنامج الخاص لتنمية إفريقيا لم يؤتيا ثمارهما المرجوة في هذا الصدد. ولا يزال أمامنا الطريق طويلا في خطة عمل القطن، وكذا البرنامج الخاص بالتعليم والتدريب المهني اللذين يُعدان ضمن المشروعات الهامة الأخرى في مجال التعاون. وفي واقع الأمر، فإننا عندما نأخذ بعين الاعتبار الطبيعة متعددة الجوانب لمسألة الفقر، تتجلى أمامنا ظاهرة الحرب التي نقودها ضد الفقر، وحاجتنا الماسة للتصدي لها في كافة مجالات التعاون بيننا. وإنه ليتوجب علينا أن نستمر في خوض هذه الحرب ضد الفقر حتى نستطيع أن نحقق لشعوبنا حياة كريمة.

المندوبون الموقرون،

إن المشكلات التي نواجهها تكشف لنا بما لا يدع مجالا للشك عن حاجتنا إلى ترسيخ تعاون أبقى أثرا، وأكثر قوة وصلابة بين بلداننا. وإني لعلى يقين بأننا في استطاعتنا تحقيق تقدم ملحوظ في سعينا لتحقيق الأهداف التي نصبو إليها، وذلك من خلال تكريس تفاهم مشترك ولغة مشتركة تجمع بيننا في تصدينا لمشكلاتنا الاقتصادية، وكذا تنسيقنا لسياساتنا، وتبادلنا لمعارفنا وخبراتنا. وفي هذا الصدد، يسعدني أن أعرب عن ترحابي بالخطوات التي اتخذتها كل من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ومكتب تنسيق الكومسيك نحو صياغة استراتيجية جديدة للكومسيك. وباتخاذ الكومسيك منبراً لمناقشة المشكلات المشتركة التي تجمع بيننا، وكذا للوصول إلى معلومات جديدة وسياسات يمكن من خلالها إيجاد حلول لهذه المشكلات وتبادلها، يخلق للكومسيك ديناميكية جديدة، ويسهم بشدة في حل المشكلات التي تواجهها الدول الأعضاء على الصعيد الاقتصادي.

السادة الموقرون أعضاء لجنة المتابعة،

الضيوف الكرام،

قبل أن أختتم كلمتي، أود أن أتقدم بالشكر إلي كافة المندوبين عن الدول الأعضاء، وإلي معالي البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلو، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، على مساهماتهم في مجهودات التعاون. وكذلك، أزجي الشكر للعاملين بالأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ومكتب تنسيق الكومسيك، والبنك الإسلامي للتنمية، ومركز أنقرة، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، و الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة. وآمل أن تسهم مساعينا خلال الاجتماع السابع والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك في تعزيز الأوضاع داخل أوطاننا، وأن تسهم في نشر السلام وتحقيق الرفاه لكافة شعوبنا.

وأتمنى لكم أوقاتاً سعيدة في عاصمة بلادنا، أنقرة، كما أود أن أعرب لكم عن جزيل الشكر والعرفان.

المرفق
(٤)

الأصل: بالإنجليزية

بسم الله الرحمن الرحيم

رسالة

معالي البروفسور أكمل الدين إحسان أوغلى

الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي

أمام

الدورة السابعة والعشرين للجنة متابعة الكومسيك

أنقرة، الجمهورية التركية

١ يونيو ٢٠١١

السيد الرئيس،

السادة أعضاء لجنة متابعة الكومسيك،

السادة ممثلو مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي،

بداية، اسمحوا لي أن أعرب لكم عن مدى السعادة التي تغمرني وأنا أخاطب الاجتماع السابع والعشرين للجنة متابعة الكومسيك. كما أغتنم هذه المناسبة لأهنئ الأعضاء الجدد المنتخبين لمكتب الكومسيك على ثقة الدول الأعضاء في المنظمة في قدرتهم على المساهمة في مساعينا المشتركة.

لقد تطرقت في كلمتي أمام هذا الاجتماع في السنة الماضية إلى ضرورة اتباع نهج شمولي في تنفيذ مختلف النشاطات الواردة في برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي. ويسرني أن ألاحظ أن استعراض منتصف المدة أدى إلى اقتراح مجالات وآليات جديدةٍ لزيادة التعاون الاجتماعي والاقتصادي بين الدول الأعضاء في منظمتنا. وقد أثار التقرير الذي تدارسته لجنة الكومسيك في دورتها الأخيرة عدداً من المسائل والقضايا من قبيل غياب البنية المؤسسية وطرائق التمويل وضعف انخراط الدول الأعضاء في المنظمة.

لذلك، يشكل هذا الاجتماع فرصة أخرى للدول الأعضاء لزيادة انخراطها في مختلف البرامج والمشاريع في سياق برنامج العمل العشري، ولمعالجة القضايا المرتبطة بحشد الموارد المالية وتفعيل آليات تنفيذ مختلف برامجنا.

ويكتسي تنسيق مختلف المهام التي تضطلع بها مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي العاملة في المجال الاقتصادي أهمية بالغة، في الوقت الذي نعمل فيه على تعزيز علاقاتنا مع المنظمات الدولية وشركائنا في مجال التنمية لتحسين فعالية مبادراتنا ونتائجها.

سيدي الرئيس،
حضرات المندوبين الموقرين ،

ما يزال هدف بلوغ نسبة ٢٠% من حجم التجارة البنية في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي بحلول سنة ٢٠١٥ يحظى بكامل اهتمامنا، وهو ما دعانا إلى مضاعفة جهودنا في مجال التجارة وتسهيلها وتمويلها. ومن حسن الحظ أن نشاطات البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في مجال تمويل التجارة قد أدت إلى تدخلات محددة الأهداف في غالبية بلداننا بلغت قيمتها ٣٦ مليار دولار سنة ٢٠١٠.

كما يسرني أن أرى ما تبذله أجهزة المنظمة ومؤسساتها من جهود في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري. وأخص بالذكر مكتب تنسيق الكومسيك والمركز الإسلامي لتنمية التجارة والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بصفتها المسؤولة عن تنسيق عملية تنفيذ البرنامج التنفيذي لتحسين التجارة البينية في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي. وفي هذا الصدد، أود أن أدعو هذا الاجتماع إلى توجيه وإرشاد أجهزة المنظمة ومؤسساتها بغية تنفيذ نتائج الاجتماع الاستشاري الثالث الذي عُقد في الدار البيضاء يومي ٣ و ٤ فبراير ٢٠١١، والذي اتخذ مبادرات جديدة ترمي إلى تسريع التقدم، كزيادة انخراط الحكومات من خلال ملتقى منظمات تشجيع التجارة وتطوير المعونة للمبادرات التجارية، وتعزيز آلية ائتمان الصادرات، والتركيز على إشراك التجمعات الاقتصادية الإقليمية في نظام الأفضلية التجارية لمنظمة المؤتمر الإسلامي (TPS-OIC).

ويمثل نجاح المعرض التجاري الإسلامي الثالث عشر الذي نظمه المركز الإسلامي لتنمية التجارة، والاجتماع الرابع عشر للقطاع الخاص الذي نظمته الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة في الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، من ٢٣ إلى ٢٦ أبريل ٢٠١١، مثالاً جيداً آخر على تحقيق نتائج مثمرة بفضل تنسيق العمل. وأعتقد أن زيادة مشاركة مؤسسات القطاع الخاص الوطنية والمتعددة الأطراف في مثل هذه النشاطات ستسهم بشكل كبير في تحقيق هدفنا الأساسي الذي يتمثل في زيادة حجم التجارة الإسلامية البينية إلى مستوى ٢٠%.

وفيما يتعلق بتسهيل التجارة من خلال إلغاء الحواجز الجمركية والإدارية، يحدونا الأمل في أن تستأنف لجنة المفاوضات التجارية عملها في أقرب الآجال، اعتباراً لاقتراب موعد دخول قواعد المنشأ حيز التنفيذ. ولقد واصلت إقناع جميع أصحاب القرار في المنظمة باستكمال إجراءات دخول قواعد المنشأ حيز التنفيذ بعد أن صادقت عليها دولة واحدة فقط من الدول الأعضاء.

ولتسريع هذه العملية، أصدرت تعليماتي لمسؤولي الأمانة العامة والمركز الإسلامي لتنمية التجارة لإشراك التجمعات الاقتصادية الإقليمية من أجل ضمان سرعة البدء بالعمل بنظام الأفضلية التجارية لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وفي هذا السياق، فقد بدأت نقاشاتنا الأخيرة مع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا تؤتي ثمارها وتحقق النتائج المرجوة. فهذه المنظمة ذات الأعضاء الثمانية تتعاون مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة والبنك الإسلامي للتنمية لتبادل المعلومات الضرورية لإمكانية الانضمام إلى نظام الأفضلية التجارية لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

وبالإضافة إلى هذه الخطوات، فإني أرى أن الوقت قد حان للجوء إلى الآلية التي سبق للجنة الكومسيك أن أقرتها، والتي تفترض إيفاد بعثة رفيعة المستوى تحت سلطة فخامة الرئيس عبد الله جول، رئيس الكومسيك، إلى الدول الأعضاء المعنية لتوضيح ضرورة تنفيذ نظام الأفضلية التجارية لمنظمة المؤتمر الإسلامي عاجلاً.

حضرات المندوبين الموقرين ،
حضرات السيدات والسادة،

لقد أكد رؤساء الدول والحكومات في اجتماعهم في اسطنبول في ٩ نوفمبر ٢٠١٠ بمناسبة القمة الاقتصادية أهمية التعاون في مجالات الزراعة والسياحة والنقل وضرورة الاهتمام بها لزيادة التجارة البينية في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي. وانسجاماً مع هذا القرار، خصصت الكومسيك الدورة القادمة لجلسة تبادل وجهات النظر لمناقشة مسألة النقل التي تعد إلى جانب وسائل الاتصال من المجالات التي تحظى بالأولوية في إطار خطة عمل المنظمة.

فالنقل، ولاسيما النقل البحري، يعتبر الشرط الأساسي والبنية الأساسية الأهم لقيام التجارة. وستسترشد النقاشات في هذا المجال بالمعرفة والخبرة التي راكمتها منظمة الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر المنتمية لمنظمة المؤتمر الإسلامي. كما سيتم تدارس أثر النقل على التجارة والسياحة في الأسبوع المقبل في اجتماع سيعقد في إزمير، يعد هو كذلك ثمرة ممتازة للتعاون بين مؤسستينا مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية (سيسريك) والبنك الإسلامي للتنمية. وأنا على يقين بأن التوصيات السليمة لهذا الاجتماع ستشكل قاعدة فاعلة لمداولات وزراء الكومسيك وقراراتهم.

السيد الرئيس،
حضرات المندوبين الموقرين،

لا يفوتني في هذا الصدد أن أتطرق إلى المسألة الثانية التي تتمثل في برامج منظمة المؤتمر الإسلامي للقضاء على الفقر. لا يخفى عليكم أن صندوق التضامن الإسلامي للتنمية قام منذ إطلاق نشاطاته سنة ٢٠٠٧ بسلسلة من التدخلات الحاسمة الرامية إلى دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة في بلدان المنظمة، من خلال برامجها للتمويل الأصغر والتدريب المهني. إلا أن الصندوق يواجه صعوبة تتمثل في عدم قدرته على حشد ولو ٢٠% من رأس المال المخصص له، وسيكون على هذا الاجتماع مناقشة السبل والوسائل الكفيلة بزيادة فعاليته من خلال حشد ما يكفي من الموارد.

ومن جانب أخر، يعجز البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا الذي يهدف إلى حشد ١٢ مليار دولار لتمويل مشاريع ترمي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في إفريقيا، عن جلب التمويل الخارجي. لهذا فمن الضروري استكمال مبلغ ٤ مليارات دولار الذي تعهد به البنك الإسلامي للتنمية عبر جمع الأموال من مصادر وطنية وإقليمية ودولية. وآمل صادقاً أن يتوصل هذا الاجتماع إلى تدابير عملية لتحسين تمويل هذا البرنامج، وأن ينقح القضايا المتعلقة بالتنفيذ الشامل للبرنامج.

سيدي الرئيس،
حضرات المندوبين الموقرين ،

قبل أن أختتم كلمتي هذه، أود أن أسترعي انتباهكم إلى أن تجربة مراجعة وترشيد بنود جدول أعمال منظمة المؤتمر الإسلامي التي تمت بناء على القرار رقم ٣١/١٣- س الصادر عن مجلس وزراء الخارجية في دورته التي عقدت في اسطنبول في يونيو ٢٠٠٤ أثبتت فعاليتها وجدواها. وأعتقد أن عملية مماثلة تغطي جدول أعمال لجنة الكومسيك وقراراتها ستسهم كذلك في تحسين أداء الكومسيك وفاعليتها كماً وكيفاً.

وفي الأخير، أتمنى لكم مداولات مثمرة. واسمحوا لي كذلك أن أشيد بالجهود التي تبذلونها لاستعراض التقدم الذي تحقق في جميع مشاريعنا الاقتصادية، بما فيها تلك المتعقلة بتأهيل قطاع القطن والنقل السككي والزراعة والأمن الغذائي والتعاون الإقليمي مع آسيا الوسطى. وأنا واثق بأن موافقتكم على المنهجية الجديدة المتعددة الأطراف لتنفيذ مشاريعنا ستمكننا من تجاوز مختلف العراقيل، وسيسهل هذا من دون شك عملنا المشترك في سبيل تحقيق التنمية المستدامة والرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لشعوب الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

أشكر لكم حسن إصغائكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المرفق
(٥)

الأصل: بالإنجليزية

جدول أعمال

الاجتماع السابع والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك

(أنقرة،١-٢ يونيو/ حزيران ٢٠١١)

١- الجلسة الافتتاحية واعتماد جدول الأعمال

٢- استعراض تنفيذ برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي وخطة العمل الخاصة بتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

٣- التعاون في مجال التجارة

٤- التعاون في القطاعات ذات الأولوية
- قطاع الزراعة
- قطاع السياحة
- قطاع النقل

٥- التعاون المالي بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

٦- التعاون بين منظمات القطاع الخاص

٧- التخفيف من حدة الفقر

٨- مشروع جدول أعمال الدورة السابعة والعشرين للكومسيك

٩- ما يستجد من أعمال

١٠- اعتماد التقرير

المرفق
(٦)

الأصل: إنجليزي

تقرير مقدم من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي
بشأن استعراض تنفيذ خطة العمل الخاصة بتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري
فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

أولا: مقدمة

واصلت اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك) تحت رئاسة فخامة الدكتور عبدالله جول، رئيس الجمهورية التركية، تنسيق النشاطات الاقتصادية لمنظمة المؤتمر الإسلامي ومتابعتها.

ويعطي تنفيذ القرارات والمقررات الصادرة عن مختلف دورات الكومسيك دفعة لنشاطات التعاون الاقتصادي لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وفي هذا الصدد، تواصل الأمانة العامة، باتصال وثيق مع مكتب تنسيق الكومسيك ومع جميع مؤسسات المنظمة ذات الصلة، رصد إعداد المشاريع المذكورة أدناه وتنسيقها، بما في ذلك الانخراط في مفاوضات وتمثيليات متنوعة مع جميع الأطراف المعنية.

يتولى هذا التقرير مراجعة تنفيذ برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي الصادر عن الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عقدت في مكة المكرمة في ديسمبر ٢٠٠٥، وكذا خطة عمل تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في المنظمة الصادرة عن الدورة السابعة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عقدت في الدار البيضاء بالمملكة المغربية سنة ١٩٩٤. ويتطرق هذا التقرير بشكل خاص للنشاطات التي تمت منذ الدورة السادسة والعشرين للجنة الكومسيك التي عقدت في إسطنبول بتركيا من ٥ إلى ٨ أكتوبر ٢٠١٠. وتشمل المميزات البارزة للتقرير مختلف الخطوات التي تم القيام بها في سبيل إعداد الإطار التنفيذي الخاص بالتنمية الزراعية والريفية والأمن الغذائي والرامي إلى خلق التعاون والشراكة الضرورية بين النشاطات المختلفة لمؤسسات المنظمة في هذا المجال، مع ضمان حشد دعم أوسع من داخل بلدان المنظمة والقيام بإجراءات إقليمية ودولية لمعالجة مشكلة الفقر وغياب الأمن الغذائي في الدول الأعضاء في المنظمة. وقد تم إجراء مراجعة منتصف المدة لبرنامج العمل العشري والذي يعنى بالتعاون الاقتصادي خلال السنة.

ومن جانب آخر، تلقت عدد من القضايا المرتبطة بمواءمة المعايير وتأهيل قطاع القطن وتطوير البنيات الأساسية وتمويل التجارة دفعة قوية ضمن نشاطات المنظمة خلال السنة قيد المراجعة. هذا فضلا عن النقاشات التي جرت حول مراجعة برنامج العمل العشري وخطة العمل الخاصة بالتعاون الاقتصادي والتجاري والرامية إلى ضمان أن تعالج أدوات السياسة هذه التحديات الاقتصادية والاجتماعية المعاصر

التي تواجهها الدول الأعضاء في المنظمة. وفي نفس السياق، تمت معالجة مختلف النشاطات الهادفة إلى وضع برنامج خاص للتعاون مع دول آسيا الوسطى الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، تماشيا مع قرارات منظمة المؤتمر الإسلامي ذات الصلة.

ويشمل التقرير كذلك بعض التوصيات المقدمة للجنة التنفيذية للكومسيك للنظر فيها. وهي توصيات تخص بعض المسائل التي تستدعي التكييف لضمان التنفيذ الفوري للقرارات الحالية للجمعية العامة للكومسيك. وتجدر الإشارة إلى أن التقارير المنفصلة لمؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي العاملة في المجال الاقتصادي ستكون جاهزة ورهن إشارة الاجتماع.

ثانيا: تنفيذ برنامج العمل العشري وخطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي.

أجريت مراجعة منتصف المدة لبرنامج العمل العشري الخاصة بالسنة قيد المراجعة خلال الدورة السادسة والعشرين للجنة الكومسيك. وقبل إجراء المراجعة، عقد اجتماع تحضيري في اسطنبول، الجمهورية التركية، من ٢٨ إلى ٣٠ يوليو ٢٠١٠ بمشاركة الأمانة العامة للمنظمة ومكتب تنسيق الكومسيك ومؤسسات المنظمة ذات الصلة.

وقد أخذت الدورة السادسة والعشرون للجنة الكومسيك علماً بتوصيات الاجتماع التحضيري حول مراجعة منتصف المدة الخاصة ببرنامج العمل العشري، وطلبت من البنك الإسلامي للتنمية التعاون مع الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ومكتب تنسيق الكومسيك لتحديد آلية لتقديم الدعم المالي والمساعدة الفنية لبرامج الكومسيك ومشاريعها.

وفيما يتعلق بتنفيذ عمل منظمة المؤتمر الإسلامي، طلبت القمة الاقتصادية للكومسيك من رئيس الكومسيك التفكير في إمكانية تعزيز النظام المؤسسي للتعاون الاقتصادي والتجاري وكذا فعالية تنفيذ القرارات الصادرة في هذا الإطار، وذلك بالتعاون مع الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي. كما طلبت القمة من الكومسيك النظر في مدى ملاءمة الإستراتيجية وخطة العمل للحاجيات والمتطلبات المالية للدول الأعضاء في المنظمة، وكذلك النظر فيما إذا كان من الضروري إعداد وثيقة رؤية خاصة بالكومسيك.

ولهذا الغرض، قدم مكتب الكومسيك، بالتعاون ومع الأمانة العامة للمنظمة، تقريراً تقييمياً للإستراتيجية وخطة العمل لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء. ودعت الدورة السادسة والعشرون للكومسيك مكتب تنسيق الكومسيك، بالتعاون مع الأمانة العامة للمنظمة، إلى إجراء مزيد من الدراسة لخطة العمل لجعلها إطاراً شاملاً محدثاً للتعاون بآلية تنفيذ فاعلة.

ثالثاً: التجارة البينية في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي:

يستمر هدف تنفيذ إستراتيجية المنظمة الخاصة بالتجارة البينية في احتلال مركز هام في برنامج عمل المنظمة. وقد تم في هذا الصدد تنفيذ عدد من النشاطات والمبادرات الواردة في البرنامج التنفيذي لمنظمة المؤتمر الإسلامي لتعزيز التجارة البينية في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي، وذلك خلال السنة قيد المراجعة.

ومن أجل المواءمة بين مبادرات منظمة المؤتمر الإسلامي وأنشطتها المختلفة الرامية إلى زيادة حجم التجارة البينية للبلدان الإسلامية في إطار البرنامج التنفيذي لتعزيز التجارة الإسلامية البينية، عقد الاجتماعان الثاني والثالث للمجموعة الاستشارية لمؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي في الدار البيضاء، المملكة المغربية، يومي ٣١ مايو و١ يونيو ٢٠١٠ ويومي ٣ و٤ فبراير ٢٠١١ على التوالي. وفي السياق ذاته، نظمت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة اجتماعاً لتحسين البرنامج التنفيذي لتعزيز التجارة البينية في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي في باكو، جمهورية أذربيجان، يومي ٢١ و ٢٢ يونيو ٢٠١٠، بمناسبة الاجتماع السنوي الخامس والثلاثين لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

أدت نتائج هذه الاجتماعات إلى اعتماد ١٩٩ نشاطا للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ في إطار خمسة محاور: تمويل التجارة وتيسير التجارة وتشجيع التجارة تطوير السلع الإستراتيجية وبناء القدرات. وثمة إنجاز آخر ألا وهو الاتفاق حول المبادئ التوجيهية وأسس التعاون بين مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي العاملة في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري.

وفي نفس السياق، اعتمد الاجتماع الثالث للفريق الاستشاري لتعزيز التجارة الإسلامية البينية، مبادرات جديدة تنشد تسريع وتيرة التقدم في مجال التجارة مثل: زيادة مشاركة الحكومات من خلال إنشاء منتدى لمنظمات ترويج التجارة؛ وتنمية المعونة من أجل المبادرات التجارية، وتعزيز آلية ائتمان الصادرات، والتركيز على أنشطة بناء القدرات، لاسيما من خلال إنشاء مراكز للتدريب في مجال التجارة الخارجية في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وكذا التركيز على إشراك مجموعات إقليمية في نظام الأفضلية التجارية لمنظمة المؤتمر الإسلامي وتنظيم ورش عمل لهذا الغرض في إطار البرنامج التنفيذي.

الآفاق الحالية للتجارة.

على الرغم من الآثار المترتبة على الأزمة الغذائية والمالية العالمية وأزمة الطاقة خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، بلغ إجمالي قيمة التجارة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ٢.٥٦٣ تيرليون دولار، تمثل ١٠.٢ ٪ من التجارة العالمية، مقارنة ب ١٠.٤ ٪ في ٢٠٠٨. وفي الوقت نفسه، بلغت حصة التجارة البينية في

إطار منظمة المؤتمر الإسلامي ١٦.٦٥% من التجارة الإجمالية لدول المنظمة في ٢٠٠٩ مقابل ١٦.٦٠% في عام ٢٠٠٨، حيث بلغت قيمة التجارة ٤٢٦.٧٥ مليار دولار، مقارنة بـ٥٥١ مليار دولار في عام ٢٠٠٨.

وفي عام ٢٠٠٩، بلغت قيمة الصادرات البينية في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي ٢٠٧.٩٢ مليار دولار مقابل ٢٦٥ مليار دولار في ٢٠٠٨، ومع ذلك، لوحظ أن حصة الصادرات البينية في إجمالي الصادرات الخارجية لمنظمة المؤتمر الإسلامي شهدت زيادة بنسبة ١١.٤٥ ٪ حيث ارتفعت من ١٤.٠٣ ٪ في ٢٠٠٨ إلى ١٥.٦٤ ٪ في ٢٠٠٩. إلى جانب ذلك، سارت حصة الواردات البينية في الواردات العالمية للدول الأعضاء في الاتجاه نفسه حيث بلغت ١٧.٦٥ ٪ (٢١٨.٨٣ مليار دولار) في عام ٢٠٠٩ مقابل ١٩.١٨ ٪ (٢٨٥ مليار دولار) في عام ٢٠٠٨.

التجارة العالمية لمنظمة المؤتمر الإسلامي/ التجارة البينية في إطار المنظمة ٢٠٠٤-٢٠٠٩

	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
التجارة العالمية لمنظمة المؤتمر الإسلامي						
إجمالي تجارة البضائع العالمية بتريليونات الدولارات	18.7	21.1	24.3	%9.0	32.6	25.3
إجمالي تجارة البضائع في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي بتريليونات الدولارات	1.5	1.8	2.2	%9.0	3.4	2.6
حصة منظمة المؤتمر الإسلامي في التجارة العالمية(%)	%8.0	%8.5	%8.9	%9.0	%10.4	%10.2
التجارة البينية في إطار المنظمة						
قيمة التجارة البينية في إطار المنظمة بمليارات الدولارات	205.07	271.45	333.36	420.6	551.03	426.75
حصة التجارة البينية في إطار المنظمة (%)	14.44 %	15.50 %	15.86 %	16.64 %	16.60 %	16.65 %
المصدر مركز أنقرة ومركز الدار البيضاء						

أما من حيث القيمة والنسبة المئوية، كانت الدول الأعضاء التي حققت أعلى مستويات الصادرات البينية في عام ٢٠٠٩ هي تركيا (التي صدرت ٢٨.٦ مليار دولار للدول الأعضاء، أي ١٣.٧٧٪ من الصادرات البينية)، المملكة العربية السعودية (٢٧.٧ مليار دولار-١٣.٣٢%) الإمارات العربية المتحدة (٢٧ مليار دولار أمريكي - ١٣٪) وماليزيا (١٧.٦ مليار دولار - ٤٦،٨٪)، وإندونيسيا (١٤.٢ مليار دولار -٦.٨٥٪) وإيران (١١.٥٠ مليار دولار - ٥،٥٢٪)، سوريا (٨.٢ مليار دولار - ٤٪) ومصر (٧.٤

مليار دولار أمريكي، ٣.٦٪) وباكستان (٧.٤ مليار دولار أمريكي، ٣.٥٪) والكويت (٥.٤ مليار دولار أمريكي، ٢.٦٢٪). وتمثل هذه البلدان العشرة ٧٤.٦٠٪ من الصادرات البينية في عام ٢٠٠٩.

أ) نظام الأفضلية التجارية لتيسير التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (TPS-OIC)

تواصلت الجهود الرامية لتنفيذ الدول الأعضاء للصكوك متعددة الأطراف لنظام الأفضليات التجارية لمنظمة المؤتمر الإسلامي، في احتلال مكانة بارزة في أنشطة المنظمة. واستخدم الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي كل الفرص المتاحة والمحافل لحث الوزراء وكبار المسؤولين في الدول الأعضاء على توقيع وتصديق جميع الاتفاقيات الاقتصادية لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ولاسيما الصكوك الثلاثة الخاصة بنظام الأفضلية التجارية لمنظمة المؤتمر الإسلامي وهي: الاتفاقية الإطارية بشأن نظام الأفضلية التجارية؛ بروتوكول نظام الأفضلية التجارية (بريتاس)، وقواعد المنشأ لنظام الأفضلية التجارية في منظمة المؤتمر الإسلامي.

إثر دخول بريتاس حيز التنفيذ في فبراير ٢٠١٠، تم الحصول على ٩ تصديقات لقواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضلية التجارية في منظمة المؤتمر الإسلامي ويجب الحصول على تصديق واحد فحسب ليتسنى بدء نفاذ قواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضلية التجارية في منظمة المؤتمر الإسلامي. ويذكر أنه خلال عام ٢٠١٠، صدقت المملكة العربية السعودية، الجمهورية العربية السورية وجمهورية الصومال قواعد المنشأ كما صدقت الجمهورية الإسلامية الإيرانية بروتوكول خطة التعريفة التفضيلية في إطار نظام الأفضلية التجارية التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي. ورفقة هذا التقرير الوضع الحالي لتوقيع صكوك نظام الأفضلية التجارية والتصديق عليها.

على الرغم من قرب دخول نظام الأفضلية التجارية في منظمة المؤتمر الإسلامي حيز التنفيذ، هناك حاجة للقيام بمساعي عاجلة لتوعية الدول الأعضاء من أجل التنفيذ الفعلي لعملية تخفيض التعريفة الجمركية والامتياز. وبناء عليه، وقد طلب من جميع الدول الأعضاء التي صدقت بريتاس وقواعد المنشأ أن تقدم نسب سنوية محددة للتخفيض إلى جانب قائمة المنتجات (برامج الإعفاءات)، عينة من الشهادات وعينة مطبوعة من الطوابع (الدمغات) المستخدمة في جماركها و استكمال إجراءاتها الداخلية والتشريعية والإدارية من أجل تسريع التنفيذ الفعال لنظام الأفضلية التجارية في منظمة المؤتمر الإسلامي. وحتى الآن، قدمت تركيا وماليزيا والدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي المعلومات المطلوبة. وتجدر الإشارة إلى أن مختلف التبليغات للدول الأعضاء بخصوص تنفيذ نظام الأفضلية التجارية لم تلقى ردودا

مهمة. وقد تم إصدار الطلب الأول بمقتضى المذكرة رقم OIC/ECO-04/13/2011/000056 بتاريخ ٤ يناير ٢٠١١.

في غضون ذلك، استمرت المشاورات مع التجمعات الاقتصادية الإقليمية لمنظمة المؤتمر الإسلامي التي تنتمي إليها الدول الأعضاء، مثل الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا، ومنظمة التعاون الاقتصادي، بغية تسريع عملية تصديق نظام التجارة التفضيلية لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وعقب الاستقبال الذي خص به الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي رئيس لجنة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا في جدة يوم ١٢ مارس ٢٠١١، قام وفد من يتكون من عدد من مسؤولي الأمانة العامة والمركز الإسلامي لتنمية التجارة بعقد لقاء فني مع مسؤولي الاتحاد بمقر الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا في واغادوغو، بوركينا فاسو، يومي ٢٨ و٢٩ مارس ٢٠١١ واتفقوا على جدول زمني لتنفيذ نظام الأفضلية التجارية من جانب الدول الأعضاء في الاتحاد.

وسعيا لإشراك المجموعات الإقليمية في أفريقيا وآسيا في منطقة نظام التجارة الحرة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، أقر البرنامج التنفيذي لتعزيز التجارة البينية في إطار المنظمة تنظيم ست حلقات دراسية تدريبية تتصل ببريتاس لمختلف التكتلات الاقتصادية الإقليمية للفترة ٢٠١٠–٢٠١٥. وفي هذا الصدد، نظم مركز الدار البيضاء حلقة دراسية حول تسهيل التجارة بين الدول العربية واندماجها في النظام التجاري متعدد الأطراف، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، في دمشق، سوريا من ٦ إلى ٨ يوليو ٢٠١٠.

وبالمثل، تم إبلاء اهتمام أكبر خلال السنة قيد المراجعة لتعزيز دور الحكومات في تسهيل التجارة، لاسيما من خلال تطوير شبكات العلاقات ومبادرات بناء القدرات. وكنتيجة لذلك، أطلب المركز الإسلامي لتنمية التجارة شبكة البلدان الإفريقية الناطقة بالفرنسية ومنظمات تشجيع التجارة للدول العربية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في الدار البيضاء يومي ٢٣ و٢٤ ديسمبر ٢٠٠٩ وتونس يومي ٣ و٤ نوفمبر على التوالي.

وانسجاما مع مسعى تعزيز دور منظمات تشجيع التجارة في تعزيز التجارة الإسلامية البينية، عممت الأمانة العامة جائزة المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب الخاصة بالتضامن الإسلامي لتعزيز التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وحثت القطاعين العام والخاص للدول الأعضاء على المشاركة بفاعلية في البرنامج.

على ضوء ما سبق وانسجاما مع إعلان القمة الاقتصادية للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي (كومسيك) التي عقدت في إسطنبول يوم ٩ نوفمبر ٢٠٠٩، رفع طلب إلى الدورة الثامنة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية والدورة الثانية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي النظر في تشكيل فريق اتصال رفيع المستوى يتكون من رئيس مكتب الكومسيك وأعضائه لإقناع قادة دول منظمة

المؤتمر الإسلامي بأهمية التنفيذ المبكر لنظام الأفضلية التجارية لمنظمة المؤتمر الإسلامي، بما في ذلك إشراك المجموعات الاقتصادية الإقليمية في العملية برمتها.

فضلا عن تسهيل التجارة من خلال أداء المركز الإسلامي لتنمية التجارة ولجنة الكومسيك لمهام السكرتارية في لجنة المفاوضات التجارية، يتم تقديم الدعم الفني للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي على شكل دورات تدريبية لتعزيز قدرات التفاوض التجاري. وفضلا عن الميزة التي يوفرها نظام الأفضلية التجارية في إزالة العراقيل أمام التجارة، يمكن أن تقوم منظمة المؤتمر الإسلامي بتشجيع الدول الأعضاء على الدخول في اتفاقيات تجارية عابرة للحدود بدعم فني ومالي من الدول الأعضاء في المنظمة على غرار النموذجين السوري التركي والأفغاني الباكستاني.

ج- تشجيع التجارة

لنشاطات ترويج التجارة دور هام في تطوير التعاون التجاري والتبادل التجاري بين الدول الأعضاء. وفي ٢٠١٠، نفذت دول أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسسات منبثقة عنها عددا من الأنشطة في مجال تعزيز التجارة بما في ذلك المعارض، والمعارض التجارية، واجتماعات بين المشتري والبائع واجتماعات مراكز ترويج الصادرات. وفي هذا السياق، نظم المعرض الخامس عشر للأغذية و الفنادق في جدة، المملكة العربية السعودية من ١٦ إلى ١٩ مايو ٢٠١٠ والمعرض الأول للبناء في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في داكار، جمهورية السنغال في ٢٤-٢٧ يونيو ٢٠١٠. وعقد المنتدى الخامس لسيدات الأعمال في الدول الإسلامية في القاهرة، مصر في أبريل ٢٠١٠.

علاوة على ذلك، نظم معرض افتراضي على الموقع الإلكتروني لمركز الدار البيضاء، يمكن من خلاله للدول الأعضاء ترويج منتجاتها مع عرض الأدلة، والأسعار والأنماط.

كما قامت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، في إطار برنامجها للتعاون التجاري وتشجيع التجارة، بإطلاق مبادرتها الإقليمية حول خطة طريق المعونة من أجل التجارة في إطار البرنامج الخاص لاقتصادات وسط آسيا (أفغانستان، أذربيجان، كازاخستان، قيرغيزيا، طاجاكستان، تركمنستان، أوزبكستان). ويتوقع أن أن تحدد هذه المبادرة الحاجبات في مجال تنمية التجارة للبلدان ذات الصلة وإعداد خطة طريق لتنفيذ برامج تنمية التجارة والتي ستعزز قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية. وفي السياق ذاته، أطلقت المؤسسة الدولية لتمويل التجارة الشطر الأول من برنامج المعونة من أجل التجارة لصالح الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة (إسكوا-البحرين، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، عمان، فلسطين، قطر، المملكة العربية السعودية، السودان، سوريا، الإمارات العربية المتحدة، اليمن) في بيروت ، لبنان من ١٠ إلى ١٢ يناير ٢٠١٠.

د- تمويل التجارة

إضافة إلى تيسير أنشطة التجارة والترويج التجاري، منحت أولوية متقدمة لتعزيز خطط الاستثمار التجاري. حيث واصلت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة خلال هذه السنة، توفير التمويل للتجارة في إطار برامجها المختلفة بما في ذلك برنامج تعزيز التجارة والتعاون وبلغت موافقات المؤسسة الخاصة بالصرف ٢،٥٥٤ مليار دولار لعام ٢٠١٠ (آسيا ورابطة الدول المستقلة ٦١٪ والشرق الأوسط وشمال أفريقيا ٣٣٪، وأفريقيا ٦%). ولذلك تجاوزت موافقات التمويل التجاري التراكمية منذ إنشاء المؤسسة في إطار مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ٣٦ مليار دولار أمريكي. وعلى الرغم من أن الهدف الذي حدد للصرف في عام ٢٠١٠ هو مبلغ ١.٢ بليون دولار، بلغت المصروفات الفعلية بحلول نهاية العام ٢٠١٠، ١.٨ مليار دولار أمريكي. على الرغم من ذلك، تم منح ٦٦٪ من تمويل التجارة من المؤسسة إلى الدول الأعضاء، بينما بلغ تمويل التجارة مع البلدان غير الأعضاء ٣٤٪ في عام ٢٠١٠.

نظرا لضخامة حجم واردات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وانخفاض رؤوس أموالها نسبيا، ركزت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة على العمليات عالية التأثير وتحسين نسب تمويلها للبلدان الأعضاء الأقل نموا والشركات الصغيرة والمتوسطة، والسلع الإستراتيجية. إلى جانب ذلك، تم التركيز بشكل خاص على زيادة تمويل القطاع الخاص. وفي هذا الصدد، واصلت المؤسسة تركيزها على آلية المرابحة على مرحلتين للحصول على موافقات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتي بلغت ١٩١ مليون دولار وموافقات تمويل التجارة للبلدان الأعضاء الأقل نموا في عام ٢٠١٠ والتي بلغت ١,١٤١ مليون دولار أمريكي وهي ما يمثل ٤٥٪ من مجموع الموافقات.

بموجب برنامج المساعدة الفنية لتشجيع الاستثمار، الذي أنشئ في عام ٢٠٠٥، لتشجيع الاستثمار البيني بين البلدان الأعضاء في المقام الأول، رعت المؤسسة افتتاح مركز الدولي للبناء الذكي في البحرين في يناير ٢٠١٠، وأجرت برنامجا للتعريف للمسؤولين العراقيين في وكالة ترويج الاستثمار مارس ٢٠١٠، كما دعمت ورشة عمل هيئة الاستثمار السورية بشأن التحكيم.

تأمين ائتمان الصادرات:

نظرا للدور المؤثر لتأمين ائتمان الصادرات في تنمية التجارة، واصلت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات بوصفها الوكالة متعددة الأطراف لائتمان الصادرات لمنظمة المؤتمر الإسلامي، توفير ائتمان صادرات وتأمين على استثمار متوافقين مع الشريعة لتشجيع الصادرات من الدول الأعضاء، وتدفق رؤوس الأموال والاستثمارات من العالم للبلدان الأعضاء. ومن الجدير بالذكر أن الالتزامات التأمينية الجديدة (الموافقات) من المؤسسة لعام ٢٠١٠ بلغ مستوى ٣,٢١٤ دولار، وبذلك بلغت الموافقات التراكمية للمؤسسة منذ إنشائها في عام ١٩٩٥ مبلغ ١١,٢٧٥ مليار دولار.

وعلى ضوء الحاجة الماسة لتوسيع المؤسسة أنشطتها، فإن الحد الأدنى مما يجب أن تقوم به المؤسسة حاليا هو حشد رأس المال المكتتب. حيث إنه حتى فبراير ٢٠١١، لم يتم تسديد سوى ١١٤,٦ مليون دولار أي نصف إجمالي رأس المال المكتتب به وهو ٢٣٥,٥ مليون دولار. ونتيجة للطلب الهائل المستمر على خدمات المؤسسة من ناحية رأس المال ولكون أن مواردها محدودة من ناحية أخرى، فقد استنفدت أموال التأمين لدى المؤسسة ويطلب مجلس إدارتها زيادة رأس المال. ونتيجة لذلك، تم رفع طلب إلى مجلس وزراء الخارجية في دورته الثامنة والثلاثين ليدعو الدول الأعضاء الممثلة في المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات إلى النظر في أداء الرأسمال المكتتب للمؤسسة وزيادة الرأسمال المرخص.

هـ- تمويل التجارة

أخذت الدورة السادسة والعشرون للجنة الكومسيك التي عقدت في إسطنبول، الجمهورية التركية، من ٥ إلى ٨ أكتوبر ٢٠١٠، علما ب الوثائق الثلاث المقدمة من فريق خبراء منظمة المؤتمر الإسلامي المعني بتوحيد المعايير، وهي:

- معايير منظمة المؤتمر الإسلامي للأغذية الحلال- المبادئ التوجيهية العامة بشأن الأغذية الحلال؛
- المبادئ التوجيهية لهيئات إصدار شهادات اعتماد الأغذية الحلال؛
- المبادئ التوجيهية للهيئة المرخصَّة لاعتماد هيئات إصدار شهادات اعتماد الأغذية الحلال.

كما تدارست اللجنة هذه الوثائق كوثائق مرجعية غير ملزمة، وقررت أن يستند أي مزيد من المناقشة حول هذا الموضوع على هذه الوثائق.

ومن جهته، طلب معهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية خلال الاجتماع الأول لجمعيته العامة من لجنة الكومسيك نقل جميع القضايا المتعلقة بالأطعمة الحلال لهذه المؤسسة الحكومية الدولية التابعة لها. وفي السياق نفسه، وقرر اجتماع لمجلس إدارة المعهد المذكور عُقِد يوم ٨ يناير ٢٠١١ تجديد هذا الطلب.

وفي الوقت نفسه، تعمل الأمانة العامة على الترجمة الفنية للوثائق الثلاث إلى اللغات الرسمية الثلاث للمنظمة من أجل تعميمها على الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

رابعا: الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي:

تدارست جلسة تبادل وجهات النظر على هامش الدورة الـ ٢٦ للكومسيك بشأن الزراعة والتنمية الريفية في الدول الأعضاء في المنظمة نتائج ورشة العمل حول الزراعة والتنمية الريفية التي عقدها مركز سيسريك والبنك الإسلامي للتنمية في أنطاليا، تركيا من ١٦ إلى ١٨ سبتمبر ٢٠١٠. وبعد مداولات مستفيضة أجراها المندوبون وكذا العروض التي ألقاها كل من السيد هانس بينسوانغر مخيز، زميل البحوث في جامعة تشاوني للتكنولوجيا في جنوب إفريقيا والسيد ديفيد نابارو، منسق فرقة العمل رفيعة المستوى لمنظومة الأمم المتحدة حول الأزمة الغذائية العالمية وممثل الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة للأمن الغذائي والتغذية. ودعت الدول الأعضاء إلى الاستفادة من توصيات الورشة المذكورة ومن الفعاليات المماثلة للمنظمة في سعيها لتشجيع الزراعة والتنمية الريفية.

أ- المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة المؤتمر الإسلامي حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية

في أعقاب جلسة تبادل وجهات النظر التي عقدت على هامش الدورة الـ ٢٦ للكومسيك، عقد المؤتمر الإسلامي الخامس حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية في الخرطوم، السودان، من ٢٦ إلى ٢٨ أكتوبر ٢٠١٠. واستعرض الاجتماع الوزاري مختلف توصيات اجتماعات فريق الخبراء وكبار المسؤولين على مستوى منظمة المؤتمر الإسلامي سنة ٢٠١٠، بما في ذلك نتائج جلسة تبادل وجهات النظر لاجتماع الدورة السادسة والعشرون للجنة الكومسيك.:

- اجتماع فريق الخبراء حول تحقيق الأمن الغذائي في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في عالم ما بعد الأزمة، جدة، المملكة العربية السعودية، ٢-٣ مايو ٢٠١٠.
- ندوة البنك الإسلامي للتنمية حول تحقيق الأمن الغذائي في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في عالم ما بعد الأزمة، باكو، جمهورية أذربيجان، ٢٣ مايو ٢٠١٠.
- ورشة الزراعة والتنمية الريفية، أنطاليا، تركيا، ١٥-١٨ سبتمبر ٢٠١٠.
- اجتماع كبار المسؤولين والخبراء في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي حول الأمن الغذائي، إزمير، تركيا، ٢٨-٢٩ سبتمبر ٢٠١٠.

كما وافق المؤتمر على وضع إطار عمل تنفيذي للزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي بشكل فوري. وفي هذا الصدد، أكد المؤتمر على ضرورة أن يكون الإطار عمليا وتشاركيا وشاملا وموجها نحو تحقيق النتائج، وأن يشتمل على جداول زمنية ومعايير للتنفيذ. كما أوصى المؤتمر بأن يُعهد للكومسيك بمهمة إعداد هذا الإطار التنفيذي وآلية تنفيذه، من خلال فرقة عملها حول الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي.

وعلى نفس المنوال، حث المؤتمر الدول الأعضاء في المنظمة على تخصيص ما لا يقل عن ٦٪ من ميزانياتها الوطنية لبرامج الأمن الغذائي، وأوصى بتهيئة الظروف المواتية لجذب الاستثمارات الأجنبية واستدامتها في القطاع الزراعي والأمن الغذائي والتنمية الريفية. كما تم التأكيد على دور القطاع الخاص والهيئات غير الحكومية والمنظمات الأهلية في تعزيز الأمن الغذائي والتنمية الريفية في الدول الأعضاء.

الإطار التنفيذي للزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي:

انعقد اجتماع فريق عمل الكومسيك بشأن الأمن الغذائي والتنمية الريفية والأمن الغذائي، تنفيذا لقرار المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة المؤتمر الإسلامي بشأن الأمن الغذائي والتنمية الزراعية، في اسطنبول في ٠٢-٠٣ ديسمبر ٢٠١٠ لمناقشة جوانب الإطار التنفيذي للزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وأقر الاجتماع الشروط المرجعية لإعداد الإطار بعد مناقشتها، بما في ذلك الاستعانة بخبراء استشاريين لهذا الغرض.

أُتفق أيضا على أن يتم الاسترشاد بتوصيات مختلف حلقات العمل واجتماعات كبار المسؤولين وجلسة تبادل الأفكار المنعقدة على هامش اجتماع الكومسيك والمؤتمر الوزاري الخامس في إعداد الإطار التنفيذي، الذي سيستقي معلومات عن أوضاع الزراعة والتنمية الريفية واستراتيجيات الأمن الغذائي والسياسات والبرامج في الدول الأعضاء، بما في ذلك البرامج الإقليمية بشأن الزراعة والأمن الغذائي في الاتحاد الأفريقي، والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وتجمع دول الساحل والصحراء، والهيئة الحكومية الدولية للتنمية، واتحاد المغرب العربي، وجامعة الدول العربية، ومجلس التعاون الخليجي، ومنظمة التعاون الاقتصادي، والآسيان، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي. وسوف يشمل الإطار أيضا المشاريع والمسائل المتعلقة بالسلع، ونظم توفير البذور، والشراكة بين القطاعين الخاص والعام.

جرى، تحقيقا لهذه الغاية، تعيين فريق خبراء استشاريين من قبل منظمة الأغذية والزراعة والبنك الإسلامي للتنمية على التوالي لإعداد الإطار التنفيذي. وسيقوم فريق عمل الكومسيك، من جانبه، بمتابعة إعداد هذا الإطار. ومن المتوقع أن يتم الانتهاء من إعداد الإطار التنفيذي للزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي بنهاية سبتمبر ٢٠١١، ثم يُعرض على المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة المؤتمر الإسلامي بشأن الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المقرر عقده في تركيا من ٣ إلى ٦ أكتوبر ٢٠١١ للنظر فيه وإقراره. كما سيُعرض الإطار على الدورة السابعة والعشرين للكومسيك لاعتماده.

ب-المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة المؤتمر الإسلامي حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية

سينعقد الاجتماع الوزاري السادس لمنظمة المؤتمر الإسلامي حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية حول موضوع "التنمية الزراعية والحصول على الغذاء في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي" في إسطنبول، تركيا، من ٣ إلى ٦ أكتوبر ٢٠١١. ولهذه الغاية، أخبرت الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي جميع الدول الأعضاء في المنظمة ومؤسساتها ذات الصلة بتاريخ ومكان المؤتمر. وتعمل وزارة الزراعة والشؤون الريفية التركية بالتعاون مع فرقة عمل الكومسيك المعنية بالأمن الغذائي حاليا على إعداد مشروع جدول أعمال المؤتمر وبرنامج عمله وباقي الوثائق الخاصة به، والتي ستعمم على الدول الأعضاء ومؤسساتها وعلى باقي المدعويين متى تم الانتهاء من إعدادها.

ج-منتدى تنمية الصناعات الغذائية الزراعية في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي

سوف تنظم الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية والغرفة الإسلامية للتجارة والمؤسسات المعنية الأخرى منتدى/ورشة عمل حول تنمية الصناعات الغذائية الزراعية في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي في كمبالا، أوغندا، في سبتمبر ٢٠١١. ويهدف المنتدى بشكل أساسي إلى التعريف بفرص وإمكانيات الاستثمار في دول منظمة المؤتمر الإسلامي في مجال تصنيع المنتجات الزراعية الغذائية، فضلا عن تعزيز الشراكات ذات الفائدة المتبادلة بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسسات القطاع الخاص في هذا المجال. وسيشهد المنتدى مشاركة ممثلي مؤسسات القطاعين العام والخاص. وقد وجهت الأمانة العامة لهذا الغرض رسائل

تقوم الأمانة العامة بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية والجهات المعنية الأخرى في الوقت الحاضر باتخاذ الخطوات الكفيلة بنجاح تنظيم هذا المنتدى في أوغندا. والدول الأعضاء مدعوة في هذا الصدد لتشجيع وكالاتها المختصة في القطاعين العام والخاص على المشاركة الفاعلة في هذا المنتدى المذكور.

خامسا: خطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي الخاصة بالقطن:

عقد في الدار البيضاء بالمملكة المغربية الاجتماع الثالث للجنة المشروع والاجتماع الرابع للجنة التوجيهية يومي ٢٧ و ٢٨ سبتمبر ٢٠١٠ على التوالي. وتدارس الاجتماعان ١٦ مشروعا أقرا ١٣ منها تقدمت بها الدول الأعضاء ومؤسسات المنظمة ذات الصلة. وأوصى الاجتماع الثالث للجنة المشروع كذلك بعقد مؤتمر للمانحين لحشد المزيد من الأموال تضاف إلى مساهمة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

أُقر حتى الآن ما مجموعه ٢٧ مشروعا في مجال القطن في اجتماعات لجنة المشروع واللجنة التوجيهية في إطار خطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي بشأن القطن. وتتعلق هذه المشاريع على وجه التحديد ببناء القدرات وتحسين الجودة والتسويق وأساليب الري وانتشار أصناف القطن الجيدة وبحوث القطن.

بدأت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، في إطار توفير التمويل اللازم لهذه المشاريع، تمويل ٤ مشاريع مقدمة من الكاميرون وموزمبيق وسوريا وأوغندا، بالإضافة إلى المشروع الخامس وهو مشروع إقليمي متكامل يشمل تركيا وأذربيجان وطاجاكستان وتركمانستان وسوريا. كما تولى المركز الإسلامي لتنمية التجارة والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة تنفيذ المشروع الخاص بورشة "التجارة والاستثمار في قطا القطن بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي" والذي تقدم به المركز الإسلامي لتنمية التجارة.

وسعيا إلى ضمان المزيد من مصادر التمويل لمشاريع منظمة المؤتمر الإسلامي الخاصة بالقطن، وافق البنك العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا مبدئيا على استضافة مؤتمر للمانحين في الخرطوم، جمهورية السودان، في موعده المحدد. وبالمثل، فإن مؤسسات التنمية ذات الصلة في البلدان الأعضاء في المنظمة مدعوة إلى توفير التمويل المناسب لمشاريع منظمة المؤتمر الإسلامي الخاصة بالقطن، وذلك في إطار منتدى منظمة المؤتمر الإسلامي للتنسيق في مجال التنمية.

وطلبت الأمانة العامة من جميع الدول الأعضاء المنتجة للقطن مدها بمعلومات تخص قطاع القطن والنسيج فيها بصورة منتظمة وذلك لعرضها على موقع منظمة المؤتمر الإسلامي المعني بالقطن. ويرمي هذا الإجراء إلى ضمان تحديث هذا الموقع الذي يعنى بهذا القطاع الحيوي ودعم المساعي الحالية التي تنشد تعزيز التجارة والاستثمار في قطاع القطن.

وفيما يتعلق بتشجيع تجارة القطن، سوف تنظم حكومة بوركينا فاسو ومركز الدار البيضاء معرض القطن والنسيج في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي في واغادوغو ببوركينا فاسو من ٢١ إلى ٢٥ سبتمبر ٢٠١١.

سادسا– التعاون في قطاع السياحة

(أ) المشروع الإقليمي حول التنمية المستدامة للسياحة في شبكة المحميات الطبيعية والمنتزهات العابرة للحدود في غرب إفريقيا

اكتملت دراسة الجدوى المتعلقة بهذا المشروع الإقليمي بدعم مالي من منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة. وسوف تتضمن ترتيبات التمويل في مرحلة ما بعد دراسة الجدوى عقد مؤتمر للمانحين بشأن المشروع تحت الرعاية السامية لرئيس منظمة المؤتمر الإسلامي، فخامة الرئيس عبدالله واد رئيس جمهورية السنغال. وسيعقد مؤتمر المانحين في داكار، السنغال، يومي ٢٧–٢٨ مايو عام ٢٠١١ ، لحشد الموارد من أجل التنفيذ الناجح لهذا المشروع الإقليمي.

وقد عُقد الاجتماعان التحضيريان الأول والثاني لمؤتمر المانحين في طهران، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، في ٣٠ نوفمبر ٢٠١٠ وفي المقر الرئيسي للمركز الدولي الإسلامي لتنمية التجارة في الدار البيضاء يومي ٢٧-٢٨ يناير عام ٢٠١١. وفي الاجتماع التحضيري الأول، اتفقت حكومة السنغال، والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ومنظمة السياحة العالمية ومركز الدار البيضاء على إنشاء ميزانية مشتركة والمساهمة ماليا في هذه الميزانية لإنجاح تنظيم المؤتمر. واستعرض الاجتماع التحضيري الثاني قائمة المدعوين، ودعا الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي والأمانة العامة لمنظمة السياحة العالمية إلى إرسال رسائل الدعوة ومحفظة فرص التمويل المتاحة إلى الشركاء/ الجهات المانحة والممولة، والمنظمات الدولية، وشركات الاستثمار السياحي من القطاعين العام والخاص، والمؤسسات المالية للمشاركة في المؤتمر. وفي هذا الصدد، وجهت الأمانة العامة مذكرة إلى جميع الدول الأعضاء تدعوها فيها إلى تشجيع الشركات العامة/ الخاصة المعنية للمشاركة في هذا المؤتمر. وقد قامت أمانتا المنظمتين بتوجيه دعوات شخصية لرؤساء المنظمات الدولية، وشركات الاستثمار والسياحة من القطاعين العام والخاص، والمؤسسات المالية للمشاركة والمساهمة في هذا المؤتمر.

(ب) الدورة السابعة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة

عُقدت الدورة السابعة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة في طهران، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، في الفترة ٢٨-٣٠ نوفمبر ٢٠١٠، وحضرها ٢٩ دولة عضوا في المنظمة و ٨ من مؤسساتها المعنية. و اعتمدت الدورة، من بين أمور أخرى، تبسيط إجراءات التأشيرة والجمارك وصرف العملات الأجنبية، وإنشاء شبكة المنظمة للتأشيرة الإلكترونية، وتسهيل إقامة مشاريع سياحية مشتركة وغيرها من استثمارات بواسطة القطاع الخاص، وتوسيع تطوير القدرات والأنشطة السياحية القائمة. وتضمنت التوصيات الأخرى بناء منشآت سياحية جديدة ذات جودة ومعايير خدمة مناسبة، واستخدام التكنولوجيات الحديثة، وتنظيم المعارض السياحية ومنتديات الاستثمار السياحي. وستعقد الدورة الثامنة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة في جمهورية السودان في عام ٢٠١٢.

وبشأن أنشطة مراكز التنسيق الثلاثة، دعت الدورة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة في مجال التسويق السياحي، وتسهيل السياحة والبحوث والتدريب في مجال السياحة. وفي هذا الصدد، قامت حكومتا جمهورية اندونيسيا وجمهورية الإسلامية الإيرانية بتحديث استبيانين حول تسهيل السياحة، والبحوث والتدريب في مجال السياحة، على التوالي. وقد عُمم هذان الاستبيانان على الدول الأعضاء، ويهدفان إلى تسهيل تحديد مجالات التعاون والتدخل من جانب الدول الأعضاء. ولم تقم، حتى الآن، سوى ٣ بلدان فقط بملأ وإعادة الاستبيان المتعلق بالبحوث والتدريب في مجال السياحة. والدعوة موجهة إلى الدول الأعضاء في المنظمة لإكمال وإعادة الاستبيانين المذكورين.

ومن أجل تحفيز المشاركة الفعالة في الأنشطة السياحية في الدول الأعضاء في المنظمة، وتحقيق الأهداف المرجوة المتمثلة في زيادة النمو الاقتصادي في القطاع الفرعي للخدمات، اعتمدت الدورة كذلك إنشاء جائزة "المدينة السياحة في العالم الإسلامي"، تتنافس عليها بلدان المنظمة بتجديد المدن، وتعزيز عائدات السياحة، وجعل مدنها جاذبة للسياح من كل البلدان الأعضاء ومن العالم بأسره. وبالمثل، يجري العمل على تخصيص جائزة المنظمة المتعلقة بـ "خاتم التميز في الحرف اليدوية"، وذلك للحفاظ على الحرف التقليدية والمعاصرة وتطويرها.

(ج) فعاليات المنظمة المتعلقة بالسياحة الصحية والتعاون مع القطاع الخاص

من الأهداف الرئيسية لإطار التعاون تطوير مختلف جوانب السياحة، مثل الصحة والتراث الثقافي والسياحة البيئية، فضلا عن تعزيز أنشطة القطاع الخاص في مجال السياحة في الدول الأعضاء. وفي هذا السياق، نظمت الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بالتعاون مع الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، أول معرض ومؤتمر دولي عن السياحة الصحية، وذلك في مدينة مشهد، بتاريخ ٢-٤ نوفمبر ٢٠١٠. وأتاح المؤتمر فرصة لأصحاب العمل وشركات التأمين والحكومات والمستشفيات ومقدمي الرعاية الصحية وميسري السياحة الطبية للتعلم، وتبادل المعارف، والترابط الشبكي، وإقامة علاقات تجارية جديدة.

وتمشيا مع القرار الصادر عن الدورة السادسة والعشرين للكومسيك، نظمت جمهورية تركيا حلقة عمل حول "تعاون القطاع الخاص من أجل تعزيز السياحة فيما بين البلدان الإسلامية" في أزمير يوم ١٠ ديسمبر ٢٠١٠. وأوصت حلقة العمل بإنشاء المنبر السياحي للمنظمة، الذي يهدف إلى أن يجمع بانتظام ممثلي القطاع الخاص لمناقشة مجالات التعاون المحتملة. وقد جرى تعميم هذا الاقتراح على الدول الأعضاء في المنظمة لمعرفة آرائها.

سابعا. التعاون في قطاع النقل

(أ) مشروع خط السكة الحديدية الرابط بين داكار وبورتسودان

عقدت الأمانة العامة، رغبة منها في إشراك جميع أصحاب المصلحة الوطنية والإقليمية والدولية من أجل الانطلاقة الناجحة لتنفيذ مشروع سكة داكار- بورتسودان، اجتماعا لأصحاب المصلحة في المشروع في جدة، المملكة العربية السعودية، يوم ٢٦ مايو ٢٠١٠، لاستكشاف طرائق لتنفيذ خارطة الطريق التي اعتمدها المؤتمر الوزاري، الذي عقد في الخرطوم، جمهورية السودان، في الفترة ٠٨-١٠ ديسمبر ٢٠٠٩. وحضر الاجتماع بعض المنظمات المتعددة الأطراف والوكالات الإقليمية، بالإضافة إلى الدول الأعضاء المشاركة الثلاثة عشر والمؤسسات المعنية. ووافق الاجتماع على أن يتولى البنك الإسلامي للتنمية إكمال

دراسة الجدوى لهذا المشروع، في حين تعقد الأمانة العامة للمنظمة الاجتماع الثاني لأصحاب المصلحة لحشد التمويل اللازم لتنفيذه.

وتمشيا مع نتائج اجتماع أصحاب المصلحة، يعكف البنك الإسلامي للتنمية على وضع دراسة جدوى المشروع في صيغتها النهائية. وبالإضافة إلى ذلك، وبغية ضمان فعالية التكلفة، فضلا عن تعزيز التنفيذ الفعال والواقعي لمشروع سكة حديد داكار بورتسودان، شرعت المنظمة في بناء تحالف وتآزر مع الاتحاد الافريقى/ الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (نيباد)، التي تروج لمشروع مماثل على طول الممر نفسه. وتحقيقا لهذه الغاية، اجتمع فريق يضم ممثلين عن الأمانة العامة والبنك الإسلامي للتنمية مع كبار المسؤولين في الاتحاد الافريقي ونيباد في أديس أبابا يومي ٢٣-٢٤ مارس ٢٠١١ لمناقشة طرائق تنفيذ عمل مشترك بين المنظمة والاتحاد الافريقي. وكانت الحصيلة الرئيسية لهذا الاجتماع موافقة الاتحاد الافريقي على الدخول في شراكة مع المنظمة بشأن خط سكك الحديد الرابط بين داكار وبورتسودان في جميع المجالات، بما في ذلك الدراسات والتمويل والتنفيذ.

ب- تأسيس اتحاد الجمعيات الإسلامية للنقل البري

تمشيا مع قرار لجنة الدورة السابعة عشرة للكومسيك، التي عقدت في اسطنبول، تركيا، يوم ٤ أكتوبر ٢٠١٠، قبل انعقاد الدورة السادسة والعشرين للكومسيك، أعد اتحاد الغرف وبورصات السلع الأساسية في تركيا نبذة موجزة عن مشروع اتحاد الجمعيات الإسلامية للنقل البري. وعممت الأمانة العامة، من جانبها، هذه النبذة الموجزة على الدول الأعضاء في مارس ٢٠١١ للنظر فيها. وحتى تاريخ ١٥ أبريل ٢٠١١، لم تقدم سوى دولة الامارات العربية المتحدة تعليقاتها على المشروع المقترح. وفي حين وصفت دولة الإمارات فكرة إنشاء الاتحاد بأنها مبادرة طيبة من شأنها أن تعزز الروابط بين الدول الأعضاء في المنظمة، فقد اقترحت استعراض غرض الاتحاد ودراسة جدواه، فضلا عن إنشاء فريق عمل لمراجعة مفهوم الاتحاد، بوصف ذلك خطوة تالية في هذا الصدد. وأيدت أفغانستان، من جانبها، المشروع المقترح. ولا تزال الأمانة العامة في انتظار ردود الدول الأعضاء لاتخاذ الخطوة اللازمة في هذا الصدد.

٧- التعاون فيما بين الدول الأعضاء في القطاع المالي

أ- البنوك المركزية والسلطات النقدية في الدول الأعضاء في المنظمة

نُظم الاجتماع العاشر للبنوك المركزية والسلطات النقدية في الدول الأعضاء في المنظمة البنك المركزي في تركيا بالاشتراك مع سيسريك في اسطنبول، جمهورية تركيا، يومي ٢٦-٢٧ سبتمبر ٢٠١٠. وحضر الاجتماع (١٩) من الدول الأعضاء و(٣) من الدول الأعضاء بصفة مراقب. وركزت المناقشات

التي دارت في الاجتماع حول تحسين أنظمة الدفع القائمة في الدول الأعضاء لنقل الموارد المالية على نحو أسهل وأسرع وأكثر أمنا، وبناء الأساس لنظام التشغيل الفعال بين الدول الأعضاء لتعزيز التجارة البينية والتدفقات الاستثمارية. وأوصى الاجتماع أيضا بمواءمة النظم القانونية للدول الأعضاء بشأن تنظيم أنظمة الدفع والإشراف عليها، وكذلك منح أهمية قصوى لمبادرات بناء القدرات والحاجة إلى مزيد من التعاون في هذا المجال ، وذلك نظرا لأهمية تبادل المعلومات والمعرفة فيما يتعلق بالسياسة النقدية، والتمويل الإسلامي، والإشراف المصرفي وتمويل المشاريع الصغيرة. ...

وينبغي تكثيف الجهود لتشجيع المزيد من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي على حضور اجتماعات البنوك المركزية والسلطات النقدية في الدول الأعضاء في المنظمة، والتي تُعقد الآن بانتظام سنويا. ولا شك في أن محافظي البنوك المركزية ورؤساء السلطات النقدية في الدول الأعضاء بحاجة إلى تنسيق وجهات نظرهم واتخاذ قرارات عملية بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك في القطاع المالي. وستُعقد الدورة الحادية عشرة لهذا الاجتماع في ماليزيا هذا العام، بينما ستعقد الدورة الثانية عشرة في المملكة العربية السعودية في عام ٢٠١٢.

وتواصل تنامي الوعي العالمي في أسواق رأس المال في الدول الأعضاء في المنظمة بدرجة كبيرة، ولاسيما الصكوك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. ويشارك كل من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والسوق المالية الدولية الإسلامية، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، وغيرها من المؤسسات المالية الإسلامية مشاركة فعالة في تعزيز الوعي بشأن القضايا ذات التأثير المباشر على تنظيم قطاع الخدمات المالية الإسلامية و الإشراف عليها. وتسهم هذه المؤسسات أيضا في تيسير تدريب العاملين وتطوير مهاراتهم في المجالات المرتبطة بالتنظيم الفعال لهذا القطاع والأسواق ذات الصلة.

ب- التعاون فيما بين البورصات في الدول الأعضاء في المنظمة

حضر الاجتماع الرابع لمنتدى بورصات الدول الأعضاء في المنظمة، المعقود في اسطنبول، تركيا يومي ٢و ٣ أكتوبر ٢٠١٠، ممثلو البورصات والمقاصة ومؤسسات الايداع من ١٤ من الدول الأعضاء في المنظمة، فضلا عن اتحاد البورصات الأوروبية الآسيوية، والسوق المالية الإسلامية الدولية، وستاندرد أند بورز، و بورصة دويتش (ألمانيا)، وطومسون رويترز (الولايات المتحدة). ومن النتائج الرئيسية للاجتماع الرابع اختيار "ستاندرد آند بورز" للعمل على إنشاء مؤشر للمنظمة ومؤشرات أخرى قابلة للتداول، فضلا عن الاتفاق فيما بين بورصات الدول الأعضاء في المنظمة على إصدار مزيد من الصكوك المالية الإسلامية، ولاسيما العمل مع المتعاملين في السوق لتطوير سوق الصكوك الثانوية.

وبالإضافة إلى الجهود التي بذلها حتى الآن منتدى بورصات الدول الأعضاء في المنظمة من أجل توسيع عضويته، فإن الدول الأعضاء في المنظمة مدعوة لتشجيع المشاركة النشطة من جانب بورصاتها في أنشطة المنتدى. وسوف يُعقد الاجتماع الخامس لمنتدى البورصات في اسطنبول، تركيا، في أكتوبر ٢٠١١.

ج- التعاون فيما بين مؤسسات التنمية والتعاون في الدول الأعضاء في المنظمة

نجحت الأمانة العامة للمنظمة، ومركز سيسريك، وصندوق أبو ظبي للتنمية في تنظيم الاجتماع الثاني لمؤسسات التنمية والتعاون في أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، يومي ٣ و٤ مايو ٢٠١٠. وأثمر اجتماع أبو ظبي عن إنشاء منتدى تنسيق الأنشطة الإنمائية التابع للمنظمة الذي سيجتمع سنويا، وذلك بهدف تعزيز الشراكة بين هذه المؤسسات من خلال تبادل المعلومات والمعرفة والخبرة، والترويج لأفضل الممارسات من أجل تحسين نوعية الأنشطة الإنمائية، فضلا عن إقامة مشاريع مشتركة. والدول الأعضاء مدعوة إلى تشجيع المؤسسات الوطنية المعنية بالتنمية للمشاركة في هذه العملية لتبادل المعرفة بهدف تقديم مساعدات التنمية إلى الدول الأعضاء على النحو الأمثل، وفي الوقت نفسه تعزيز الكفاءة عن طريق إزالة التداخل والازدواجية في أنشطتها على الصعيد الوطني.

تاسعا- التعاون مع القطاع الخاص

اعترافا بالدور المحتمل للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، واصلت الأمانة العامة ومؤسساتها المعنية تنفيذ أنشطة تهدف إلى تعزيز دور القطاع الخاص، من خلال عقد اجتماعات القطاع الخاص، ومنتديات سيدات الأعمال، وحلقات عمل لتنمية القدرات، والسياحة، ومؤتمرات الخصخصة والاستثمار، بما في ذلك تبادل الوفود التجارية والمشاركة في تنظيم المعارض العامة والمتخصصة. وفي هذا الصدد، نُظمت منتديات الأعمال واجتماعات القطاع الخاص التالية في الدول الأعضاء والمراقبة في المنظمة:

اتحاد أصحاب الأعمال

نظمت الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة الاجتماع الأول لاتحاد أصحاب الأعمال في جدة، المملكة العربية السعودية يوم ٢٠ أغسطس ٢٠١٠. وحضر أكثر من ٦٠٠ رجل أعمال من ٢٢ من الدول الأعضاء هذا الحدث لاستكشاف فرص الاستثمار وتبادل الخبرات مع أصحاب الأعمال التجارية الآخرين في البلدان الإسلامية. ويهدف اتحاد أصحاب الأعمال إلى مساعدة أعضائه في تنفيذ مشاريع مشتركة وتشجيع التجارة الإسلامية البينية.

منتدى الأعمال الفلسطيني الثاني

عُقد منتدى الأعمال الفلسطيني الثاني في اسطنبول يوم ٥ أكتوبر ٢٠١٠ بالتعاون مع الجمعية المستقلة لرجال الأعمال التجارية والصناعية في تركيا. وحضر المنتدى نحو ٨٠٠ من رجال الأعمال المحليين والفلسطينين والعرب والدوليين ومنظمات تمثل ٢٠ بلدا. وشهد المنتدى تنظيم معرض مشترك للمنتجات الفلسطينية والتركية، وكانت رسالة الأمين العام للمنظمة من الكلمات الرئيسية البارزة التي ألقيت بهذه المناسبة.

المنتدى/ المؤتمر الدولي الرابع عشر للجمعية المستقلة لرجال الأعمال التجارية والصناعية في تركيا

نظمت الجمعية المستقلة لرجال الأعمال التجارية والصناعية في تركيا منتدى الأعمال الدولي في اسطنبول، تركيا، من ٦ إلى ٨ أكتوبر ٢٠١٠. وحضر المنتدى عدد من وزراء الاقتصاد من الدول الأعضاء في المنظمة، ورؤساء منظمات غير حكومية، وأكاديميون وممثلو نحو ٦٠٠ من الشركات التجارية من ٦٥ بلدا. وكان موضوع المنتدى "أهمية التكنولوجيا في تنمية بلدان المنظمة". وقد ركز المنتدى على أولوية اقتناء ونقل التكنولوجيا بوصفها وسيلة موثوق بها لتحقيق طفرة كبيرة في مراحل مختلفة من مراحل التنمية ولتسريع النمو والإنتاجية في الدول الأعضاء في المنظمة.

منتدى الشارقة الأول للأعمال التجارية ٢٠١١

عُقد منتدى الشارقة الأول للأعمال التجارية في الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، يومي ٢٧ و ٢٨ فبراير ٢٠١١. وعقد المنتدى خمس (٥) جلسات مواضيعية هي: (أ) إمكانيات السوق الخليجية المشتركة، (ب) استثمارات الخليج في دول مجلس التعاون الخليجي، (ج) بيئة الاستثمار في الشارقة، (د) مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وه) سيدات الأعمال في الخليج. وتناول المنتدى قضايا حاسمة الأهمية تتعلق بتشجيع الاستثمار والأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي، وأتاح الفرصة لرجال الأعمال لمناقشة المشاكل وإمكانيات التعاون مع بعضهم بعضا في مجالات الاهتمام المشترك، مثل إيجاد أسواق جديدة لمنتجاتهم، وتمويل مشاريع استثمارات جديدة، وقضايا سيدات الأعمال، وبناء القدرات والتسهيلات القانونية لرجال الأعمال.

المؤتمر الدولي الثاني للاستثمار/ منتدى الأعمال في سراييفو

شاركت الأمانة العامة للمنظمة على أعلى مستوى في / المؤتمر الدولي الثاني للاستثمار/ منتدى الأعمال في سراييفو، الذي عقد في سراييفو، البوسنة والهرسك في الفترة من ٦ إلى ٨ أبريل، ٢٠١١.

وشملت أبرز أحداث المؤتمر دورة الربط الشبكي بين المستثمرين المحليين والمستثمرين من بلدان المنظمة والدوليين في مجال السياحة والزراعة والطاقة وصناعة الأخشاب، والهياكل الأساسية، والتعليم والتشييد.

عاشرا- التخفيف من وطأة الفقر

أ- صندوق التضامن الإسلامي للتنمية

قرر مؤتمر القمة الإسلامي في دورته الثالثة الاستثنائية إنشاء صندوق خاص تابع للبنك الإسلامي بهدف التخفيف من وطأة الفقر وتوفير فرص العمل. وقدم الصندوق، منذ إنشائه في مايو٢٠٠٧، تمويلا بلغت قيمته ٦٠٥ مليون دولار أمريكي لمشاريع مختلفة تتعلق بالتخفيف من حدة الفقر في ٢٨ من الدول الأعضاء. وركزت معظم أنشطة الصندوق على التنمية البشرية والزراعة والتنمية الريفية، والهياكل الأساسية والمشاريع الصغيرة. وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار البرنامجين المواضيعيين للصندوق، وهما برنامج محو الأمية المهنية، وبرنامج دعم التمويل الأصغر، مول الصندوق عددا من المشاريع بمبلغ ٨٥.٧٨ مليون دولار أمريكي (٣٥.١٨ مليون دولار لمشاريع محو الأمية المهنية، و٥٠.٦ مليون دولار لمشاريع التمويل الأصغر).

وقد كان الجزء الأكبر من الدعم المتعلق ببرامج محو الأمية المهنية لمنطقة أفريقيا والبلدان الأقل نموا، لاسيما سيراليون والغابون وبوركينا فاسو وغينيا والنيجر ومالي، حيث يزيد الطلب وتنخفض معدلات التعليم بين الشباب والكبار. وتشمل برامج دعم التمويل الأصغر بلدانا في مختلف المناطق، مثل أذربيجان وألبانيا وبنين وقيرغيزستان وموريتانيا ونيجيريا وسيراليون وطاجيكستان وأوغندا واليمن. من أجل توسيع نطاق المشاريع والبرامج والاستفادة من الموارد، أقام الصندوق شراكة وربطا شبكيا مع برامج دولية ووطنية مماثلة، مثل بنك غرامين في بنغلاديش، والهيئة الخيرية الإسلامية العالمية، ومركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة.

وتشكل الفجوة بين رأس مال الصندوق المصرح به من جهة، والمساهمات الفعلية للدول الأعضاء من جهة أخرى قيودا كبيرة على فعالية البرنامج. و حتى مارس ٢٠١١، بلغت المساهمات المعلنة في رأس مال الصندوق ٢,٦٣ مليار دولار (١,٦٣ مليار دولار مساهمات ٤٣ من الدول الأعضاء، ومليار دولار من البنك الإسلامي للتنمية). وفي عام ٢٠١٠ ساهمت الجزائر وماليزيا والمغرب ونيجيريا وقطر والمملكة العربية السعودية وسوريا وتوغو وأوزبكستان واليمن بمبلغ ٧٤٣ مليون دولار، في حين أسهم البنك الإسلامي للتنمية بمبلغ ١٥٠ مليون دولار في الصندوق.

ومن أجل التصدي للتحديات ودراسة برامج الصندوق المستقبلية، عُقد اجتماع لفريق من الخبراء في مقر البنك الإسلامي للتنمية يومي ٢٨-٢٩ ديسمبر ٢٠١٠. واعتمد الاجتماع مجموعة من التوصيات

الملموسة على صعيدي وضع السياسات وتنفيذها، وتهدف إلى رفع مستوى أداء الصندوق وحشد الموارد المطلوبة. وتمثلت التوصيات الرئيسية فيما يلي: ١) إنشاء فريق من الشخصيات البارزة تضم الرئيس وأعضاء المكتب لمؤتمر القمة، وكذلك الأمين العام للمنظمة، ورئيس البنك الإسلامي للتنمية ليكون بمثابة وسيلة رفيعة المستوى للدعوة وحشد الموارد للصندوق؛ ٢) اعتماد معايير انتقائية، مماثلة للممارسة والمعايير الشائعة وسط صناديق التمويل الميسر بمؤسسات التنمية المتعددة الأطراف، لتوجيه البلدان الأعضاء فيما يتعلق بتحديد مساهمتها المالية في الصندوق؛ ٣) وضع استراتيجية شاملة لحشد الموارد والاستثمار لاستكشاف خيارات الاستثمار والتمويل المتنوعة والمبتكرة، بما في ذلك الاستثمارات في أسواق رأس المال في الدول الأعضاء، وتقديم عوائد مجزية على الاستثمار، وحشد تبرعات إضافية من خلال التبرعات العينية والتعاون التقني؛ ٤) تعزيز وتحقيق الشراكة مع المنظمات الدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، ٥) التضافر في القيام بحملة إعلانية لتوثيق وإبراز إنجازات الصندوق.

(ب) البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا

أنشأت الدورة الحادية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي، المعقودة في داكار، السنغال، في مارس ٢٠٠٨، البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا بموجب قرار مؤتمر القمة الإسلامية الاستثنائية في دورته الثالثة. وحتى أبريل ٢٠١١، مول البنك الإسلامي للتنمية، في إطار هذا البرنامج، ٢٦٧ عملية بقيمة إجمالية بلغت ٢.٨٢٩ مليار دولار أمريكي في البلدان الأعضاء من البلدان الإفريقية الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى، وذلك في مجالات تعزيز التنمية الزراعية والأمن الغذائي، والحصول على المياه ومرافق الصرف الصحي، وتوليد الطاقة، وتطوير الهياكل الأساسية للنقل، وتنمية الموارد البشرية، ومكافحة الأمراض المعدية.

وبهدف الترويج للبرنامج في البلدان الأفريقية الأعضاء في المنظمة وحشد الموارد الكافية لهذه المبادرة، عُقدت الدورة الثانية للمنتدى الوزاري المعني بتنفيذ البرنامج في بلدان شرق ووسط وجنوب إفريقيا، وذلك في ياوندي، الكاميرون، يومي ٨-٩ يونيو ٢٠١٠.

ونجح المنتدى في أن يجمع في ياوندي مختلف الجهات المعنية في وسط وشرق وجنوب أفريقيا، بما في ذلك مقرري السياسات وممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني، فضلا عن الشركاء في التنمية، مثل صندوق التنمية السعودي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، والبنك الأفريقي للتنمية، ومصرف دول وسط أفريقيا. وكانت مشاركة مختلف أصحاب المصلحة في المنتدى كبيرة في إطار الرغبة في سد فجوة التمويل البالغة ٨ مليارات دولار، وهي الفرق ما بين موارد البنك الإسلامي للتنمية والنفقات الكاملة

للبرنامج، والتي تبلغ ١٢ مليار دولار. ووفقا لذلك، اعتمد المنتدى بيانا ختاميا إضافة إلى مجموعة من التوصيات بعيدة المدى، والتي كان من بينها حشد التمويل المشترك من الموارد الميسرة لتنفيذ البرنامج.

وفي أعقاب منتدى ياوندي وقعت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ومجموعة البنك الأفريقي للتنمية في جدة، المملكة العربية السعودية، في ديسمبر ٢٠١٠ مذكرة تفاهم بقيمة مليار دولار). وبموجب هذا الاتفاق، تخصص كل من المجموعتين مبلغ ٥٠٠ مليون دولار أمريكي على مدى فترة ثلاث سنوات، ابتداء من ٢٠١١، لتمويل المشترك للمشاريع في البلدان الأعضاء في المجموعتين. وسوف تركز التدخلات على المجالات ذات الأولوية، وهي: الهياكل الأساسية، والمياه والصرف الصحي، والتكامل الإقليمي، والتعليم، الهياكل الأساسية الاجتماعية، فضلا عن الزراعة والأمن الغذائي وبناء القدرات المؤسسية والتدريب والإحصاءات.

(ج) برنامج منظمة المؤتمر الإسلامي الخاص لآسيا الوسطى

وفقا للتكليف الصادر عن الدورة الـ٣٧ لمجلس وزراء الخارجية بإعداد خطة عمل تفصيلية للتعاون والتكامل بين دول آسيا الوسطى الأعضاء في المنظمة، عقدت مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي ذات الصلة اجتماعا تنسيقيا بمقر ارسيكا بأسطنبول، تركيا، يوم ٢٨ يونيو ٢٠١٠. وحدد الاجتماع عدة مجالات للتعاون، هي المجالات العلمية والسياسية والاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية الثقافية. وتشمل هذه المناحي، من بين أمور أخرى، السلام والأمن، وتشجيع التجارة والاستثمار، والتمويل، وتنمية رأس المال البشري والهياكل الأساسية، ودور الشركات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص، والبيئة، وإعادة تأهيل التراث الثقافي الإسلامي. ووافق الاجتماع كذلك على إنشاء فريق عمل يضم مؤسسات المنظمة ذات الصلة لتحديد البرامج القائمة والجديدة في إطار كل مؤسسة، ولوضع برنامج للتعاون الشامل مع آسيا الوسطى.

مشروع خطة عمل المنظمة للتعاون مع آسيا الوسطى

أيدت الدورة السادسة والعشرون للكومسيك الجهود التي تبذلها المنظمة ومؤسساتها ذات الصلة لوضع خطة العمل المقترحة، ودعت الدول الأعضاء من آسيا الوسطى إلى المشاركة الفعالة في هذه العملية. وبناء على ذلك، بحث الاجتماع التنسيقي الثاني لمؤسسات المنظمة، والذي عُقد في جدة يوم ٢ فبراير ٢٠١١ ، مختلف المقترحات والمساهمات الواردة من هذه المؤسسات ومن الدول الأعضاء في آسيا الوسطى، ووافق على مشروع خطة عمل المنظمة للتعاون مع آسيا الوسطى. ويشمل هذا المشروع التعاون في مجالات مثل: السلام والأمن، والتنمية الزراعية والصناعية، وتطوير قطاع النقل، وتعزيز التجارة

وتخفيف حدة الفقر، والتدريب المهني وبناء القدرات والبحوث والتعليم والعلوم والتكنولوجيا، والسياحة الثقافية، والتعاون في القطاع الصحي. وينص المشروع على إنشاء لجنة تنفيذية؛ وإطار زمني للتنفيذ مدته ثلاث سنوات؛ واستكشاف نماذج الشراكة، وتنظيم المنتدى الاقتصادي للمنظمة للترويج للخطة والتوعية بها وحشد الموارد اللازمة لمختلف أنشطتها.

وقُدم مشروع خطة العمل إلى اجتماع كبار الموظفين التحضيري للمؤتمر الإقليمي الرفيع المستوى بشأن آسيا الوسطى، الذي عُقد خلال الدورة الرابعة والثلاثين للجنة الإسلامية للشؤون الاقتصادية والثقافة والاجتماعية في جدة، المملكة العربية السعودية، في الفترة ٢٤ –٢٦ أبريل ٢٠١١. واستعرض الاجتماع مشروع خطة العمل، وقرر إحالته إلى الجزء الوزاري من المؤتمر الرفيع المستوى الذي سيعقد على هامش الدورة الثامنة والثلاثين لمجلس الوزراء التي ستُعقد في الأستانة، كازاخستان، للنظر فيها واعتمادها لاحقا.

حادي عشر– التعاون بين المؤسسات

أ– استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل المنظمة العشري

أعاقت تنفيذ برنامج العمل العشري أزمتا الغذاء والطاقة والأزمة المالية، والتي لا تزال آثارها باقية. وبناء على ذلك، أوصى اجتماع استعراض منتصف المدة للبرنامج، والذي عُقد في اسطنبول، تركيا يومي ٢٨–٢٩ يوليو ٢٠١٠، بتوسيع مجالات التعاون الاقتصادي بين بلدان المنظمة في مجالات الطاقة والمال والأمن الغذائي. ونظر الاستعراض أيضا في الحاجة إلى تنسيق تنفيذ خطة العمل من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدان الأعضاء في المنظمة وبرنامج العمل العشري، من خلال إقامة تعاون في قطاعات حيوية مثل البيئة، والصناعة والاتصالات والاستثمار والمشاريع المشتركة. ومشاريع التخفيف من حدة الفقر. وأوصى الاجتماع بإقامة شراكة بين أصحاب المصلحة المتعددين لتمويل هذه المشاريع، بما في ذلك الاستفادة من الوكالات الوطنية والإقليمية الفرعية والإقليمية والدولية.

ب–الاجتماع التنسيقي فيما بين المؤسسات الاقتصادية للمنظمة

واصلت الأمانة العامة للمنظمة تنسيق أنشطتها مع مؤسسات المنظمة ذات الصلة العاملة في المجال الاقتصادي. وخلال السنة قيد الاستعراض، عُقد الاجتماع التنسيقي السادس لمؤسسات المنظمة بشأن القضايا الاقتصادية في مقر المنظمة في ١ فبراير ٢٠١١. وبالإضافة إلى ذلك، عُقد اجتماع تنسيقي خاص في اسطنبول، تركيا في الفترة ٢٨–٣٠ يوليو، ٢٠١٠ في أثناء استعراض منتصف المدة لبرنامج العمل العشري للمنظمة. وبالمثل، عُقد اجتماعان للتنسيق في كل من اسطنبول، تركيا يوم ٢٨ يونيو ٢٠١٠ و في جدة يوم ٢ فبراير ٢٠١١ بشأن البرنامج الخاص للتعاون مع آسيا الوسطى.

وعلاوة على ذلك تُعقد اجتماعات لجان الدورات بانتظام قبل جلسات الكومسيك واجتماعات لجنة المتابعة للكومسيك. وخلال اجتماعات لجان الدورات، تستعرض الأمانة العامة ومكتب تنسيق الكومسيك ومؤسسات المنظمة ذات الصلة تنفيذ المشاريع المدرجة على جدول أعمال الكومسيك.

ج- إنشاء معهد المعايير والمقاييس للبلدان الإسلامية

شهدت المنظمة، في عام ٢٠١٠، افتتاح معهد المواصفات والمقاييس للبلدان الإسلامية، بوصفه مؤسسة جديدة تابعة لها، واعتُمد النظام الأساسي وفقا للقرار رقم ١ الصادرة عن الدورة الرابعة عشرة للكومسيك التي عقدت في اسطنبول، تركيا، في نوفمبر ١٩٩٨، ودخل حيز النفاذ في ٢٠١٠/٠٥/٢٧ بعد تصديق جمهورية الصومال، وهو التصديق العاشر. ووفقا لأحكام هذا النظام يكون المقر الرئيسي للمعهد في اسطنبول، جمهورية تركيا، وتتكفل هيئة المواصفات التركية بنفقات المعهد للسنوات الثلاث الأولى من إنشائه.

وبناء عليه، عُقد أول اجتماع للجمعية العامة للمعهد في أنقرة، جمهورية تركيا، يومي ٠٢-٠٣ أغسطس ٢٠١٠. واستضاف الاجتماع هيئة المواصفات التركية، وحضره ١٠ من الدول الأعضاء بالمنظمة هي: تونس وتركيا والجزائر والكاميرون وغينيا، والأردن ، ليبيا، المغرب، الصومال، السودان. بعد ذلك، عقد مجلس إدارة المعهد اجتماعه الأول في اسطنبول، جمهورية تركيا، يوم ٨ يناير ٢٠١١.

وعلاوة على ذلك، تم التوقيع على اتفاق المقر بين وزير الصناعة والتجارة في تركيا، والأمين العام المؤقت للمعهد، والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي يوم ٧ أكتوبر ٢٠١٠، خلال الدورة السادسة والعشرين للكومسيك في اسطنبول، جمهورية تركيا.

وحتى وقت إعداد هذا التقرير، وقعت ٢٣ من الدول الأعضاء النظام الأساسي للمعهد، في حين صدقت عليه ١٢من الدول الأعضاء، آخرهما باكستان ومالي.

د- التعاون مع المؤسسات الإقليمية والدولية الأخرى

تمشيا مع الاستراتيجية الحالية لإقامة المزيد من الشراكات من أجل تنفيذ المشاريع والبرامج ذات الأولوية في إطار البرنامج العشري للمنظمة، لا سيما في القطاعات الحيوية مثل التجارة البينية الإسلامية، وبناء القدرات، ومشاريع التنمية التي ينفذها القطاع الخاص، والتخفيف من حدة الفقر، وسعت الأمانة العامة للمنظمة نطاق تعاونها مع المؤسسات الدولية والإقليمية ولا سيما تلك التي لديها عضوية مشتركة مع منظمة المؤتمر الإسلامي.

الاجتماع العام الثالث بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي

عُقدت الدورة الثالثة للاجتماع العام، الذي يُعقد كل سنتين بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي، في مقر إرسيكا في اسطنبول، الجمهورية التركية في الفترة من ٢٩ يونيو إلى ١ يوليو ٢٠١٠. وحضر الاجتماع، إلى جانب مؤسسات المنظمة، وكالات الأمم المتحدة التالية العاملة في مجال الاقتصاد، وهي: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي - الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ومنظمة العمل الدولية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد)، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو).

ووافق الاجتماع على مواصلة الشراكة القائمة بين منظمة المؤتمر الإسلامي ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة ولا سيما الأونكتاد، ومنظمة التجارة العالمية، ومركز التجارة الدولية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، وذلك في مجال تيسير التجارة وتشجيعها. وتقرر أن تشارك منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والإسكوا في تنمية وتيسير التجارة بصفة عامة، ولا سيما تجارة الأغذية، والصناعات الغذائية الزراعية، فضلا عن تمويل المشاريع الصغيرة وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة والجماعات المحلية. كما وافق الاجتماع على تشجيع اتخاذ إجراءات محددة لتطوير السلع الاستراتيجية.

وبالمثل، حدد الاجتماع الدور الحاسم للأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية في توعية الدول الأعضاء في المنظمة بشأن تسريع إجراءات الانضمام والتنفيذ– في نهاية المطاف– لخطة التكامل التجاري المتعدد الأطراف. وفيما يخص السياحة، أقر الاجتماع بالحاجة إلى مزيد من الدعم التقني واللوجستي من جانب وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والشركاء المتعددي الأطراف الآخرين في وقت مبكر لتيسير انطلاق مشروع التنمية السياحية المستدامة في شبكة المتنزهات العابرة للحدود ومشروع المناطق المحمية في غرب أفريقيا.

منظمة التعاون الاقتصادي

بمقتضى مذكرة التفاهم القائمة بين منظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة التعاون الاقتصادي، اتفقت المنظمتان، خلال اجتماع الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي والأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي في مقر منظمة التعاون الاقتصادي في طهران يوم ٢٩ نوفمبر ٢٠١٠، على إنشاء فريق تقني لوضع طرائق للتنفيذ في مجالات التعاون ذات الأولوية التي حددتها المنظمتان بالفعل. وعلاوة على ذلك، أتاحت مشاركة منظمة المؤتمر الإسلامي في مؤتمر القمة الحادي عشر لمنظمة التعاون

الاقتصادي، في اسطنبول يوم ٢٣ ديسمبر ٢٠١٠، فرصة لتكثيف المناقشات الثنائية بشأن البرامج التالية: البرنامج الخاص لمنطقة آسيا الوسطى، واستراتيجيات تخفيف وطأة الفقر؛ والبرنامج الإقليمي لمنظمة التعاون الاقتصادي حول الأمن الغذائي، وتطوير الهياكل الأساسية.

إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون مع مجموعة الثمانية :

من أجل تيسير التعاون المشترك والتبادلات الثنائية بين منظمة المؤتمر الإسلامي ومجموعة الثمانية، وقع الأمين العام للمنظمة والأمين العام للمجموعة مذكرة تفاهم خلال الدورة ٢٦ للكومسيك في اسطنبول، جمهورية تركيا، في ٧ أكتوبر ٢٠١٠.

٩-٢١ وللمنظمتين أهداف اقتصادية مشتركة ورغبة في التعاون في مجالات مثل الزراعة والأمن الغذائي والتجارة والطاقة وتمويل المشاريع الصغيرة. ومن المتوقع أن يعزز التعاون بين المنظمتين أوجه التآزر ويحقق الاستفادة القصوى من الموارد، مع تجنب الازدواجية والتداخل. وفي هذا السياق، تهدف مذكرة التفاهم إلى تشجيع تطوير برامج ومشاريع مشتركة في جميع القطاعات من خلال استغلال الموارد البشرية والمادية في كلتا المنظمتين. والمنظمتان على استعداد أيضا لتبادل التجارب والخبرات الفنية لضمان التنفيذ السريع لبرامجهما المختلفة في مجال التنمية الاقتصادية.

وقد طرحت الأمانة العامة للمنظمة أفكارها إلى مجموعة الثمانية حول بعض المجالات ذات الأولوية التي تتطلب اهتماما من كلا الجانبين، بما في ذلك تطوير السلع الزراعية الاستراتيجية مثل القطن والقمح، والذرة، في شكل دراسات مشتركة وتمويل الشراكات؛ وتطوير الهياكل الأساسية ونقل التكنولوجيا المناسبة؛ والتنظيم المشترك للمعارض التجارية؛ والتجارة والتعريفة التفضيلية؛ وخطط تمويل التجارة/ برامج المعونة من أجل التجارة؛ وبناء القدرات فيما يخص المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف؛ وائتمان الصادرات والتأمين؛ والتنظيم المشترك لمنتدى الاستثمار في قطاع السياحة؛ والتنفيذ المشترك للمشاريع عبر الحدود على إعادة التأهيل والحفاظ على المتنزهات العامة والمتاحف والنصب التذكارية والمواقع التاريخية، الخ.

التعاون مع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا

وبالمثل، طرحت الأمانة العامة مبادرات جديدة وواصلت المناقشات مع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا لتوسيع نطاق التعاون في المسائل الاقتصادية والاجتماعية، لاسيما التجارة البينية الإسلامية. وقد جاءت مشاركة الأمانة العامة للمنظمة في مؤتمر قمة الاتحاد بمثابة بداية للمشاركة المطلوبة من جانب هذه المجموعة الأفريقية دون الإقليمية بهدف التصديق الجماعي على نظام الأفضليات التجارية في المنظمة من جانب الدول الأعضاء في الاتحاد، والتي هي أعضاء كذلك في المنظمة.

ولبحث التعاون الوثيق بين المنظمة والاتحاد، عقد رئيس مفوضية الاتحاد والأمين العام للمنظمة اجتماعا في مقر المنظمة في جدة، في ١٢ مارس ٢٠١١. واتفق الجانبان على العمل على تسريع انضمام الدول الأعضاء في الاتحاد إلى نظام الأفضليات التجارية في المنظمة، بما في ذلك المشاركة الفعالة من جانب هذه الدول في البرامج الاقتصادية المختلفة التي تنفذها المنظمة في مجال القضاء على الفقر، وإعادة التأهيل قطاع القطن، والزراعة والتنمية الريفية وغيرها. ووجه الجانبان كذلك الفريق التقني المشترك بوضع جدول زمني لدراسة وتنفيذ الأولويات المتفق عليها. وفي هذا السياق، أعدت الأمانة العامة للمنظمة مشروع مذكرة تفاهم وقدمتها للاتحاد.

التوصيات:

التجارة الإسلامية البينية

- يتطلب الإسراع في التصديق على اتفاقات نظام الأفضليات التجارية بمنظمة المؤتمر الإسلامي وتفعيله دعم جهود رئيس الكومسيك لتشكيل بعثة رفيعة المستوى للتواصل مع الدول الأعضاء؛
- تحديد تسهيلات التأمين وائتمان الصادرات التي تقدمها المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (ICIEC)، والدعوة لتعبئة رأس مال المؤسسة المدفوع وكذلك زيادة رأس مالها المصرح به؛

الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي

- يُطلب من الدول الأعضاء ضمان توفير جميع المستلزمات المطلوبة لغرض الإطار التنفيذي لمنظمة المؤتمر الإسلامي في مجال الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي من أجل تعزيز ملكيته ودعم تنفيذه؛
- يتعين على الدول الأعضاء توفير مزيد من الدعم لضمان مشاركة أكبر عدد ممكن من المدعوين في المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة المؤتمر الإسلامي بشأن الأمن الغذائي والتنمية الزراعية ومنتدى تنمية الصناعات الغذائية الزراعية في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي؛
- يُطلب من الدول الأعضاء دعم تنفيذ قرار المؤتمر الوزاري الخامس بشأن الأمن الغذائي والتنمية الزراعية من قبل السلطات المختصة في كل دولة، لا سيما تخصيص ما لا يقل عن ٦٪ من ميزانياتها الوطنية لبرامج الأمن الغذائي والتنمية الزراعية، وإدراج جميع التدابير اللازمة في برامجها الإنمائية الوطنية؛

خطة عمل القطن

- سوف يتيح المعرض المقبل للقطن والنسيج في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي فرصا للتجارة والاستثمار، وفي هذا الصدد، فإن الدول الأعضاء مدعوة إلى تشجيع السلطات المختصة ومؤسسات القطاع الخاص بها على المشاركة النشطة في هذا المعرض، الذي سيعقد في واغادوغو، بيوركينا فاسو، في ٢١-٢٥ سبتمبر ٢٠١١.

- بالنظر إلى الجهود الجارية لتنويع مصادر تمويل برنامج منظمة المؤتمر الإسلامي بشأن القطن الذي هو قيد التنفيذ ، ندعو الدول الأعضاء إلى المشاركة في مؤتمر المانحين الذي سيعقد في الخرطوم، السودان، وإلى دعم جهود المنظمة في مختلف المحافل المتعددة الأطراف والدولية.

السياحة

- حث مؤسسات التمويل، وهيئات المساعدة الإنمائية الثنائية والمتعددة الأطراف، والشركات ومؤسسات القطاع الخاص في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي على تقديم الدعم المالي والتقني من أجل تنفيذ المشروع الإقليمي للتنمية السياحية المستدامة في شبكة المتنزهات والمحميات عابرة الحدود في غرب أفريقيا.

- يوفر إطار منظمة المؤتمر الإسلامي السياحي فرصا جيدة للترويج للخدمات السياحية وتحقيق الرخاء في الدول الأعضاء، وفي هذا الصدد، ندعو الدول الأعضاء لتفعيل هذه المبادرة.

- دعوة الدول الأعضاء ومؤسسات القطاع الخاص في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي لتعزيز السياحة الإسلامية البينية من خلال المشاركة الفاعلة في المعرض السياحي الثاني الذي سيعقد في القاهرة، بجمهورية مصر العربية، في الفترة من ٩ إلى ١٢ أكتوبر ٢٠١١.

النقل

- يُطلب من الكومسيك الموافقة على إقامة تحالف بين منظمة المؤتمر الإسلامي ومبادرة النيباد بالاتحاد الإفريقي من أجل التنفيذ المشترك لمشروع سكك حديد داكار-بورت سودان بمنظمة المؤتمر الإسلامي؛

- دعوة الدول الأعضاء إلى إيلاء الأهمية الواجبة لإنشاء فريق عمل يضم جمعيات النقل البري في دول منظمة المؤتمر الإسلامي تحت رعاية أي بلد عضو متطوع؛

القطاع المالي

- دعـة الـدول الأعضاء إلـى المشاركة النـشطة فـي اجتماعـات البنـوك المركزيـة والـسلطات النقديـة ومنتدى البورصات بالدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي،
- ضرورة قيام الدول الأعضاء بتشجيع المؤسسات والوكالات الإنمائية الوطنية بها على المشاركة في منتديات منظمة المؤتمر الإسلامي للتنسيق الإنمائي.

القطاع الخاص:

- توعية الدول الأعضاء بالمنظمة ومركز أنقرة ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية ومؤسسات البحث المماثلة في منظمة المؤتمر الإسلامي بالمشكلات المتعلقة بالبيانات والإحصاءات المتوفرة عن الفرص التجارية.
- دعوة الدول الأعضاء إلى استحداث آلية ملائمة لتقديم تسهيلات ائتمانية لسيدات الأعمال على المستوى المحلي.
- ضرورة تفعيل أنشطة تعزيز المشروع المشتركة في الدول الأعضاء في المنظمة بما في ذلك تنفيذ الآلية التي أقرتها الدورة التاسعة للكومسيك المنعقدة في اسطنبول، الجمهورية التركية، في الفترة من ١ إلى ٤ سبتمبر ١٩٩٣.

مكافحة الفقر:

- ضرورة استعراض أليات SPDA بغرض تقديم مقترحات لأاليات جديدة للتمويل، و المشاريع ذات الاولوية و ربط الشركاء الدوليين.

المرفق
(٧)

الأصل: بالإنجليزية

تقرير الاجتماع الثامن عشر للجنة الدورة
(أنقرة، ٣١ مايو/أيار ٢٠١١)

١- عُقدت لجنة الدورة الثامنة عشرة التابعة للكومسيك يوم ٣١ مايو/ أيار ٢٠١١ قبل الدورة السابعة والعشرين لاجتماع لجنة المتابعة.

٢- ترأس الاجتماع سعادة السيد متين إكير رئيس مكتب تنسيق الكومسيك.

٣- بالإضافة إلى الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامى ومكتب تنسيق الكومسيك، حضر الاجتماع المؤسسات التالية التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامى:

- مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة)
- المركز الإسلامي لتنمية التجارة
- البنك الإسلامى للتنمية
- الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة

كما حضر الاجتماع بعض المؤسسات التركية صاحبة مشروعات التعاون المقترحة التابعة للكومسيك.

وقد وافق الاجتماع على تدارس البنود التالية من جدول الأعمال:

١- استعراض مشروعات التعاون المقترحة في إطار الكومسيك.

٢- دراسة مقترحات المشروعات الجديدة.

٣- ما يستجد من أعمال

تحت البند ١ من جدول الأعمال

٤- أصدرت اللجنة التوصيات التالية بشأن المشروعات:

أولاً، بشأن المشروع المسمى " التعاون الفني بين مكاتب براءات الإختراع فى الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامي"، رحبت اللجنة بالعرض المقدم من قبل المعهد التركي لبراءة الاختراع للقيام بتنظيم ورشة عمل حول " سياسات الملكية الصناعية" في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١١.

وفيما يتعلق بالبوابة الإلكترونية الخاصة بالمعلومات عن الملكية الفكرية، طلبت اللجنة من المركز الإسلامي لتنمية التجارة للتقدم مجددا إلى البنك الإسلامي للتنمية من أجل الحصول على تمويل. كما طلبت اللجنة من البنك الإسلامي للتنمية النظر في العمل على إيجاد آلية مناسبة تستخدم في تمويل مشروعات تعاونية فنية مماثلة.

وفيما يخص المشروع المسمى "دراسة بشأن البنية الأساسية وصناعة النقل الجوى فى الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي"، أطلع مندوبو جامعة أنادولو التركية ومركز أنقرة اللجنة على التطويرات المؤخرة في هذا الصدد. و أحاطت اللجنة علماً بالتقدم الذي أحرز و طلبت من جامعة أنادولو التركية ومركز أنقرة أن يشرعوا في عملية التنفيذ.

فيما يتعلق بمشروع "تنمية السياحة المستدامة في شبكة حدائق ومحميات عابرة للحدود في غرب أفريقيا"، أطلع مندوبو المركز الإسلامي لتنمية التجارة اللجنة حول مؤتمر المانح المزمع عقده اعتباراً من ٢٧ وحتى ٢٨ مايو/ أيار ٢٠١١ في دكار بالسنغال. ودعت اللجنة البلدان الأعضاء الذين أظهروا اهتماماً بهذا الشأن ومنتفعين ذوي الصلة من أجل تعزيز ملكيتهم و إلزامهم باقتسام تكلفة المشروع.

أما بالنسبة لمشروع "خط سكك حديد دكار–بورسودان"، قام ممثلو الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية بإبلاغ اللجنة بقيام منظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الإفريقي/الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد)، اللذين يروجان لمشروع مماثل في ذات المضمار، بعقد شراكة لتنفيذ هذا المشروع. وقد رحبت اللجنة بهذا التطور وعاودت طلبها لمالكي المشروع والمنسق بتقديم استمارة ملف المشروع للجنة الدورة في اجتماعها المقبل.

وفيما يتعلق بمشروع "إنشاء اتحاد المؤسسات الإسلامية للنقل الجوي"، عاودت اللجنة طلبها للأمانة العامة بتقديم استمارة ملف المشروع إلى لجنة الدورة في اجتماعها الثامن عشر.

وفيما يتعلق بمشروع "إنشاء اتحاد المؤسسات الإسلامية للنقل البري"، لاحظت اللجنة التقدم المحرز وطلبت من اتحاد الغرف وتبادل السلع في تركيا بمواصلة تسجيل ملاحظات البلدان الأعضاء ووجهات نظرها.

وفيما يتعلق بمشروع "إنشاء بوابة إلكترونية نشطة للسوق الإلكترونية B2B "، قام ممثل الجمعية التركية المستقلة لرجال الأعمال والصناعة (موسياد) بإعلام اللجنة بأنهم قد تقدموا بالفعل بطلب التمويل من البنك الإسلامي للتنمية الذي طلبت اللجنة منه الإسراع في اتخاذ القرار بشأن تمويل هذا المشروع.

تحت البند ٢ من جدول الأعمال

٥- تحت هذا البند من جدول الأعمال، ناقشت اللجنة مقترح المشروع الجديد المقدم من المركز الإسلامي لتنمية التجارة وهيئة التنافس التركية حول "التعاون الفني بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في مجال قانون وسياسة المنافسة" والمشروع الجديد بشأن التدريب الزراعي، المقدم من المركز الدولي للتدريب الزراعي للجمهورية التركية.

وفيما يتعلق بالمشروع الأول، قام ممثلو هيئة التنافس التركية بإحاطة اللجنة بتفاصيل المشروع واللقاء المخطط إعداده في تركيا في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١. ورحبت اللجنة بالتقدم المحرز، وطلبت من مالك المشروع الانتهاء من استمارة ملف المشروع وتوزيعها على جميع الدول الأعضاء.
أما المشروع الأخير، فقد رحبت اللجنة بالعرض المقدم من المركز الدولي للتدريب الزراعي بالجمهورية التركية بإعداد مشروع عن تبادل المعلومات الزراعية، وطلبت من المركز تقديم استمارة ملف المشروع حتى انعقاد الاجتماع المقبل من لجنة الدورة.

تحت البند ٣ من جدول الأعمال

٦- ناقشت اللجنة السبل والوسائل اللازمة لضمان استعراض المشروعات وتقييمها بشكل فاعل، كما وضعت بعض المعايير. وفي هذا المضمار، قررت اللجنة مايلي:

- لا تضاف على قائمة مشروعات لجنة الدورة سوى مقترحات المشروعات التي تم إرفاقها باستمارة ملف المشروعات الخاصة بها.
- فيما يتعلق بقائمة المشروعات الحالية، سيقوم أصحاب المشروعات أو منسقيها برفع استمارات ملفات المشروعات الخاصة بهم إلى لجنة الدورة في اجتماعها التاسع عشر. وفي حالة عدم رفعهم للاستمارات، قد تتعرض مقترحات مشروعاتهم للشطب من القائمة.
- يجوز شطب المشروعات التي لم تحقق تقدماً في المسائل الهامة خلال ستة أشهر من القائمة.
- على كافة أصحاب المشروعات ومنسقيها تقديم برامج عملهم، وكذا جداولهم الزمنية.

اختتمت اللجنة أعمالها بكلمات الشكر للحضور.

قائمة بمقترحات المشروعات

رقم	مقترحات/ أفكار المشروعات	الدولة/ المؤسسة صاحبة الاقتراح	البلد المعني	المنسق
١	التعاون الفني فيما بين مكاتب براءات الاختراع في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي	تركيا	كازاخستان، سوريا، المغرب، بنجلاديش، باكستان، واليمن	المركز الإسلامي لتنمية التجارة
٢	دراسة حول البنية الأساسية للنقل الجوي وصناعتها في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي	تركيا		مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة)
٣	إنشاء شبكة حدائق ومحميات عابرة للحدود في غرب أفريقيا	غينيا	بنين، جامبيا، غينيا، غينيا بيساو، مالي، موريتانيا، النيجر، السنغال، سيراليون، بوركينا فاسو (مراقب)	المركز الإسلامي لتنمية التجارة/ مركز أنقرة
٤	مشروع خط سكة حديد دكار – بورسودان	السودان	بوركينا فاسو، الكاميرون، التشاد، جيبوتي، غامبيا، غينيا، ليبيا، مالي، النيجر، نيجيريا، السنغال، السودان، أوغندا، وغينيا بيساو	الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي
٥	إنشاء الهيئة الإسلامية للنقل الجوي	الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي	تركيا، السنغال، مصر، العراق، أفغانستان	
٦	إنشاء اتحاد المؤسسات الإسلامية للنقل البري	الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي	الإمارات العربية المتحدة، أفغانستان، الأردن	اتحاد الغرف وتبادل السلع في تركيا
٧	إنشاء بوابة إلكترونية نشطة للتعاملات فيما بين المؤسسات التجارية للكومسيك "COMCEC B2B	مكتب تنسيق الكومسيك		الجمعية التركية المستقلة لرجال الأعمال والصناعة (موسياد)، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومكتب تنسيق الكومسيك

المرفق
(٨)

تقرير المتابعة المقدم من قبل

المركز الإسلامي لتنمية التجارة بشأن تنفيذ

"البرنامج التنفيذي للخريطة الاسترشادية لتحقيق أهداف التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء"

١- في إطار تنفيذ القرارات بشأن التعاون الاقتصادي الصادرة عن الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي ولاسيما إعلان مكة المكرمة والبيان الختامي وبرنامج العمل العشري لمواجهة تحديات الأمة الإسلامية في القرن الحادي والعشرين، ووفقا لنتائج الاجتماعين الأول والثاني لمؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي العاملة في المجال الاقتصادي المنعقدين بالدار البيضاء على التوالي من ١١ إلى ١٢ فبراير ٢٠٠٩ و من ٣١ مايو إلى ١ يونيو ٢٠١٠ ولاسيما "البرنامج التنفيذي لخارطة الطريق لتحقيق أهداف التجارة البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي"،

وعملا بالقرار رقم ٣-ii الصادر عن الدورة السادسة والعشرين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء "الكومسيك" الذي يدعو مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي إلى القيام بأنشطتها بما يتوافق مع البرنامج التنفيذي ويطلب من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية توفير المساهمة المالية الضرورية لإنجاز هذه الأنشطة والمشاريع التي تندرج في إطار البرنامج التنفيذي، والذي يحث كافة الدول الأعضاء على توفير الدعم اللازم لمؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي حتى تتمكن من إنجاز ما جاء في البرنامج التنفيذي ويدعوها إلى المشاركة في هذه الأنشطة.

نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة "الاجتماع الثالث للفريق الاستشاري لتنمية التجارة البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي" يومي ٣ و ٤ فبراير ٢٠١١ بالدار البيضاء.

٢- شهد هذا الاجتماع مشاركة مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي الآتية:

- الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي،
- مكتب التنسيق للكومسيك،
- مجموعة البنك الإسلامي للتنمية:
  - المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC)؛
  - المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (ICIEC)؛
  - مكتب التعاون لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية (الرباط)؛
- الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر (OISA)؛

- المركز الإسلامي لتنمية التجارة (ICDT).

وشهد أيضا مشاركة :

- ✓ وزارة التجارة الخارجية للمملكة المغربية،
- ✓ وزارة المالية لدولة الكويت،
- ✓ الوكالة السنغالية لتنمية الصادرات (ASEPEX) ،
- ✓ مركز النهوض بالصادرات للجمهورية التونسية (CEPEX) ،
- ✓ هيأة تنمية الصادرات للجمهورية التركية (IGEME) ،
- ✓ هيئة تنمية التجارة الخارجية الماليزية (MATRADE).

لقد تم إعداد هذا التقرير من طرف أعضاء فريق الخبراء المتكون من: مكتب التنسيق للكومسيك، المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، المركز الإسلامي لتنمية التجارة، الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والجمعية الإسلامية لمالكي البواخر ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية.

بعد الجلسة الافتتاحية، بحث المشاركون في جلسات عامة المواضيع الآتية الواردة في جدول الأعمال:

- **استعراض التقدم الحاصل في إنجاز "البرنامج التنفيذي لخارطة الطريق لتحقيق أهداف التجارة البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي"،**
- **دور الحكومات في تنمية التجارة البينية؛**
- **أهمية إنشاء مراكز للتدريب تعنى بالتجارة الخارجية؛**
- **النظر في البرنامج القطاعي المندمج النموذجي؛**
- **جائزة البنك الإسلامي للتنمية: جائزة التضامن الإسلامي لتنمية التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.**

وقد تولى رئاسة جلسات العمل السادة:

- الجلسة الأولى: الدكتور داتو نهار الدين نورالدين الرئيس التنفيذي لهيئة تنمية التجارة الخارجية الماليزية (MATRADE)،
- الجلسة الثانية: السيد علال رشدي، المدير العام للمركز الإسلامي لتنمية التجارة،
- الجلسة الثالثة: الدكتور وليد عبد المحسن الوهيب، الرئيس التنفيذي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة،

- الجلسة الختامية: السيد المهندس هاني سالم سنبل، الرئيس التنفيذي المساعد للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.

خلال جلسات العمل، قام المركز الإسلامي لتنمية التجارة بتقديم تقارير حول مستجدات تنفيذ البرنامج التنفيذي لخارطة الطريق لتحقيق أهداف التجارة البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي". إثر ذلك قدمت مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي المشاركة تقاريرها في الموضوع. وقد عالجت هذه التقارير من ناحية ما تم إنجازه خلال المرحلة الماضية ومن ناحية أخرى الأنشطة المبرمجة خلال الفترة المتبقية لبرنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي للفترة ٢٠١١-٢٠١٥.

تقييم تنفيذ البرنامج التنفيذي (فبراير ٢٠٠٩ – فبراير ٢٠١١)

يشمل البرنامج التنفيذي لخارطة الطريق لتحقيق أهداف التجارة البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي حوالي ١٩٩ مشروع أو نشاط تتوزع كالآتي:

توزيع الأنشطة حسب المؤسسات%

المؤسسات	عدد المشاريع	حصة كل مؤسسة
المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة	٨٢	%٤١
المركز الإسلامي لتنمية التجارة	٦٤	%٣٢
الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة	٢٥	%١٣
المؤسسة الإسلامية لإئتمان الصادرات وضمان الاستثمار	١٤	%٧
مكتب التنسيق للكومسيك *	٦	%٣
الجمعية الإسلامية لمالكي البواخر	٣	%٢
مركز أنقرة	١	%٢
المجموع	١٩٩	%١٠٠

* لا تعد الكومسيك مؤسسة تابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ومع ذلك تم إدراجها في الجدول باعتبارها تدير مشاريع هامة وإن قل عددها.

توزيع الأنشطة حسب الميادين

بناء القدرات وتأهيل الكفاءات	%٣٣
تسهيل التجارة	%٢٨
التنشيط التجاري	%٢٣
تمويل التجارة	%٩
تنمية المنتجات الإستراتيجية	%٧

من الملاحظ أن المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمركز الإسلامي لتنمية التجارة يستأثران بحوالي ٧٣% من المشاريع المقترحة وتأتي في المرتبة الأولى بـ ٣٣% أنشطة التدريب وتأهيل الكفاءات يليها التنشيط التجاري بـ ٢٨% ثم أنشطة تسهيل التجارة بـ ٢٣% ثم تمويل التجارة وتنمية المنتجات الإستراتيجية على التوالي ٩% و ٧%.

توزيع الأنشطة المبرمجة حسب الميادين %.

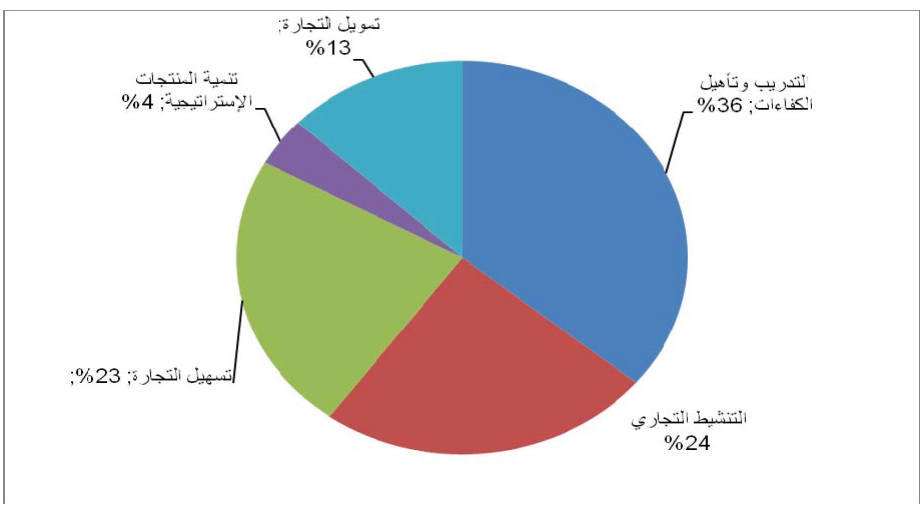

وإذا كان من المبكر تقييم نتائج البرنامج التنفيذي فإنه باستطاعتنا تقديم أهم ملامح هذه النتائج بالاعتماد على التقارير التي تلقاها المركز من مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي المعنية:

- وإلى نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٠ تم تنفيذ حوالي ٤٩% من المشاريع المعتمدة،
- ٣٠% من المشاريع المعتمدة توجد قيد الإنجاز،
- ٢١% من المشاريع المعتمدة هي في انتظار التنفيذ.

الوضع الحالي لتطبيق البرنامج التنفيذي
منذ فبراير ٢٠٠٩

الوضع الحالي	حصة فبراير ٢٠١٠	حصة فبراير ٢٠١١	نسبة التطور
التنفيذ الكلي	25%	%٤٩	%٩٦
التنفيذ الجزئي	36%	%٣٠	-17%
التنفيذ القادم	39%	%٢١	-46%
المجموع	100%	100%	

ومن الملاحظ أن بعض المشاريع التي تم تنفيذها تكتسي أهمية قصوى من حيث تأثيراتها على التجارة البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي، مثل المشاريع ذات الصلة بالتمويل والترويج التجاري وتسهيل التجارة. وبالرغم من عددها المحدود فإن هذه المشاريع تكتسي أهمية فعلية بالنظر لتأثيراتها وضخامة ميزانياتها و اللوجستية اللازمة لتنفيذها مقارنة مع الأنشطة المتعلقة بتأهيل الكفاءات. يمكن أن نذكر من بين هذه المشاريع:

- ضبط مواصفات الغذاء الحلال للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي الذي تم تحت إشراف لجنة الكومسيك والمعهد الإسلامي للمعايير والمواصفات (SMICC) ،
- تنظيم المعرض التجاري للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من طرف المركز الإسلامي لتنمية التجارة، بشكل منتظم مرة كل سنتين، والمعارض المتخصصة في الصناعات الغذائية (جدة، سنويا) ومنتديات وأوراش العمل واجتماعات الباعة والمشترين وندوات تحسيسية حول نظام الأفضليات التجارية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي؛
- مبادرة المؤسسة الدولية الإسلامية بالتعاون مع المنظمات الدولية المتمثلة في تقديم مساعدات لفائدة المبادرات التجارية الإقليمية مما يساعد الدول الأعضاء على ضبط حاجياتها في ميدان تنمية التجارة ووضع برامج تتلاءم وحاجياتها التنموية. وهي مساعدات تنموية لخارطة الطريق التجارية" (Aid For Trade Roadmap) في إطار البرنامج الخاص للأمم المتحدة لفائدة

اقتصاديات بلدان آسيا الوسطى: أفغانستان+ رابطة الدول المستقلة (٢٦ مشروع) وكذلك المساعدات في إطار خارطة الطريق التجارية للدول العربية (٥ ملايين دولار أمريكي)،

- إنشاء مراكز للتدريب في ميدان التجارة الخارجية في ماليزيا وتركيا وتونس من طرف المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة،
- موافقة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة على خطوط تمويل التجارة لفائدة الدول الأقل نموا الأعضاء في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لسنة ١٤٣١ هـ بحوالي ١,١٤١ مليون دولار أمريكي،
- التقدم الملحوظ الذي أحرزته الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة في إنشاء اتحاد رجال الأعمال ومشروع إعداد دليل العالم الإسلامي للتجارة والخطوات التي تم اتخاذها في سبيل إعفاء رجال الأعمال من إلزامية الإدلاء بتأشيرة الدخول لبعض الدول الأعضاء وكذلك البرامج التدريبية لفائدة القطاع الخاص،
- انطلاق نشاط شركة "بكة للملاحة البحرية" التي عمل على إنشائها الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر وكذلك الشأن بالنسبة "لنادي التأمين البحري"،
- فتح فرع للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات بدبي بالإمارات العربية المتحدة.

يمكن أن نستخلص أن البرنامج التنفيذي يسجل تقدما ملموسا، ومع ذلك، فإن الحاجة ماسة للمزيد من التنسيق بين مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي. وبهذه المناسبة، نوجه نداء إلى كافة مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي العاملة في ميدان التجارة والاقتصاد أن تكثف جهودها للعمل على تفادي ازدواجية الأعمال.

كما نوصي مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي بالعمل على تركيز جهودها على المشاريع التجارية ومشاريع تمويل وتسهيل التجارة وكذلك الترويج التجاري وهي المجالات التي تشكل حجر الزاوية في تنمية الاندماج الاقتصادي بين بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي.

المرفقات

EXECUTIVE PROGRAMME
OF
THE ROAD-MAP FOR ACHIEVING INTRA-OIC TRADE TARGETS

February 2011

Area	Recommended Action	Projects/ Programs/Activities	Date/Location	Initiator	Partners
1. Trade Financing Coordinator: ITFC	1.1 Develop and introduce new mechanisms/ tools aimed at increasing financing for SMEs and LDMCs	Introduce new lines of financing in addition to the existing ones in 1430H (2009)	Done in 2009	ITFC	ICIEC
		Mobilize resources and arrange co-financing	2010-2011		
	1.2 Enhance ITFC field presence	a. Partnership with Financial and non-financial entities in MC's to enhance ITFC accessibility	2011	ITFC	ICIEC
		b. "ITFC Customer Days" organized in some MC's	2009-2010	ITFC	MC's
		c. Meeting of Financial Institutions on Resources Mobilization	2010-2011	ITFC	MC's
	1.3 Introduce new trade finance products	a. Meeting/Brainstorming to discuss creation of Specialized Funds	2010-2011	ITFC	MC's
		b. Workshop on ITFC's Lines of Finance: Challenges and Opportunities	Done in 2009	ITFC	MC's
		c. Meeting for Trade Finance and Insurance of Credit Institutions.	Done in 2009	ITFC	ICIEC
		d. Structured Trade Finance	2009-2011	ITFC	MC's
		e. Pre-Export Financing	2009-2011	ITFC	MC's
		f. Workshop on LC Confirmations and Possible Role of IDB Group in this regard for enhancing intra-OIC Trade	Done in 2009	ICIEC	MC's
		g. Training Programme for Central Banks and Financial Institutions to enhance the awareness of export credit insurance and its benefit in facilitating trade finance	Done in 2009	ICIEC	MC's
		h. Promotion of DCIP (Documentary Credit Insurance Policy) among the OIC Financial Institutions to enable them to increase their exposure in relatively high risk countries	Done in 2009	ICIEC	MC's
		i. Possibility to consider ICIEC's insurance policies as collaterals to extend financing for Intra-Trade	Done in 2009	ICIEC	OIC Financial Institutions and Central Banks
		j Exploring the ways and means to develop new structures and products which will help in meeting the market demand and accessing new segments	Done in 2009	ICIEC	ITFC
		k. ITAP support Syrian investment Agency's Workshop on Arbitration	2010	ICIEC	Syrian Investment Agency
		l. ITAP sponsors the inauguration of the International Smart Building Centre of Bahrain	Done in January 2010	ICIEC	ITPO and UNIDO

		m. ITAP and Jordan Investment Board Familiarization Program for the Officials of Iraqi Investment Promotion Agency	Done in March 2010	ICIEC	JFZC and JIEC
2. Trade Promotion Coordinator: ICDT	2.1 Strengthen brand awareness and promote products made in OIC MCs	a. Showroom of OIC products and Services	Ongoing, Casablanca	ICDT	ITC
		b. Establishment of an e-marketplace	2010-2011	COMCEC Coordination Office	MUSIAD, ICDT, IDB Group, ICCI and MC's
	2.2 Encourage MCs to utilize the existing platform within the OIC organs such as ICDT's trade network (TINIC)	a. Enhancement of virtual exhibition	2010	ICDT	MC's
		b. OIC Tijari Exchange (with a view to complement TINIC)	2010	ICDT	ITC
		b. Trade Information System-FTTC	2010-2011	ITFC	
	2.3 TPOs to encourage and facilitate annual buyers-sellers meetings (business matching, trade bridging)	**Specialized exhibition and supply/demand workshop on agribusiness products**			
		a. Agri-business	Done in February, 2009, Bamako	ICDT	OIC and Government of Mali
		b. Cotton	Done in 12-13 October 2009, Egypt	ICDT	ITFC, TPOs, ITC
		c. Agro-industry	Done in May 2009/2010, Saudi Arabia	ICDT	ITFC, TPOs, ITC
		d. Building and construction services	Done in 24-27 June 2010, Senegal	ICDT	ITFC, TPOs, ITC
		e. Pharmaceuticals, medical equipment and services	24-27 February 2011, Tunisia	ICDT	ITFC, TPOs, ITC
		f. 1st International Cotton and Textiles Exhibition in the OIC Member States (OIC COTEXPO)	21-25 September 2011 Ouagadougou	ICDT	ITFC, MC'
		g. Furniture	2012, Turkey	ICDT	ITFC, TPOs, ITC
		h. Logistics and transportation	2013, Tangiers or Dubai	ICDT	ITFC, TPOs, ITC
		i. Turkey, Africa, Foreign Trade Bridge	Done in 2009, Istanbul	TOBB/ITFC	MUSIAD, TUSKON, MC's
		j. Intra-Trade Malaysia	Done in 2009, Kuala Lumpur	MATRADE	ITFC
		k.1st International Exhibition and Forum on Halal Food	Done in 2-6 March 2010, Iran	ICCIM	ITFC
		l. 7th Malaysia International Halal Showcase	Done in 23-27June 2010, Malaysia	MATRADE	ITFC
		m. 14th Private Sector Meeting	24-29 April 2011, Sharjah	ICCI	ICDT
		n.13th International MUSIAD Trade Fair	6-10 October 2010,Istanbul	MUSIAD	ITFC, ICDT, ICCI, MC's
		o. Fifth Forum for Businesswomen in Islamic Countries	Done in April 2010, Egypt	ICCI	
		p. 6th Businesswomen Forum	Sudan, 2011	ICCI	MC's, UNDP, IDB Group

		q. Forum on Promotion of trade and investment between the Central Asia OIC Members and the other OIC Member States	2012	ICDT	IDB Group, ICCI, MC's
		r. IDB Day in Morocco	6-10 October 2010 Morocco	ITFC	Moroccan Institutions
		s. 4th Trans-Saharan Exhibition	September 2011, Niamey-Niger	ITFC	MC's
	2.4. Promotion of Trade in services	**Study to identify Potential services to traded among OIC Countries**	2010	ICDT	ITFC, SESRIC
		Specialized Exhibitions and Partnership forum on High trading potential services on:			
		a. Architecture /Construction/Engineering	Done in 24-27 June 2010, Senegal	ICDT	MC's
		b. E-commerce, IT and related services	2011, Morocco	ICDT	ITFC, MC's
		c. Distribution services: franchising	2011, UAE	ICDT	MC's
		d. Health related services	24-27 February 2011, Tunisia	ICDT	ITFC, MC's
		e. Education and training	2012, UAE	ICDT	MC's
		f. Forum and specialized Exhibition on the Services of High Education in the OIC Member States	13-16 April 2011, Lefkosa, Cyprus	ICDT	OIC Institutions , MC's
		g. Regional Trade Fair of Central Asia OIC Member States	7-9 June 2011,Astana, Kazakhstan	ICDT	
	2.5 Encourage MCs to increase participation in trade fairs and activities organized by ICDT	a. 12th Islamic Trade Fair	Done in 11-16 October 2009, Egypt	ICDT	ITFC, MC's
		b. Trade Fairs of OIC Countries (OIC EXPO)	24-29 April 2011, UAE	ICDT	ITFC, MC's
			2013, Iran	ICDT	MC's
			2015, Guinea	ICDT	MC's
			2017, Arab World	ICDT	MC's
		c. Tourism Fair of Islamic Countries (OIC TOURISM)	9-12 October 2011, Egypt	ICDT	MC's
			2012, Syria	ICDT	MC's
			2014, Iran	ICDT	MC's
			2016, Africa/Asia	ICDT	MC's

3. Trade Facilitation Coordinator: ICDT	3.1 Expedite the ratification of PRETAS by the MCs	a. Implementation of PRETAS	5 February 2010	COMCEC	OIC General Secretariat, MC's
		b. Training Seminar on PRETAS for North Africa (CENCAD, AMU and Middle East)	2011	ICDT	COMCEC Coordination Office
		c. Training Seminar on PRETAS for Central Asia and ECO Countries	2012	ICDT	COMCEC Coordination Office
		d. Training Seminar on PRETAS for WAEMU Countries	2012	ICDT	COMCEC Coordination Office
		e. Training Seminar on PRETAS for ECOWAS Countries	2012	ICDT	COMCEC Coordination Office
		f. Training Seminar on PRETAS for South East and South Asia Countries	2013	ICDT	COMCEC Coordination Office
		g. Training Seminar on PRETAS for COMESA Countries	2014	ICDT	COMCEC Coordination Office
	3.2 Conduct meetings on specific infrastructure issues which will have a direct impact on trade facilitation	a. Forum on "Trade Efficiency and the Role of the Customs in the Context of International Trade	Every Two Years	ICDT	COMCEC, ITFC, WCO, MC's
		b. Seminar on "Transport Facilitation and Intra-OIC Trade"	Done in June 2010, Syria	ICDT	OISA, ITFC, UNCTAD
		c. Expand the relationship between Bakkah Shipping Company (OISA Project); IDB Group and ITFC	Ongoing project	OISA	IDB, ITFC, ICD
		d. Opening new branch of Islamic Protection and Indemnity Club "IPIC" (OISA Project) in Jakarta , Dubai and Tehran	Done in 2009	OISA	OIC, COMCEC, MC's
		e. Signing the Statute of OISA by the member states which have not done so	34 countries signed	OISA	OIC, MC's
		f. Registration of member states maritime companies' suitable tonnage with Islamic P&I Club Branches in Tehran, Dubai and Jakarta	Ongoing project	OISA	MC's, COMCEC
		g. Elimination of piracy in Somalia and Gulf of Aden with the other international organizations	Need further details	OISA	OIC, international organizations
		h. Cooperation in the area of Transportation	2011	COMCEC	Other OIC Institutions, MC's
3. Trade Facilitation Coordinator: ICDT	3.3 Enhance partnership with TPOs in MCs	a. Establishment of Trade Information Facilitation System	2011	ITFC	ITC
		b. Meeting on Aid-for-Trade for ESCWA Region-Phase I	10-12 January 2010, Beirut	ITFC	WTO, ESCWA
		c. Expert Meeting on Aid-for-Trade Road Map for SPECA Region	2009-2011	ITFC	WTO, UNDP, Kyrgyz, Azerbaijan
		d. Ministerial Meeting on Aid-for-Trade Road Map for SPECA Region			
		e. Development of a database in order to facilitate commercial exchanges as well as cooperation and coordination(ICRIC)	Done in 2009	ICCI	ICDT, ITC
		f. Preparation of a framework for statistical activities coordination among OIC Institutions	Done in 2009 and 2010	SESRIC	OIC's Institutions
		h. Setting up of an observatory on procedures of Intra-OIC trade	2011	ICDT	
		i. Meeting to develop the Roadmap for enhancing intra-OIC Trade	Done in 23-24 June 2010, Baku	ITFC	All other OIC Institutions
		j. 2nd Consultative Meeting of the OIC Institutions on enhancing intra-OIC Trade	Done in May-June 2010, Casablanca	ICDT/ITFC	All other OIC Institutions

		k. Feasibility study on the project of setting up a free trade area among OIC MC'	2010	ICDT	ITFC
		l. Seminar on Aid for Trade	6 July, 2010, Jeddah	ITFC	
		m. Meeting to improve Executive Program for Enhancing Intra-OIC Trade	21-22 June 2010 Baku	ITFC	OIC Institutions, UN Organs, MCs
		n. 3rd Consultative Group for Enhancing intra-OIC Trade	3-4 February 2011 Casablanca	ICDT/ITFC	All other OIC Institutions
		o. 4th Meeting of the OIC Statistical Working Group	2011 Casablanca	ICDT	All other OIC Institutions
		p. Development of database in order to facilitate commercial exchanges as well as cooperation and coordination (tourism)	2011	ICCI/FORAS	MC's
		r. Islamic Tourism Council Meeting	2011	ICCI/FORAS	MC's
		s. Halal Food System for the Private Sector in OIC Countries	2011	ICCI	MC's
		t. International Conference on Economic and Trade Integration among OIC MC's	21-22 November 2010, Teheran	ITFC	MC's
	3.3 Enhance partnership with TPOs in MCs	u. Forum on trade and investment expansion among the CIS MC's and the other OIC MC's	2011, Kazakhstan	ICDT	ITFC/MC's
		v. Meeting on Evaluation of TCPP Activities	2011, Istanbul	ITFC	MC's
		w. Arab-Turkish Industrial Cooperation Conference	2011, Istanbul	ITFC	MC's
		x. Seminar on the simplification and modernization of Customs procedures	2011	ITFC	MC's
		y. Cooperation with THIQA-ICD	2011	ITFC	ICD, MC's
		z. Workshop/EGM on the Impact of Transportation Nework on Trade and Tourism	June 2011, Istanbul	ITFC	OIC Institutions
		aa. Conference on Trade Development (Side event of Annual IDB BOG Meeting)	June 2011, Sana'a	ITFC	MC's
	3.4 Continue to conduct annual meetings for TPOs in MCs	a. 1st Meeting of the Export Promotion Centers of French Speaking OIC Member Countries	Done in 23-24 December 2009, Casablanca	ICDT	MC's and ITFC
		b. OIC TPO's Meeting	Done in 2009, Malaysia	ITFC	ICDT, MC's, ICCI, ITC
		c. 1st Meeting of the OIC Arabic Speaking Member States' Trade Promotion Organs	3-4 November 2010, Tunis	ICDT	ITFC/Tunisia Export

		d. 1st Meeting of the OIC English Speaking Member States' Trade Promotion Organs and 1st Global Meeting of the OIC Trade promotion Organs	24-29 April 2011, Sharjah-UAE	ICDT	ITFC/SCCI/MC's
	3.5 MCs to ease visa processes for member country businessmen	a. Establishment of Business Owners Union	Done in 2009	ICCI	IDB Group
3. Trade Facilitation Coordinator: ICDT	3.6 Mutual Recognition Agreements (MRAs) for certification and testing bodies	a. Development of OIC Halal Food Standards	2009-2011	COMCEC,TSE	MC's
		b. 10th OIC Standardization Expert Group Meeting	Done in 2009, Ankara	ICCI, SMIIC	MCs, COMCEC Coordination Office
		c. Operationalization of SMIIC (Islamic Countries Metrology and Standards Institute)	Done in August 2010	COMCEC Coordination Office, General Secretariat	MC's
		d. Establishment of Islamic Rating and Certification Agency (Needs Further Details	Done in 2009	ICCI	ICRIC, ICIEC
		e. Implementation of Halal Food Standards	2011	COMCEC	National offices of standardization
4. Development of Strategic Commodities Coordinator: ITFC	4.1 Create funds for investment in agriculture and other strategic commodities	a. Gulf Cooperation Council Food Security Initiative (Promoting Intra Investment by private sector and the role of IDB Group)	Done in 2009	ITFC	ICDT, ITAP
		b. Summit on International Food Crisis	Done in 2009	ITFC	ICDT, ITAP
	4.2 Expedite the implementation of Action Plan in cotton development and develop new action plans for development of other strategic commodities	a. Trade and Investment Cooperation Opportunities among the OIC Member Countries in Cotton industry	Done in 2009	ITFC	ITC, FAO, CFC, ICDT, ITAP, MC's
		b. Forum on development of investment and trade in the field of basic food commodities	Done in 2009	ITFC	ITC, FAO, CFC, ICDT,ITAP, MC's
		c. Revitalization of the groundnut sector in selected sub-Saharan countries (Senegal, Gambia, Guinea-Bissau) : phase I and II	2009-2010	ITFC	ITC, FAO, CFC, ICDT,ITAP, MC's
		d. Forum on ways and means to enhance Trade and investment in food in Africa	Done in 2009	ITFC	ITC, FAO, CFC, ICDT,ITAP, MC's
		f. Fourth Steering Committee and third Project Committee Meetings on Cotton	Casablanca, 27-28 September 2010	ICDT	IDB Group and OIC
		g. Fifth Steering Committee and Fourth Project Committee Meetings on Cotton	September 2011 Casablanca	ICDT	IDB Group and OIC
		h. Forum on Development Agro-Food Industries in OIC Countries	Kampala, 5-6 April 2011	ICDT/ITFC	OIC, other OIC Institutions
		i. OIC Cotton Training Programme (OIC-CTP)	2011	SESRIC	MC's
		j. Validation Symposium of the revitalisation project of groundnut sector in Senegal, Gambia and Guinea Bissau	9-10 November 2010	ITFC	MC's

		k. 2nd Phase of Groundnut Project	2011, Gambia	ITFC	MC's
		l. Program on the Development of Cotton Industry in selected African Countries	2011	ITFC	MC's
5. Capacity Building Coordinator: SESRIC with a collaboration of ICDT and ITFC	5.1 Organize more training programs for MCs/ enterprises in trade related areas	a. Training Course on Export Strategies and International Marketing	2010, Egypt	ITFC	ICDT, ICCI, FTTC, MC's, ITC, Chambers of Commerce, TUSKON, TPOs
		b. Training Workshop on SME Cluster Development for OIC Member Countries	Done in 2009, Nigeria	ICCI	
		c. Workshop on "Promotion of Export Processing of Value Added Fishery Products"	Done in 2009, Benin	ICCI	ITC, FAO, UNIDO
		d. Training Program on Micro Finance Sector Development	Done in 2009, Sudan	ICCI	
		e. 13th Private Sector Meeting for Promotion of trade and joint venture investment among the OIC	Done in June 2010, Tajikistan	ICCI	
		f. Workshop on Coffee Processing	Done in 2009, Uganda	ICCI	
		g. Regional training program for the staff of the chambers of Arab Member Countries	Done in 2009 19-22 September 2010, Kuwait	ICCI	ITFC
		h. Regional training program for the staff of the chambers of African Member Countries	Done in 2009, Uganda	ICCI	
		m. Workshop on Food Security for OIC Countries	Kampala, 4-6 April 2011	ICCI	IDB
		j. Workshop on food security for OIC Countries	2010	ICCI	
		k. 2nd Training Program on Microfinance Sector Development for OIC MC's	2010	ICCI	
		l. 3rd International Islamic, Economic and Cultural Conference	2011	ICCI	
		m. Training of incubator Managers of the OIC Countries	30 Sept to 1 October 2011, Ankara	ICCI	KOSGEB
		n. 2nd Training Programme on Microfinance Sector Developpement for OIC Member Countries	2011	ICCI	
		o. Capacity building program with the Ministry of Investment of Sudan	2010	ICIEC	Ministry of Investment of Sudan, UNIDO
		p. Capacity Building project with Ugandan Investment Agency	2010	ICIEC	UNIDO and BADEA
		q. Familiarization Program for the Officials of Investment Promotion in IDB Countries	2010	ICIEC	MIDA
		r. Training Program for the Officials of Investment Promotion Agencies in IDB Countries	2010	ICIEC	TOBB and TEPAV
		s. Capacity Building Program for the Officials of Investment Promotion Agencies in IDB Countries	2010	ICIEC	UNCTAD
		t. Capacity Building Program for the Assessment Analysis for Sierra Leone Investment and Export Promotion Authority and Mauritanian Investment Promotion Agency	2010	ICIEC	BADEA

		u. Logistics and its role in developing intra-OIC trade	2011, Tunisia	ICDT	IDB
		v. Agreement of the Doha Round and intra-OIC trade negotiations	2011	ICDT	IDB
		w. Competition Policy and regulations in Islamic Countries	Done in 22-24 /02/2010,Tunisia	ICDT	IDB, ITC
		x. Competition Policy and regulations in Islamic Countries	2011, Istanbul	ICDT	IDB, TCA, UN Agencies
		y. Competition trade intelligence and export decision making	2012	ICDT	IDB, ITC
		z. Training course on enterprises strategy and international marketing	2013	ICDT	IDB, ITC
		aa. Export Auditing and capacity building of the SMEs for Arab States.	2014	ICDT	IDB, ITC
		ab. Seminar on "The Project on the Intra-OIC Free Trade Area"	2011	ICDT	IDB Cooperation Office, MC's
		ac. Seminar on Regional economic grouping within the OIC: Current status and prospects	Done in 15-17/02/2010 Casablanca Done in 17-19/05/2010 Abu Dhabi	IDB Cooperation Department/ICDT	IDB Cooperation Dept/ICDT
		ad. Training courses on e-commerce and technical assistance to TPOs	2011, Casablanca	ICDT	ITFC
		ae. Follow up of the Multilateral Trade Negotiation in this sector and coordination of Member States' positions with a view to setting up of a common negotiations platform	Ongoing	ICDT	
		af. Training Workshop on International and intra-OIC Trade for the Executives of the Ministry of Commerce of Iraq	2011 Casablanca	ICDT	ITFC
		ae. OIC-VET Sub-Program on Trade, Economy and Finance	2011	SESRIC	OIC Institutions, MC's
	5.2 Organize seminars on 'best practices' for MCs	a.On Job Training (OJT) for staff of TPOs of MC's on Foreign Trade Bridges	2010, Turkey	ITFC	ITC, ICDT, ICCI, FTTC, MCs, TUSKON, Chambers of Commerce
		b.OJT for Officials and staff of Chamber of Commerce of the AMCs	2010, Saudi Arabia	ITFC	ITC, ICDT, ICCI, FTTC, MCs, TUSKON, Chambers of Commerce
		c.OJT for Trade Mapping	2010, Egypt	ITFC	ITC, ICDT, ICCI, FTTC, MCs, TUSKON, Chambers of Commerce
		d. Training courses on Trade information	Done in February 2010, Dubai	ITFC	EDC, MC's
		e. Training Courses on export strategies and international marketing	Done in February 2010, 3-6 October 2010, Kuwait	ITFC	Chambers of Commerce of Kuwait, FTTC
		f. Familiarization and knowledge Sharing program for the government and chambers of commerce from ECO Countries	5-9 April 2010, Istanbul	ITFC	TOBB, MC's
		g. Training Courses on export strategies and international marketing for Palestine	Done in July 2010, Amman	ITFC	Arab League, FTTC

		h. Networking and Knowledge Sharing Program for Senior Staff of Chambers of Commerce from Arab MC's	22-25 June 2010, Ankara	ITFC	TOBB, MC's
		i. Capacity Building Program for Iranian Chambers of Commerce on WTO related subjects	27 June, 1July, 2010, Ankara	ITFC	TOBB, MC's
		j. Training Courses on export strategies and international marketing	25-29 December 2010,	ITFC	Chambers of Commerce of KSA,
		k. Training Courses on export strategies and international marketing	13-17 November 2010, Dubai	ITFC	EDC and FTTC
		l. Familiarization and Knowledge sharing program on commodity Exchange	October 2010, Karachi	ITFC	TOBB
		m. Training programs on Chamber Management for ASMCs	2010, Karachi	ITFC	ICCI
		n. Familiarization and Knowledge Sharing Program on Commodity Exchange for Staff of Chambers of Commerce from African MC's	October, 2010, Turkey	ITFC	TOBB, MC's
	5.3. Cost sharing schemes for marketing and enhancing of exports	a. Develop High Trade School of Tunisia: phase I and II	2009-2010, Tunisia	ITFC	ITC
		b. Training Seminar on Doha Development Round	Done in 2009	ITFC	ITC
		c. Help to develop the training Department of IGEME: phase I and II	2009-2010, Turkey	ITFC	ITC
		d. Help to develop the training department of MATRADE: phase I and II	2009-2010, Malaysia	ITFC	ITC
		e. Implementation of Phase-II of Project for strengthening training dept of TPOs	2011. Kuala Lumpur	ITFC	ITC
		f. Support for establishment of TPOs in Kyrgyzstan	2011, Kyrgyzstan	ITFC	
		g. Knowledge Sharing Programs on Commodity Exchange Markets	2011, Ankara	ITFC	
		h.Training Course on Export Strategies and International Marketing	2011, Jeddah	ITFC	
		i. Training Course on Export Strategies and International Marketing	2011, Dubai	ITFC	
		j. Training Course on Export Strategies and International Marketing for Palestinian Businessmen	2011, Amman	ITFC	
		k. Training Courses & on the job training for staff of TPOs on excelling trade promotion activities	2011, Kuala Lumpur	ITFC	
		l. OIC Chamber Development Programs	2011, Ankara	ITFC	
		m. Knowledge Sharing programs for staff of trade ministries on the subject of international trade and export development	2011, Ankara	ITFC	
		n. Establishment of a Trade Training Centre in Kuwait	2011, Kuwait	ITFC	
		o. Enhancing GCC Capacity for Trade and Employment	2011, Kuwait	ITFC	

المرفق
(٩)

تقرير مقدم من قبل المؤسسة الإسلامية الدولية
لتمويل التجارة بشأن أنشطة تعزيز التجارة

أولا. معلومات أساسية عن المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة

١. كان من الأهداف الأساسية للبنك الإسلامي للتنمية منذ نشأته في سنة ١٣٩٥هـ (١٩٧٥م)، كإحدى المؤسسات المتخصصة المنبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامي، تشجيع التنمية الاقتصادية في الأمة الإسلامية وتحقيق تكامل اقتصادي أكبر بين الدول الأعضاء عن طريق التوسع في المبادلات التجارية وزيادة حجم التجارة البينية لدول منظمة المؤتمر الإسلامي.

٢. هذه الرسالة الهامة تقتضي زيادة التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ودفع عجلته من أجل إسراع عجلة التنمية الاقتصادية للأمة، كما نص على ذلك إعلان مكة الصادر في سنة ٢٠٠٥، وهو ما دفع البنك إلى إنشاء مؤسسة متخصصة مستقلة ذاتيا لتمويل التجارة حتى تتولى بشكل فعال أنشطة تمويل التجارة وتشجيع التجارة.

٣. هكذا بدأت المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة أنشطة عملياتها في شهر يناير ٢٠٠٨، برأس مال مصرح به قدره ٣ مليار دولار أمريكي ورأس مال مكتتب به قدره ٧٥٠ مليون دولار أمريكي، وتولت كافة أعمال تمويل التجارة وبرامج التعاون التجاري التي تقوم بها مجموعة البنك وجمعتها تحت مظلة واحدة.

٤. الهدف الأساسي من المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة هو تشجيع وتعزيز التبادل التجاري بين الدول الأعضاء وتكملة ما يقوم به البنك من جهود في مجال تمويل التجارة والمشاركة في الأنشطة التي من شأنها تيسير التبادل التجاري بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والتجارة الدولية للدول الأعضاء. وتعمل المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة على تحقيق هذه الأهداف من خلال خطين متوازيين من العمليات (١) عمليات تمويل التجارة و(٢) برنامج التعاون التجاري وتشجيع التجارة.

٥. و باختصار، تعمل المؤسسة على تنفيذ أهدافها بالوسائل التالية:

- تمويل التجارة، منفردة أو بالتعاون مع مؤسسات مالية أخرى؛
- مساعدة الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها على تعبئة أموال خاصة وعامة من الأسواق الدولية لتمويل التجارة قصيرة الأجل؛

- تقديم المساعدة لتنمية فرص الاستثمار في الدول الأعضاء لتمكينها من الارتقاء بقدراتها في التجارة الدولية؛
- تطوير وتنويع أدوات ومنتجات مالية لتمويل التجارة؛
- تقديم مساعدة فنية وتدريب للهيئات المسئولة عن تشجيع التجارة والمؤسسات المالية في الدول الأعضاء؛
- تشجيع وتسهيل التجارة البينية لدول منظمة المؤتمر الإسلامي والتجارة الدولية للدول الأعضاء؛
- دعم أنشطة تشجيع التجارة في الهيئات المسئولة عن تشجيع التجارة.

ثانيا. برنامج التعاون التجاري وتشجيع التجارة

٦. صمم برنامج التعاون التجاري وتشجيع التجارة ليكون بمثابة ذراع لتشجيع التجارة في المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة، به تقدم المساعدات الفنية ذات الصلة بالتجارة للمؤسسات المعنية بدعم وتشجيع التجارة في الدول الأعضاء من خلال أربعة خطوط أعمال هي: تشجيع التجارة، وتسهيل التجارة، وبناء القدرات وتطوير منتجات إستراتيجية بغرض تشجيع وتعزيز التبادل التجاري والتجارة والتعاون بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بهدف دعم تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

وفيما يلي عرض موجز للأنشطة والبرامج الرئيسية التي قامت المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة بتنفيذها خلال سنة ١٤٣١هـ والتي تزمع تنفيذها في سنة ١٤٣٢هـ في إطار البرنامج التنفيذي. وتفاصيلها في الملاحق المرفقة.

أ. دعم أنشطة تشجيع التجارة في الهيئات المعنية وفي الكيانات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي

٧. واصلت المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة دعم أنشطة الهيئات المسئولة عن تشجيع التجارة خلال سنة ١٤٣١هـ، وذلك بتنظيم ورعاية مشاركاتها الجماعية في الأسواق التجارية الدولية واجتماعات المشترين والبائعين ومنتديات الأعمال. وقد دعمت المؤسسة ونظمت مشاركات جماعية لإحدى عشرة هيئة من الهيئات المسئولة عن تشجيع التجارة في أربع أنشطة لترويج التجارة عقدت في ثلاث من أكبر الدول المستوردة من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وهي على وجه التحديد تركيا، وماليزيا وإيران.

٨. وفي سنة ١٤٣٢هـ، نظمت المؤسسة مشاركة جماعية لعشرة من الهيئات المسئولة عن تشجيع التجارة والغرف التجارية والصناعية في المعرض الثالث عشر(١٣) الذي نظمته منظمة المؤتمر الإسلامي في الشارقة، بالإمارات العربية المتحدة، في الفترة ما بين ٢٤- ٢٩ إبريل ٢٠١١. وهذه الدول هي أذربيجان، بنجلاديش، قازقستان، أوغندا، النيجر، قيرقيزيا، السودان، اليمن وفلسطين. كذلك سهلت المؤسسة تنظيم الاجتماع الرابع عشر للقطاع الخاص من أجل تشجيع التجارة والاستثمارات المشتركة بين الدول الإسلامية، عن طريق تقديم الدعم المالي لمنظم الاجتماع وهو الغرفة الإسلامية التجارية والصناعية التي سهلت اشتراك رجال الأعمال ومعظمهم من الدول الإفريقية.

٩. كذلك نظمت أيضا المؤسسة المشاركة الجماعية للهيئات المسئولة عن تشجيع التجارة في المعرض الرابع لدول عبر الصحراء في نيامي، بالنيجر والمزمع تنظيمه في شهر سبتمبر ٢٠١١، حيث سيتلقى من ست إلى ثمان من الهيئات المسئولة عن تشجيع التجارة دعما ماليا من المؤسسة للمساهمة في هذا المعرض.

١٠. وبالإضافة لهذه الأنشطة، سوف تقوم المؤسسة بتسهيل تنظيم منتدى ومؤتمر مهمين للأعمال وذلك عن طريق تقديم دعمها المالي للمنظمين، الذين سيمكنون المنشآت الصغيرة والمتوسطة من المشاركة في هذه الأنشطة ويعطونها فرصة لإقامة شراكات أعمال جديدة والتوسع في أعمالهم.

١١. وهذه الأنشطة هي: (١) منتدى للتوسع في التجارة والاستثمار بين الدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة والدول الأعضاء الأخرى في منظمة المؤتمر الإسلامي ينظمه المركز الإسلامي لتنمية التجارة ICDT في قازقستان بهدف تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين دول كومنولث الدول المستقلة وباقي الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي؛ (٢) مؤتمر التعاون الصناعي العربي- التركي الذي تنظمه المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين AIDMO اتحاد الغرف التركي وبورصات السلع TOBB يومي ٢٦-٢٧ إبريل ٢٠١١ لتنشيط العلاقات التجارية والاستثمارية بين رجال الأعمال الأتراك والعرب.

ثانيا. تحديد احتياجات الدول الأعضاء في مجالي تسهيل التجارة وتنمية التجارة

١٢. في إطار خط الأعمال الخاص بتسهيل التجارة، كان دور المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة يقتصر فيما مضى على تسهيل تنظيم المنتديات، والاجتماعات، والمؤتمرات ذات الصلة بتلك المجالات وذلك بتقديم الدعم المالي بغرض مساعدة المؤسسات المعنية على إعداد برامج

وسياسات تتفق ومصالح منظمة المؤتمر الإسلامي. أما الآن فقد توسعت المؤسسة في دورها في هذا المجال وذلك بالدعم والمشاركة في المساعدات الإقليمية "للمعونة من أجل التجارة"، التي تساعد الدول الأعضاء على تحديد احتياجاتها في مجال تنمية التجارة وعلى تطوير المشاريع الكفيلة بتلبية هذه الاحتياجات.

١٣. كان برنامج الأمم المتحدة الخاص بشئون آسيا الوسطى (SPECA) والذي يشمل خمس دول من آسيا الوسطى هي (قازقستان، قيرقيزيا، طاجيكستان، تركمنستان، أوزبكستان وأذربيجان) بالإضافة إلى افغانستان، واحدا من المجالات التي ركز عليها تدخل برنامج التعاون التجاري وتشجيع التجارة TCPP في سنة ١٤٣١هـ. وقد بدأ هذا التدخل في سنة ٢٠٠٩باجتماع تشاوري مع مبادرة برنامج الأمم المتحدة، تلاه تنظيم لاجتماع للخبراء في مارس ٢٠١٠، وكلا الاجتماعين تما بدعم مالي وفني وتنظيمي من المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة، وساعدا على إحداث الزخم الذي نقل المبادرة إلى مرحلتها الختامية وهي تنظيم اجتماع وزاري في ديسمبر ٢٠١٠ في باكو، أذربيجان حيث عرضت مراجعة إقليمية للمعونة من أجل التجارة ومصفوفة أعمالها على المجتمعات الدولية للمانحين.

١٤. أعدت بعض المنظمات الدولية مثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ومنظمة التجارة العالمية، والأونكتاد ومركز التجارة الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بالتعاون مع الهيئات المحلية والوطنية المعنية بالتجارة مجموعة من مقترحات المشاريع، تهدف إلى تنمية القدرات المحلية على جانب العرض، وعلى تعزيز التعاون عبر الحدود وعلى تحسين القدرات البشرية والمؤسسية في هذه الدول وتحسين التكامل بين الدول التي تندرج تحت برنامج الأمم المتحدة الخاص بآسيا الوسطى في نظام التجارة متعدد الأطراف. والمؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة يحدوها عزم شديد على مواصلة تقديم دعمها من خلال برنامجها الخاص بالتعاون التجاري وتشجيع التجارة لتنفيذ المشاريع المحددة، مثلما فعلت في المرحلة الأولى من المبادرة. ومن هذا المنطلق، خصصت المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة المبالغ اللازمة لدعم إنشاء هيئة مسئولة عن تشجيع التجارة في قيرقيزيا.

١٥. ومن ناحية أخرى، تدرس المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة إمكانية الإطلاق الرسمي لـ"خارطة طريق للمعونة من أجل التجارة" للدول العربية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية ومركز التجارة الدولية. والغرض من مشروع "خارطة الطريق للمعونة من أجل التجارة للدول العربية" هو تصميم وتحقيق مشاركة جدية ناجحة من جانب الدول العربية لمبادرة "المعونة من أجل التجارة".. وتهدف خارطة الطريق إلى ما يلي:

- مراجعة وتجميع الاحتياجات الوطنية، وشبه الإقليمية والإقليمية ذات الصلة بالتجارة والقدرة الإنتاجية؛
- مساعدة الدول المستفيدة على تحديد الأولويات الوطنية والإقليمية ذات الصلة بالتجارة والقدرة الإنتاجية؛
- مساندة الدول الأعضاء على تعميم هذه الأولويات في إستراتيجياتها التنموية؛
- دعم تعبئة الموارد من داخل المنطقة ومن خارجها لتلبية هذه الاحتياجات ذات الأولوية.

١٦. في إطار تنفيذ قرارات الكومسيك، اشترك المركز الإسلامي لتنمية التجارة مع المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة في تنظيم الاجتماع الثالث للمجموعة الاستشارية لتعزيز التجارة البينية في منظمة المؤتمر الإسلامي في الدار البيضاء يومي ٣-٤ فبراير ٢٠١١. وحضر الاجتماع مسئولو كيانات منظمة المؤتمر الإسلامي والمسئولون الحكوميون وممثلو الهيئات المعنية بتشجيع التجارة من كل من المغرب، والكويت، والسنغال، وماليزيا، وتركيا ومصر. واستعرض الاجتماع ما تم تنفيذه ومراجعة البرنامج التنفيذي القائم على المعلومات المقدمة من كيانات منظمة المؤتمر الإسلامي. وكانت أهم التوصيات التي تم التوصل إليها في هذا الاجتماع هي: (١) مضاعفة الجهود التي تبذلها الكيانات المعنية من أجل تنفيذ الاتفاق الإطاري الخاص بنظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وإقامة منطقة تجارة حرة بين دول المنظمة وهو الأمر المنشود من الجميع؛ (٢) دعوة الدول الأعضاء، من خلال توصيات أو قرارات تصدرها الكومسيك، للنظر في إنشاء مراكز تدريب للتجارة الخارجية من أجل تلبية احتياجات تطوير القدرات المحلية للدول لما لبناء القدرات من أهمية بالنسبة لتنمية التجارة؛ (٣) دعوة بل وحث الدول الأعضاء، من خلال كيانات منظمة المؤتمر الإسلامي، (مثل الكومسيك) على تكثيف جهودها في مجال تشجيع التجارة الخارجية وتقديم الدعم والأموال اللازمة للهيئات المسئولة عن تشجيع التجارة و/أو تنمية الصادرات في دولها بهدف تشجيع التجارة البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وسوف يتولى المركز الإسلامي لتنمية التجارة استعراض نتائج اجتماع التنسيق الثالث لمجموعة التنسيق أمام اجتماع الدورة السابعة والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك.

١٧. تعتبر المشاركة بل والمشاركة النشطة من جانب السلطات المعنية في الدول الأعضاء في التخطيط والتنفيذ لهذه القرارات هما مفتاح النجاح لخارطة الطريق والبرنامج التنفيذي. وفي هذا الصدد، تزمع المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة تنظيم اجتماع في شهر يونيو ٢٠١١ بمناسبة انعقاد الاجتماع السنوي السادس والعشرين للبنك لمناقشة السبل والوسائل الكفيلة بضمان مشاركة الكيانات والقطاع الخاص في الدول الأعضاء في عمليتي التخطيط والتنفيذ

للبرنامج التنفيذي. وسوف تعرض نتائج هذا الاجتماع على الاجتماع الوزاري للكومسيك لإبداء الرأي.

١٨. وفيما يتعلق بقرارات الاجتماع السادس والعشرين للكومسيك، فستقوم مجموعة البنك مع مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية للدول الإسلامية، ووزارة النقل في تركيا بتنظيم حلقة عمل و/ أو اجتماع عام غير عادي حول آثار شبكة النقل على التجارة والسياحة تعقد بأزمير، تركيا في الفترة ما بين ٧-٩ يونيو ٢٠١١. وسوف تعرض نتائج وتوصيات هذه الاجتماعات على الدورة السابعة والعشرين للاجتماع الوزاري للكومسيك للتصديق عليها. ويجري حاليا التنسيق ما بين كيانات مجموعة البنك والإدارات بمعرفة اللجنة المختصة بقضايا التجارة في المجموعة، التي تم إنشاؤها بناء على تعليمات رئيس مجموعة البنك بغرض التنسيق بين المسائل المتعلقة بالتجارة في مجموعة البنك بغرض خلق نوع من التآزر والتعاضد بين أنشطة المجموعة. وحاليا، تتشكل اللجنة من فرق فرعية من التجارة والنقل، والتجارة والزراعة، والمعونة من أجل التجارة، والقدرة التنافسية والمشاريع المتكاملة.

١٩. تهدف حلقة العمل إلى وضع خارطة لصورة شبكات النقل في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، وذلك بتحديد احتياجات التنمية لممرات النقل؛ ورفع وعي الدول الإعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بأهمية تسهيل التجارة والنقل من أجل التنمية الوطنية، والتكامل الإقليمي، وزيادة القدرة التنافسية في هذا الاقتصاد العالمي المتسارع الخطى إلى العولمة؛ وعرض شرح أفضل لمفهوم تسهيل التجارة والنقل وإجراءاتها على المستويين الفردي والإقليمي لمنظمة المؤتمر الإسلامي؛ واستكشاف الطرق والوسائل الكفيلة بزيادة التجارة البينية والسياحة عن طريق تحديد إستراتيجيات لتعزيز مرافق النقل في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي؛ ومناقشة صياغة إطار لبرنامج للتجارة وتسهيل النقل على مستوى منظمة المؤتمر الإسلامي.

٢٠. وعلاوة على ذلك، سوف تنظم المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة، بعد حلقة العمل المذكورة، وبالتعاون مع اتحاد الغرف التركي وبورصات السلع ووكيل وزارة الجمارك بتركيا ندوة تدريبية حول تسهيل التجارة مع التركيز على التحديث الجمركي والتنسيق الجمركي. والهدف من هذا البرنامج هو على المدى الطويل، دعم القدرات الفنية والإدارية للدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي التي ستكون المصدر الأساسي لوضع وتنفيذ برنامج تسهيل التجارة الوطنية والدولية. وسوف يعكس البرنامج الجوانب المختلفة لتسهيل التجارة على الأصعدة الإقليمية والدولية والوطنية. كما سيعرض على المشاركين من ١٥ دولة من الدول الأعضاء في منظمة

المؤتمر الإسلامي إلى جانب التجارب المحلية، أمثلة ملموسة عن كيفية تنفيذ المعايير العالمية والتوصيات الخاصة بتسهيل التجارة مع التركيز الخاص على تنسيق وتحديث القواعد والإجراءات الجمركية. وسيتم دعوة بعض المنظمات الدولية مثل الأونكتاد، والمنظمة العالمية للجمارك، ولجنة الأمم الاقتصادية لأوروبا، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والباسيفيك، لحضور البرنامج للإطلاع على خبراتها في مجال تسهيل التجارة والتحديث الجمركي.

٢١. ستقوم المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة بالتعاون مع اتحاد الغرف التركي وبورصات السلع والكيانات الحكومية المعنية في تركيا بتنظيم زيارة تعريف، وبرنامج لتبادل المعرفة لكبار موظفي وزارات التجارة بدول منظمة المؤتمر الإسلامي. ويهدف البرنامج إلى الإطلاع على تجربة تركيا في التنمية الصناعية وتشجيع الصادرات مع الدول الأعضاء الأخرى في منظمة المؤتمر الإسلامي. وسيعقب هذا البرنامج مؤتمرا حول التجارة والتكامل الاقتصادي بين دول منظمة المؤتمر الإسلامي.

ثالثا. تعزيز قدرات دعم التجارة في الدول الأعضاء

٢٢. تعتبر التنمية البشرية والمؤسسية مفتاح التنمية المستدامة للتجارة. ومن ثم، فإن المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة تواصل التركيز على دعم التنمية البشرية في الدول الأعضاء في المجالات ذات الصلة بالتجارة، وتقدم الدعم لبناء القدرات في مجالين هما: برامج بناء القدرات للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وبرامج تبادل المعرفة والتعارف مع مؤسسات الدعم التجاري.

٢٣. خلال سنة ١٤٣١هـ، نظمت برامج بناء القدرات التي تستهدف المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع مركز تدريب التجارة الخارجية. وقد شارك نحو ٦٠ منشأة صغيرة ومتوسطة في ٣ دورات تدريبية عن إستراتيجيات التصدير والتسويق الدولي تحت رعاية المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة.وقد أتيحت الفرصة للمشاركين لتحسين مهاراتهم وقدراتهم الإدارية في عدة مجالات مثل إجراء بحوث التسويق، والتسويق الدولي، وتطوير المنتج وجودته بل وإدارة سلسلة التوريد من أجل تحسين قدراتها التنافسية في الأسواق العالمية.

٢٤. كما تم، بالإضافة إلى ذلك، تنظيم أربع برامج لبناء القدرات بالتعاون اتحاد الغرف التركي وبورصات السلع والغرفة التجارية والصناعية الإسلامية، وفيها شارك نحو ٣٠ غرفة من الغرف التجارية والصناعية واستفادت من هذه البرامج. وقد كان الهدف منها هو تحسين إدارة الغرف وإطلاع المشاركين على أفضل الممارسات المتبعة في دول مثل تركيا. وسوف ستزيد معرفة

المشاركين بالحلول الخاصة التي توفرها تكنولوجيا المعلومات للغرف والوظائف اليومية للغرف بل وإطلاعها على ما تقدمه الغرف المضيفة من خدمات في مجال تشجيع التجارة والصادرات.

٢٥. هذه الشراكة المثمرة ما بين المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة وشركائها، واتحاد الغرف التركي وبورصات السلع، والغرفة التجارية والصناعية الإسلامية مهدت الطريق للتوحيد القياسي والمؤسسي لهذه البرامج عن طريق وضع تصميم لبرنامج تنمية الغرف في منظمة المؤتمر الإسلامي. فبادئ ذي بدء سيتم تنظيم برنامج تنمية غرف منظمة المؤتمر الإسلامي بالتعاون المشترك ما بين اتحاد الغرف التركي وبورصات السلع والمؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة والغرفة التجارية والصناعية الإسلامية في أنقرة، بتركيا، خلال الفترة ما بين ٢٠-٢٤ يونيو ٢٠١١، والتي يتوقع أن يحضرها ممثلو ٢٥ غرفة تجارية وصناعية من الدول الأعضاء. وقد صمم البرنامج حصريا لكبار المسئولين ولأصحاب المناصب الإدارية العليا لتزويدهم بالموارد الفنية المطلوبة لإجراء وتنفيذ التغييرات اللازمة في غرفهم وتقديم خدمات أفضل لأعضائها في عالم العولمة الحالي. ولدى المنظمون المشتركون خططا مستقبلية لتنفيذ برامج مماثلة على المستويين الوطني والإقليمي في السنوات القادمة.

٢٦. تزمع المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة تنظيم ٤ دورات تدريبية، خلال سنة ١٤٣٢هـ، للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في ثلاثة دول، سيحضرها حوالي ١٠٠ منشآة صغيرة ومتوسطة. كذلك تزمع المؤسسة تنظيم تدريبا متقدما للمدربين في مجال بحوث السوق، وتحليل التجارة ووضع البرامج، سيحضرها العاملون في الهيئات المعنية بتشجيع التجارة في الدول الأعضاء.

رابعا. تطوير منتجات إستراتيجية

٢٧. في إطار المجال الذي تركز عليه خارطة الطريق تحت مسمى تطوير منتجات إستراتيجية، تقدم المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة الدعم المالي لمنظمي الاجتماعات المتعلقة بالسلع الإستراتيجية مثل القطن، والفول السوداني والأرز للتعرف على المشكلات والمعوقات الرئيسية التي تواجه إنتاج وتجارة هذه السلع وتقلل من قدراتها التنافسية. وبالإضافة إلى ذلك، تعكف المؤسسة على إجراء دراسات للسلع بغرض إعداد برامج لتطويرها حيثما توجد للدول الأعضاء ميزة نسبية في الإنتاج والتجارة.

٢٨. ويعتبر " مشروع تنشيط قطاع زراعة الفول السوداني في كل من السنغال، وجامبيا وغينيا بيساو" مثالا على تدخل المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة في إطار مجال التركيز، الذي يهدف إلى تقييم الوضع الحالي لهذه القطاعات في كل من الدول الثلاثة وتقديم الحلول

الكفيلة بالتغلب على المعوقات. وقد تم إنجاز المرحلة الأولى من المشروع وتبادل نتائجه والتوصيات التي خرجت بها هذه الدراسة عن السياسات الواجب إتباعها مع السلطات المحلية المسئولة ومع المانحين الدوليين الآخرين في منتدى للتحقق من صحته نظم سنة ٢٠١٠.

٢٩. تزمع المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة تنظيم حلقة دراسية تدريبية وبرنامج لتبادل المعرفة، خلال سنة ٢٠١١، حول دور بورصات السلع الزراعية الأساسية في التسويق الزراعي. وسوف تشارك منظمات دولية مثل منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، والأونكتاد والصندوق المشترك للسلع الأساسية وبورصات السلع الأساسية في هذه المناسبة لعرض تجاربها في مجال إنشاء صناديق لمبادلات السلع الزراعية في الدول الأقل نموا.

٣٠. يهدف البرنامج إلى زيادة معرفة المشاركين وتعزيز قدراتهم في القضايا التالية: (١) دور ووظائف أسواق السلع الأساسية (٢) الأنظمة والجهات الفاعلة الرئيسية والقواعد واللوائح في أسواق السلع الأساسية (٣) السمات المميزة لبورصات السلع الأساسية الناجحة وكيف يمكن تكرارها في الدول النامية (٤)الشروط الأولية المطلوبة لإنجاح التسويق السلعي والتحديات التي تواجهه (٥) نظام إيصالات الإيداع والبنية الإساسية للجودة والتجارة الإلكترونية في الدول الأعضاء (٦) الأسواق المتفرعة ودورها في تجارة السلع الزراعية. والأكثر من ذلك، يتوقع، في هذا البرنامج، تحديد أنشطة متابعة بناء على طلب المشاركين وتشاوراتهم، وهي الأنشطة التي قد تشتمل على سبيل المثال لا الحصر، تنظيم نشاط لبناء القدرات على المستوى الوطني على بورصات السلع الأساسية، ودعم فني للمبادرات القطرية التي تستهدف إنشاء بورصات للسلع الأساسية. وسوف تعرض نتائج ومحصلات هذا الاجتماع على لجنة الكومسيك لإبداء الرأي.

ثالثا. عمليات تمويل التجارة والمبالغ المعتمدة

أ. لمحة عامة عن تمويل التجارة

٣١. حققت المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة، خلال سنة ١٤٣١هـ، إنجازات ضخمة في العديد من المجالات في الوقت الذي عدلت مسارها لتجاوز آثار كارثة الأزمة المالية. وقد بلغت المبالغ المعتمدة للتجارة ٢.٥٥٥ مليون دولار أمريكي، خصص منها مبلغ ١.١٤٠ مليون دولار أمريكي لصالح الدول الأعضاء الأقل نموا للسنة الجارية. بل وأن المؤسسة قد استطاعت أن تجتذب ٢٤ عميلا جديدا بمبلغ إجمالي قدره ٥١٥ مليون دولار أمريكي. وتم اقتحام دول جديدة وقطاعات غير بترولية جديدة وهو ما يتوافق مع إستراتيجية التنويع التي تتبعها المؤسسة من أجل اجتذاب المزيد من العملاء والتوسع في تغطيتها لتشمل دول أعضاء أخرى. وهذه الإنجازات

جديرة بالثناء بما تمثله من زيادة ملحوظة بنسبة ١٧.٩% مقارنة بسنة ١٤٣٠هـ كما يتبين من الجدول التالي:

الفعلي في سنة ١٤٣٠هـ	النسبة المئوية	الفعلي في سنة ١٤٣١هـ	المنطقة
١.٤٧٧	٦١	١.٥٤٤	آسيا / كومنولث الدول المستقلة
٥٣٠	٣٣	٨٤٩	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
١٦٠	٦	١٦١	منطقة إفريقيا جنوبي الصحراء*
٢.١٦٦	١٠٠	٢.٥٥٥	إجمالي المبالغ المعتمدة
١.٥٤٧		١.٨٠٠	إجمالي المسحوبات

٣٢. حدثت، خلال سنة ١٤٣١هـ، زيادة كبيرة في تمويل السلع ذات الطابع الإستراتيجي بالنسبة للدول المعنية. والمعروف أن المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة دعمت قطاعات إستراتيجية، كجزء من إستراتيجيتها الرامية إلى تعزيز مرونتها في خضم الأزمة المالية العالمية، ومن تلك القطاعات التي دعمتها النفط، والقطن والقمح وما إلى ذلك. في العديد من الدول، وأكدت حيويتها وقدرتها على تحقيق الاستدامة لهذه الاقتصاديات. وقد كان التمويل المقدم للنفط الخام والمنتجات المكررة بمبلغ١.٦١٢ مليون دولار أمريكي بندا رئيسيا في هذه المحفظة. وقد تم، خلال سنة ١٤٣١هـ، اعتماد عمليتين إستراتيجيتين آخريين، واحدة لقطاع القطن في السودان بمبلغ ٢٠ مليون يورو، والأخرى للقطاع القمح في قازقستان بمبلغ ٤٠ مليون دولار أمريكي.

ب. اقتحام مجالات جديدة

٣٣. بذلت الكثير من الجهود لاقتحام أسواق جديدة وقطاعات جديدة. وقد أمكن، خلال سنة ١٤٣١هـ، جذب ٢٤ عميلا جديدا بمبلغ إجمالي ٥١٥.٥ مليون دولار أمريكي، بما يمثل نسبة ٢٠% من إجمالي المبالغ المعتمدة؛ كما تم اقتحام قطاعات جديدة خاصة في قطاعات غير النفطية (مثل الفحم، والصلب، والحبوب، والبتروكيماويات، وفول الصويا، والذرة، وزيت النخيل وما إلى ذلك). وقد أثبتت المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة الكثير من الحنكة في مواجهة التحديات التي واجهت الأزمة العالمية.

ج. إيجاد حلول للتجارة

٣٤. يقتضي التأثير المستمر للأزمة المالية العالمية، أن تكون الشركات أكثر صرامة في تحليل الائتمان الذي يتجاوز الاعتماد على الميزانيات العمومية ويمتد لضمان الاستخدام المناسب للأموال ذات

الصلة وربط تقييم الائتمان بالمصادر الرئيسية للسداد لدى المستفيد. والاعتماد بالكاد على السمات البارزة للتمويل الإسلامي مثل وجود معاملات أصلية ليس بكاف خلال الاضطرابات السائدة حاليا. وفي هذا الصدد، تبذل المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة جهودها لزيادة حجم "التمويل المنظم للتجارة" في كل محفظتها ليس فقط من أجل تحسين مرونتها وإنما أيضا لكي تضفي عليها بعدا مراعيا لرغبات العملاء، حتى تتسق مع احتياجات العملاء، وهو المعيار الذي بات متبعا ومعترفا به في المؤسسة.

٣٥. تم اعتماد ٤ عمليات للتمويل المنظم للتجارة، خلال سنة ١٤٣٠هـ، بمبلغ ٩٥ مليون دولار أمركي. وفي سنة ١٤٣١هـ، تم التوسع في هذه العمليات عددا وقيمة حتى بلغ عدد ما اعتمد من عمليات ١٠ عمليات بمبلغ إجمالي قدره ٣٧٦ مليون دولار أمريكي. وكان أول تسهيل مسبق لعملية تمويل منظم للتجارة هو تمويل للقمح لصالح شركة في قازقستان تفترض ضمانات إضافية في صورة سلع تمولها المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة بينما ربط سداد المستحقات بسندات قبض من المبيعات كما سيرد وصفه بإيجاز فيما بعد:

تدفق المعاملات

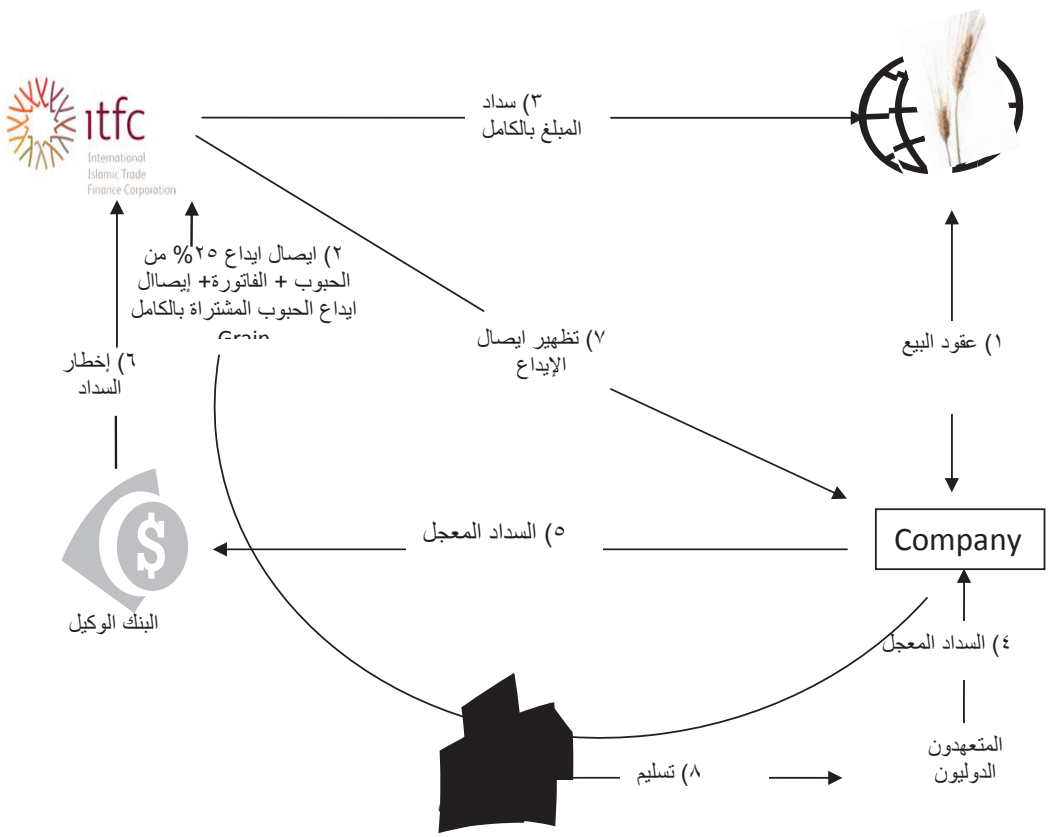

١. تقوم الشركة، عميلة المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة، بالتفاوض وإبرام عقد (أو عقود) الشراء مع المورد وتكون مسئولة عن التحقق من النوعية، والكمية، والمواصفات، وسائر الأمور الأخرى ذات الصلة.

٢. تودع الشركة، عميلة المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة، ايصال إيداع لدى المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة مثبت فيه الكمية والنوعية لنحو ٢٥% إضافية من الحبوب من نفس النوعية التي مولتها المؤسسة كهامش ضمان، ليصل المجموع إلى تغطية بنسبة ١٢٥%.

٣. بعد التأكد من الوصول بالتغطية إلى نسبة ١٢٥%، وبناء على تقديم الإيصال الذي أصدره المورد، تدفع المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة ثمن الشراء كاملا للمورد.

٤. عند التجهيز للتصدير، يرسل المستفيد طلبا بالإفراج إلى المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة التي تقوم بدورها بتحضير فاتورة لإرسالها الشركة.

٥. وبعد السداد المعجل من قبل الشركة للمبلغ المطلوب الذي يصدق عليه البنك الوكيل المحدد، تظهر المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة على إيصال الإيداع إلى المسئول عن المخزن للإفراج عن الكمية المذكورة من الحبوب (على أساس سعر تسليم المصنع).

٦. تقدم الشركة إيصال الإيداع المظهر إلى المسئول عن المخزن للإفراج عن كمية الحبوب المذكورة.

٧. يمكن استخدام هذه السلع من قبل الشركة في أنشطة التصدير .

٨. تتعهد الشركة تعهدا لا رجعة فيه بشراء الشحنة الأولى (باسم المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة) من الموردين المحليين بما لا يتجاوز شهر من تاريخ نفاذ الاتفاقية.

رابعا. خلق نوع من التآزر والتعاضد

٣٦. قامت مجموعة البنك بتشكيل فريق عمل على مستوى المجموعة لدراسة فكرة إحداث نوع من التآزر بين المجموعة والتوصية بالطرق والوسائل والآليات والمسئوليات والفترة الزمنية المطلوبة لتنفيذ برنامج التآزر على مستوى المجموعة. وقد رفع فريق العمل تقريرا إلى إدارة مجموعة البنك، مرفقة بالتوصيات التي تندرج تحت المجموعات الأربع التالية:

(أ) الخدمات المشتركة في المؤسسة؛ (ب) التآزر في الأعمال؛ (٣) ممارسة الصلاحيات المؤسسية في المجموعة؛ (٤) الإدارات المختصة بشئون المجموعة.

٣٧. وبناء على ذلك، تولي المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة أهمية قصوى لضرورة المحافظة على التآزر في داخل مجموعة البنك، وفي الوقت ذاته تقديم الدعم الكامل للجهود المبذولة في المبادرات المهمة. وستحافظ المؤسسة على وضعها المستقل ذاتيا في الجوانب المختلفة لوظائفها.

١. إستراتيجية شراكة الدول الأعضاء: أطلقت مجموعة البنك، خلال سنة ١٤٣١هـ، مبادرة تعاونية هامة أسمتها بـ "إستراتيجية شراكة الدول الأعضاء" بموجبها يتعهد البنك لأحدى الدول الأعضاء ويبحث معها على أعلى مستوى ما يمكن أن تساعد به إستراتيجية البنك هذه الدولة بدلا من التركيز بشكل تدريجي على مشروع تلو الآخر كما كان يحدث سابقا. فهذا من شأنه أن يكفل تآزر الجهود وتضافرها ونهجا شموليا لدعم الدول الأعضاء. وكانت المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة قد انضمت، سنة ١٤٣١هـ، إلى البنك لوضع إستراتيجيات شراكة لخمس من الدول الأعضاء هي : تركيا، وإندونيسيا، ومالي، وأوغندا وموريتانيا من أجل خلق نوع من التآزر وزيادة أثُر تدخل المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة في الدول الأعضاء. وقد تم ذلك بنجاح ويتم حاليا تقييم التوصيات لتنفيذها على مراحل متباينة في الدول المختلفة.

٢. في ٢٠ فبراير ٢٠١٠،وقعت المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات بوليصة تأمين إسلامية للتمويل بغرض توفير التأمين لعمليات المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة في الدول الأعضاء. وهذا التعاون الجديد يتوقع له أن يزيد من تدخل المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة في العديد من الدول مثل سوريا.

٣. كذلك وقعت المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة مذكرة تفاهم مع بنك مسقط بسلطنة عمان. والغرض من هذه المذكرة هو توفير السبل والوسائل الكفيلة بضمان التعاون الوثيق والتنسيق ما بين جهود المؤسسة وبنك مسقط وفروعه في تقديم تمويل للتجارة وتقديم الخدمات الأخرى ذات الصلة في عمان بل وفي الدول الأخرى الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بطريقة فعالة وتحقق المستهدف منها بالحد الأدنى من التكلفة. كما تبيح هذه المذكرة لعملاء المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة في عمان بالتوجه لبنك مسقط طلبا للخدمات ذات الصلة بتمويل التجارة مثل إصدار خطابات اعتماد، وتطبيق الجمع الوثائقي وما إلى ذلك.وكما تم التوقيع على مذكرة تفاهم أخرى مع البنك التجاري في دبي بغرض السماح لعملاء المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة في دولة الإمارات العربية المتحدة من الاستفادة من خدمات البنك التجاري في دبي وذلك بفتح خطابات اعتماد في إطار تمويل المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة.

٣٨. وعلاوة على ذلك، زادت المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة من تآزرها مع كيانات مجموعة البنك في مجالات أخرى حيثما أمكن، مثل المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص وغيرهما. وبناء عليه، تم التوقيع على مذكرة تفاهم مع المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في سنة ١٤٣١هـ بينما يجري توقيع مذكرة تفاهم أخرى مع المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص. وقد ساهمت الشراكة مع كيانات مجموعة البنك في العديد من العمليات مع المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة. وعلاوة على ذلك، حولت المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة بعض عملائها مثل عمان إلى المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص للحصول على تمويل متوسط الأجل.

خامسا. خلق قيم لإحداث أثر

٣٩. بذلت المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة جهودا ضخمة لزيادة حجم التمويل الذي تقدمه لوسائل الإنتاج الزراعي عن طريق إضفاء قيمة على المنتجات في المراحل المبكرة قدر الإمكان من دورة الإنتاج. وهذا النهج يساعد على معرفة نتائج جهود المزارعين بمبادرتهم الفورية إلى السداد عقب التسليم بدلا من انتظار تحصيل الإيرادات بعد البيع النهائي. ذلك أنه يتحتم على المؤسسة الإسلامية الدولية لتوفير التمويل فى الأسواق أن يحدث تدخلها اختلافا في حياة الناس وذلك بخلق قيمة لهم في المرحلة المبكرة من سعيهم للإنتاج. ومن هذا المنطلق، قدمت لحكومة الكاميرون ١٣ مليون يورو لتمويل مستلزمات الإنتاج والأسمدة إلى المزارعين. كما قدمت أيضا، تمويلا مماثلا إلى السودان بمبلغ ٢٠ مليون يورو، وإلى بوركينا فاسو بمبلغ ٥٦ مليون دولار أمريكي.

سادسا. الوصول إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة

٤٠. عرف نقص التمويل المتاح للتجارة بأنه أحد المعوقات التي تحول دون تعزيز التجارة في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي كما يتضح ذلك من الاتفاقية الإطارية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية بين هذه الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وتقترح المادة الثانية من الاتفاقية استخدام تمويل التجارة لتشجيع التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. ويبدو أن نقص التمويل المتاح للتجارة يمثل مشكلة أشد صعوبة بالنسبة للدول الأعضاء الأقل نموا. ويجري حاليا بذل المزيد من الجهود لتعزيز مد خطوط تمويل للدول الأعضاء الأقل نموا. فالحاجة ملحة لدفع هذه الجهود في اتجاه الدول الأعضاء الأقل نموا لإشعال دورة الإنتاج من خلال التجارة.

٤١. نظرا لكثرة المبالغ الضئيلة التي يتم سحبها، ولشدة الصعوبات التي تواجهها المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة في تقييم الجدارة الائتمانية، أحجمت هذه المؤسسة عن تقديم تسهيلات مباشرة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. واستحدثت بدلا من ذلك، خطوط تمويل وتمويل بالمرابحة على مرحلتين للبنوك المحلية، التي يمكنها الحصول بشكل أفضل على معلومات عن هذه المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والتي يمكنها تولي صرف مبالغ صغيرة، للتغلب على هذا القصور. وبهذه الآلية، تدفع المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة هذه الأموال إلى بنك محلي ويتولى هذا البنك تقديمها للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. وقد ركزت المؤسسة، خلال سنة ١٤٣١هـ، على آلية المرابحة على مرحلتين لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بمبالغ تصل إلى ١٩٠ مليون دولار أمريكي.

سابعا. الجوائز والأوسمة

٤٢. حصلت المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة، في سنة ١٤٣١هـ، على عدد من الجوائز وشهادات التقدير الدولية لإنجازاتها والتزاماتها المتميزة على المستويين المؤسسي والتشغيلي.

٤٣. فعلى المستوى المؤسسي، منحت المؤسسة جائزتين كبيرتين من أكبر مجلتين مرموقتين متخصصتين في التجارة الدولية. وهاتان الجائزتان هما " أفضل بنك و/أو مؤسسة إسلامية لتمويل التجارة"، وذلك للسنة الثانية على التوالي، من مجلة التجارة العالمية، و"أفضل مؤسسة تنموية مالية" من مجلة تمويل التجارة. وهذا يعد بمثابة تأكيد واعتراف بالتزام المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة بالاضطلاع بالدور المناطة به، بما يبشر بأنها سوف تصبح الممول المختار والأفضل لحلول التجارة.

٤٤. وعلى مستوى التشغيلي، حصلت عمليتان لتمويل التجارة من عمليات المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة على وسام " أفضل صفقة في العام". فقد رشحت مجلة التمويل الإسلامي صفقة لتصدير القمح بمبلغ ٤٠ مليون جنيه استرليني إلى قازقستان، كـ"أفضل صفقة للتمويل المنظم في العام"، بينما اختيرت صفقة السكر إلى السودان والتي بلغت قيمتها ٥٠ مليون جنيه استرليني كـ"أفضل صفقة مرابحة في العام". وكذلك اختيرت صفقة السكر في السودان كـ "صفقة العام" من جانب مجلة التجارة العالمية واليورومني. فنجاح الصفقتين يعكس بحق الدور الذي ساهمت به المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة في تنمية الأسواق والقدرات التجارية في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي وذلك بإستحداثها حلولا مخصصة للتجارة وتناسب الأسواق الخاصة والعملاء. وكانت صفقة السكر هي أول عملية تتم بالتمويل المشترك من مجموعة البنك إلى القطاع الخاص في السودان؛ إذ ساعدت المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة أكبر منتج متكامل للسكر في السودان وهو ما ساعد البلاد في مسعاها للاعتراف بها كأكبر مصدري السكر في المنطقة.

٤٥. كذلك، في صفقة القمح المنظمة لقازقستان، استطاعت المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة أن تدخل أول هيكلة إسلامية لصفقة من نوعها في منطقة آسيا الوسطى، صارت نموذجا يحتذى لصفقات مستقبلية زراعية ولسلسلة توريد. وقد استند نجاح الحالة على قدرة المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة على هيكلة للتمويل بحسب الطلب ووفقا لروح التعاون بين الممول والمستفيد. كذلك أثبتت المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة قدرتها على المساهمة في تنمية المناطق الريفية من خلال عملية التجارة هذه. وفيما يلي عرض للجوائز والأوسمة التي منحت للمؤسسة منذ إنشائها :

2010

Islamic Finance news Awards Deals of the Year 2010	GTR Best Deals of 2010	2010 Trade Finance Deal of the Year	GTR Leaders in Trade Awards 2010	Awards for Trade Finance Excellence 2010
1.Syndicated Murabaha: $50m Sugar Deal in Sudan **2. Structured Murabaha: $40m Wheat Deal in Kazakhstan**	**Syndicated Murabaha:** $50m Sugar Deal in Sudan	**Syndicated Murabaha:** $50m Sugar Deal in Sudan	**Best Islamic Trade Finance Bank/Institution**	**Best Development Financial Institution (DFI) Middle East**

2009

Islamic Finance news Awards Deals of the Year 2009	GTR Best Deals of 2009	2009 Trade Finance Deal of the Year	GTR Leaders in Trade Awards 2009
Structured Trade Finance: $25m Sugar Deal for the import of raw sugar in Indonesia	**Structured Trade Finance:** $25m Sugar Deal for the import of raw sugar in Indonesia	**Structured Trade Finance:** $25m Sugar Deal for the import of raw sugar in Indonesia	**Best Islamic Trade Finance Bank/Institution**

2008

2008 Trade Finance Deal of the Year
Syndicated Murabaha: $27m Cotton Deal in Côte d'Ivoire

الملحق د. : جدول أنشطة المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة

برنامج التعاو ن التجاري وتشجيع التجارة (TCPP)

١٤٣١هـ

أ. تشجيع التجارة

#	المناسبة	الهدف	تاريخ ومكان الانعقاد
١	أول معرض للأطعمة الحلال	تشجيع صناعة الأطعمة الحلال في الدول الأعضاء، تعزيز تجارة المنتجات الحلال بالدول الأعضاء	طهران، ٢-٦ مارس
٢	معرض الحلال الدولي السابع بماليزيا ميهاس (٢٠١٠)-ماتريد		٢ فبراير ٢٠١٠
٣	المعرض التجاري الدولي الثالث عشر والرابع عشر	مشاركة جماعية من الهيئات المعنية بتشجيع التجارة، معرض منتجات	٢٣-٢٧ يونيو كوالمبور
٤	اجتماع الهيئات المعنية بتشجيع التجارة (الدول العربية الأعضاء) المركز الإسلامي لتنمية التجارة	إنشاء شبكة ربط بين الهيئات المعنية بتشجيع التجارة في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي لتعاون أفضل	٦-١٠ أكتوبر ، اسطنبول
٥	يوم البنك الإسلامي للتنمية في المغرب	نشر الوعي بمنتجات وخدمات مجموعة البنك وإنشاء خطوط ربط بين البنك والصناعة المغربية	٣-٥ نوفمبر ٢٠١٠، تونس

١٤٣٢هـ

أ. تشجيع التجارة

#	المناسبة	الهدف	تاريخ ومكان الانعقاد
١	المعرض الثالث عشر لمنظمة المؤتمر الإسلامي	دعم أنشطة تشجيع التجارة بالدول الأعضاء، وتمكين الهيئات المعنية بتشجع التجارة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة من عرض منتجاتها. وإنشاء روابط جديدة بين الأعمال وتعزيز التعاون التجاري بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة والهيئات المعنية بتشجيع التجارة، وتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي	٢٥-٢٩ إبريل ٢٠١١ الشارقة، الإمارات العربية المتحدة
٢	المعرض الرابع لدول عبر الصحراء		سبتمبر ٢٠١١، نيامي (النيجر)

١٤٣٢هـ

ب. تسهيل التجارة

#	المناسبة	الهدف	تاريخ ومكان الانعقاد
١	الاجتماع التحضيري لخارطة الطريق للمعونة من أجل التجارة لمنطقة الإسكوا	مناقشة السبل والوسائل الكفيلة بإطلاق مبادرة المعونة من أجل التجارة، وتبادل وجهات النظر حول أحكام التعاون بين الشركاء الرئيسين	١٠-١٢ يناير ٢٠١٠ بيروت، لبنان
٢	اجتماع فريق الخبراء بشأن خارطة الطريق للمعونة من أجل التجارة لمنطقة آسيا الوسطى	مراجعة مسودة تحليل احتياجات الدول في مجال تنمية التجارة، وإعداد خطة عمل للاجتماع الوزاري	١٠ -١٢ مارس ٢٠١١- ٠٥-١٨ بيشكيك، قيرقيزيا

١ –٢ ديسمبر ٢٠١٠ باكو، أذربيجان	تكييف الإعلان الوزاري،إنشاء لجنة دائمة، تقديم مقترحات بمشاريع، تحليل الاحتياجات القطرية	الاجتماع الوزاري بشأن : خارطة طريق للمعونة من أجل التجارة لمنطقة آسيا الوسطى	٣
٢١ – ٢٢ يونيو ٢٠١٠ باكو، أذربيجان	مراجعة تنفيذ البرنامج التنفيذي، وتكثيف محتوى البرنامج في ضوء التجارب الدولية	اجتماع لوضع خارطة طريق لتعزيز التجارة البينية في منظمة المؤتمر الإسلامي	٤
٣١ مايو – الأول من يونيو ٢٠١٠ الدار البيضاء– المغرب	مراجعة تنفيذ البرنامج التنفيذي وتحديثه ، ووضع نظام للإبلاغ والمتابعة	الاجتماع التشاوري الثاني لأجهزة منظمة المؤتمر الإسلامي بشأن خارطة طريق لتعزيز التجارة البينية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي	٥
ديسمبر ٢٠١٠		دراسة جدوى لمشروع إقامة منطقة تجارة حرة بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (المركز الإسلامي لتنمية التجارة)	٦
٦ يوليو ٢٠١٠ جدة، المملكة العربية السعودية	تحسين معرفة موظفي مجموعة البنك في هذا الشأن	ندوة عن المعونة من أجل التجارة	٧
٢١ –٢٢ نوفمبر ٢٠١٠ طهران، إيران	اقتراح الطرق والوسائل الكفيلة بتعزيز التجارة البينية وتحديد الإمكانيات التجارية ووضع مقترح لتحسين التكامل الاقتصادي.	المؤتمر الدولي عن التكامل الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي	٨

ب. تسهيل التجارة

	المناسبة	الهدف	تاريخ ومكان الانعقاد
١	منتدى خاص بالتوسع في التجارة والاستثمارات بين دول كومنولث الدول المستقلة الأعضاء والدول الأعضاء الأخرى في منظمة المؤتمر الإسلامي	تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين الدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة وباقي الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي	٢٠١١ قازقستان
٢	اجتماع لشبكة الهيئات المعنية بتشجيع التجارة في دول منظمة المؤتمر الإسلامي	إنشاء شبكة لربط الهيئات المعنية بتشجيع التجارة في الدول الأعضاء لتعاون أفضل	**سيتم تحديده**
٣	مؤتمر عربي – تركي للتعاون الصناعي	تعزيز العلاقات الصناعية، والتجارية والاستثمارية بين الجانبين وتشجيع القطاع الخاص على خلق مشاركات	٢٦ –٢٧ إبريل ٢٠١١–٠٥–١٨ اسطنبول، تركيا
٤	ندوة تدريبية حول تسهيل التجارة مع التركيز على تحديث الجمارك والتنسيق بينها	تعزيز معرفة الموظفين المعنيين في السلطات الجمركية، وتطوير التعاون والتنسيق فيما بينها	أكتوبر ٢٠١١– أنقرة، تركيا
٥	الاجتماع الثالث للمجموعة الاستشارية بشأن تعزيز التجارة البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي	تحديث البرنامج التنفيذي، عرض مفاهيم جديدة لإقرارها من الكومسيك	٣ –٤ فبراير ٢٠١١
٦	حلقة عمل/ اجتماع خبراء بشأن أثر شبكة النقل على التجارة والسياحة.	وضع برنامج وخطة عمل لتسهيل التجارة والنقل بين دول منظمة المؤتمر الإسلامي وتطوير أنشطة مشتركة بل وتجنب الازدواجية	٧ – ٩ يونيو ٢٠١١–٠٥–١٨ أزمير، تركيا
٧	مؤتمر عن تنمية التجارة (على هامش الاجتماع السنوي لمجلس المحافظين)	مؤتمر إعلامي، ولزيادة الوعي بشأن جذب انتباه صانعي السياسات إلى هذا الموضوع	يونيو ٢٠١١ جدة، المملكة العربية السعودية

١٤٣١هـ

ج. بناء القدرات

	المناسبة	الهدف	تاريخ ومكان الانعقاد
١	برنامج تعريف وتبادل المعرفة للحكومات والغرف التجارية من دول منظمة التعاون الاقتصادي	تحسين معرفة ومهارات الموظفين في مجال القضايا المتعلقة بالغرف مثل الإدارة المالية ووضع ميزانيات الغرف، وإدرار دخل، والتسويق ووضع برامج للغرف، وخدمات دعم التجارة ووظائف تشجيع التصدير الخ.	٥ – ٩ إبريل ٢٠١٠ اسطنبول، تركيا
٢	برنامج لتبادل المعرفة والتواصل بين كبار المسئولين في الغرف التجارية بالدول العربية الأعضاء.		٢٢ – ٢٥ يونيو ٢٠١٠ أنقرة، تركيا
٣	إدارة الغرف : برنامج لدورة تدريبية للمسئولين في الغرف التجارية بالدول العربية الأعضاء.		١٩ –٢٢ سبتمبر ٢٠١٠ الكويت
٤	برنامج لبناء القدرات للغرف الإيرانية	تحسين معرفة المسئولين بالغرف التجارية عن عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.	٢٧ يونيو – الأول من يوليو ٢٠١٠ أنقرة – تركيا
٥	دورة تدريبية لموظفي وزارة التجارة بالعراق	تحسين معرفة ومهارات الموظفين في مجال السياسات والبرامج الخاصة بتشجيع التصدير.	٢٠ –٢٣ سبتمبر ٢٠١٠ الدار البيضاء، المغرب
٦	دورة تدريبية عن إستراتيجيات التصدير والتسويق الدولي	بناء قدرات الموظفين العاملين بالتصدير في عدد مختار من المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مجالات التسويق الدولي والتجارة، وإدارة الأعمال وتنمية المنتج.	٣ – ٦ أكتوبر ٢٠١٠ الكويت

١٤٣٢هـ

ج. بناء القدرات

	المناسبة	الهدف	تاريخ ومكان الانعقاد
١	تنفيذ المرحلة الثانية من المشروع الخاص بدعم إدارات التدريب في الهيئات المعنية بتشجيع التجارة	تدريب المدربين على الوصول للأسواق، وعلى وضع برامج للتجارة، وتشجيع التصدير، وبحوث السوق.	٥ – ٦ أبريل ٢٠١١ كوالالمبور، ماليزيا
٢	برامج لتبادل المعرفة حول أسواق وبورصات السلع	تحسين القدرات في أسواق السلع	١٠ –١٤ يوليو ٢٠١١، تركيا
٣	دورة تدريبية عن إستراتيجيات التصدير والتسويق الدولي	بناء القدرات العاملين في التصدير في عدد مختار من المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مجالات التسويق الدولي والتجارة، وإدارة الأعمال، وتنمية المنتج.	٢٠١١، جدة، المملكة العربية السعودية.
٤	دورة تدريبية حول إستراتيجيات التصدير والتسويق الدولي		٢٠١١، دبي ، الإمارات العربية المتحدة
٥	دورة تدريبية حول إستراتيجيات التصدير والتسويق الدولي *لرجال الأعمال الفلسطينين*		٢٠١١، عمان، الأردن
٦	دورة تدريبية حول إستراتيجيات التصدير والتسويق الدولي *لرجال الأعمال الفلسطينين*		
٧	برامج لتنمية غرف منظمة المؤتمر الإسلامي	رفع القدرات الإدارية في الغرف بهدف تقديم خدمات أفضل	٢٠ – ٢٤ يونيو ٢٠١١ أنقرة، تركيا

١٤٣١هـ

د. تطوير منتجات إستراتيجية

تاريخ ومكان الانعقاد	الهدف	المناسبة	
٩ – ١٠ نوفمبر ٢٠١٠ بنجول، جامبيا	المحصلات والنتائج الحالية للمراحل الأولى للسلطات المحلية ومجتمعات المانحين	ندوة التحقق من صحة مشروع تنشيط قطاع الفول السوداني في كل من السنغال، وجامبيا وغينيا بيساو	١

المرفق
(١٠)

REPORT OF THE STANDARDS AND METROLOGY INSTITUTE FOR ISLAMIC COUNTRIES (SMIIC)

The idea to establish a sound mechanism for the harmonization of standards among Islamic countries can be traced back to the 1st Meeting of the Economic and Commercial Cooperation Permanent Committee (COMCEC) of the Organization for Islamic Conference in 1984. The Standardization Experts Group for Islamic Countries (SEG) which was established in 1985 for this purpose and its work led to the approval of the SMIIC Statute at the 14th COMCEC Meeting

The statute of SMIIC was first submitted to the member countries for its signature during the 15th COMCEC Meeting held on November 4 – 7, 1999 in Istanbul.

The Statute entered into force on 27/05/2010 with the deposit of ratification instrument by Somalia. So far 13 OIC member countries (Algeria, Cameroon, Guinea, Jordan, Libya, Mali, Morocco, Pakistan, Somalia, Sudan, Tunisia and Turkey, the United Arab Emirates) signed and ratified the Statute of SMIIC.

SMIIC is an affiliated organ of the OIC and according to the Provisions of its Statute; the Headquarters of the Institute shall be located in Istanbul, Republic of Turkey, where the Turkish Standards Institution will cover the expenses of the Institute for the first three years of its establishment.

The Agreement on the Establishment of SMIIC in Turkey was signed between the Republic of Turkey and SMIIC on 7 October 2010, during the 26th Session of the COMCEC in İstanbul, Republic of Turkey. Furthermore the procedure for the ratification of the Agreement by Republic of Turkey has recently been completed.

THE FIRST GENERAL ASSEMBLY OF SMIIC

The inaugural General Assembly Meeting of SMIIC was held in Ankara, Turkey on 2-3 August 2010. The Meeting was attended by ten ratifying Member States (Algeria, Cameroon, Guinea, Jordan, Libya, Morocco, Somalia, Sudan, Tunisia and Turkey).

The recently elected Board of Directors of SMIIC are People's Democratic Republic of Algeria, Republic of Cameroon, Republic of Guinea, Hashemite Kingdom of Jordan, Great Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya, Tunisian Republic, and Republic of Turkey. Dr. Lutfi Öksüz from Turkey, assumed office as the Interim Secretary General of SMIIC, having been unanimously endorsed by the General Assembly.

The First General Assembly Meeting of SMIIC approved the Terms of Reference (TOR) for establishment of an Accreditation Committee of which all national accreditation organizations

of OIC Member States are eligible to be its members. The meeting requested COMCEC to give SMIIC the mandate of development of Halal Food Standards and Procedures.

SMIIC was officially represented at the 26th Session of COMCEC held in Istanbul on 5-8 October 2010, where the Agreement on the Establishment of the Standards and Metrology Institute for Islamic Countries in Turkey was signed on 7 October 2010 between the Government of the Republic of Turkey and SMIIC.
#
In its resolution, the 26th COMCEC; ***"Welcomes*** *the entry into force of the Statute of the Standards and Metrology Institute of Islamic Countries (SMIIC) in May 2010 and the establishment of SMIIC on 2 August 2010 and* ***requests*** *the Member States which have not signed and ratified the Statute of SMIIC to do so."*

THE FIRST BOARD OF DIRECTORS' MEETING OF SMIIC

The First Board of Directors' Meeting of SMIIC was held in Istanbul on 8 January 2011 and hosted by the Turkish Standards Institution. The Meeting was attended by the Member States having membership in the SMIIC Board of Directors (People's Democratic Republic of Algeria, Republic of Cameroon, Republic of Guinea, Hashemite Kingdom of Jordan, Great Socialist People's Libyan Arab Jamahiriya, Republic of Tunisia and Republic of Turkey).

The Board unanimously adopted the Action Plan for SMIIC for the term 2011-2012 to enable the Institute to effectively fulfill its designated missions. The Action Plan embodies promotional and organizational activities, which includes inter alia, attracting OIC countries to the membership of SMIIC, representation of SMIIC at the relevant international and regional platforms; establishing organizational units and human resources of the Institute; and initiating work to revise the SMIIC Statute to keep up with the present approaches in the world.

The Board expressed its satisfaction that the three draft standards, namely "General Guidelines on Halal Food", "Guidelines for Bodies Providing Halal Certification" and "Guidelines for Accreditation Body Accrediting Halal Certification Bodies", are now recognized as reference documents under the Resolutions of the Twenty-Sixth Session of the COMCEC, para VIII titled "Development of the OIC Halal Food Standards and Procedures".

SMIIC/TECHNICAL COMMITTEE MEETING ON HALAL FOOD ISSUES

The Board endorsed that SMIIC is the ideal platform for undertaking the mandate of halal food standards and procedures, and decided to consider the three mentioned draft standards as SMIIC standards

The Board decided to establish a Technical Committee on this issue with the involvement of both SMIIC members and non-members (as observers) which are OIC Member States to undertake any further tasks with regard to the halal food standards.

Within this frame, the Technical Committee Meeting was held in Yaoundé, Cameroon on 16-17 May 2011 with the participation of 33 representatives from various OIC Member States. The mentioned Technical Committee Meeting considered and adopted the three documents as OIC/SMIIC Standards, namely *"OIC/SMIIC 1:2011, General Guidelines on Halal Food*", "*OIC/SMIIC 2:2011, Guidelines for Bodies Providing Halal Certification" and* "*OIC/SMIIC*

3:2011, Guidelines for the Halal Accreditation Body Accrediting Halal Certification Bodies". The mentioned standards entered into force as of 17 May 2011 and were adopted in English language, though their translated versions in other official languages of the OIC (Arabic and French) are also available.

The Second General Assembly of SMIIC will be held in Turkey on 12-13 July 2011.

STEPS TO BE TAKEN FOR A FULLY OPERATIVE SMIIC

SMIIC concentrates its efforts on attracting more members and facilitating membership procedure, which currently requires ratification by OIC Member States. To achieve this goal, SMIIC has started work to revise its Statute so as to grant membership status through direct application by the OIC Member States.

It will be ensured that SMIIC will be represented at the OIC platforms as well as at other international and regional platforms. SMIIC will also take an active stance at these platforms and explore possibilities to establish sound cooperation with International and Regional Standards Bodies.

SMIIC works on organizing itself in line with principles that will enable it to keep up with the present approaches in the world**.**

The Institute makes the necessary preparations to establish its Headquarters and human resources in İstanbul.

SMIIC will play a critical role in facilitating the trade between the OIC Member States.

المرفق
(١١)

تقرير مقدم من قبل الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة حول أنشطتها

تمهيد:

دلفت الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة وهي المؤسسة التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي إلى عامها الثاني والثلاثين، وقد ظلت طيلة مسيرتها الطويلة تبذل قصارى جهدها من خلال أنشطتها لخدمة القطاع الخاص، والتي تهدف في مجملها إلى المساهمة في تطبيق البرنامج العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

يضطلع القطاع الخاص بدوره الهام كمحرك للنمو الاقتصادي في اقتصاديات بلدان العالم، ويسعى أيضاً في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي إلى لعب دور مماثل. إذ أن وجود قطاع خاص مُعافى ونشط يقود إلى تحقيق نمو إقتصادي مُعافى ونشط. وبما أن القطاع الخاص لا يستطيع العمل بكفاءة في ظل العُزلة ويتعين التأكيد على أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

عكفت الغرفة الإسلامية في إطار سعيها للمساهمة في تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء على تنفيذ العديد من الأنشطة والبرامج والتي أعدت لتلبية إحتياجات القطاع الخاص.

وعلى ضوء موجهات البرنامج العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي تقوم الغرفة بتنفيذ أنشطة مع القطاع الخاص من أجل تحقيق أهداف البرنامج العشري، وتحت برامجها المختلفة دأبت الغرفة الإسلامية على عقد برامج تدريبية، والندوات، وورش العملوإنشاء شركات من خلال ذراعها الإستثمارية شركة فرص، وتقديم أرضية لمجتمع الأعمال من خلال اتحاد أصحاب الأعمال، فضلاً عن التأكيد على القيم الأخلاقية والجودة والحلال في ممارسة الأعمال إلى جانب تفعيل شعيرة الزكاة.

من الأنشطة التي تنفذها الغرفة ما يلي:

١) <u>اتحاد أصحاب الأعمال:</u>

تم إنشاء اتحاد أصحاب الأعمال بهدف أن يكون نادي مميزة يقدم خدمات للقطاع الخاص في دول منظمة المؤتمر الإسلامي ولمجتمع الأعمال للأقليات المسلمة في الدول غير الإسلامية لتعزيز التجارة والإستثمار.

تم إطلاق إتحاد أصحاب الاعمال في عام ٢٠٠٨م بمساندة من ١٧ من الغرف الأعضاء، وبعدها تم توقيع مذكرة تفاهم مشتركة مع ٢١ من الإتحادات والغرف التجارية الصناعية في الدول الإسلامية، وتم من خلال هذه المذكرة وضع الموجهات والخطوط العريضة للتعاون بغية تسريع وتيرة التنمية والتكامل الاقتصادي والإجتماعي للدول الإسلامية من خلال تطوير أنشطة القطاع الخاص.

الإنجازات:

⇐ تم تأسيس إدارة خدمات كبار الأعضاء لتسويق مشروعات الاعضاء وترويج وكالات الشركات التجارية في الدول الإسلامية. كما تم تشييد موقع إلكتروني خاص بالأعضاء يقدم خدمة على مدار الساعة لصالح الأعضاء لسرعة التواصل الدائم مع جميع أعضاء الإتحاد خلال رحلاتهم التجارية في دول منظمة المؤتمر الإسلامي لتشجيع التجارة البينية.

⇐ قام اتحاد أصحاب الأعمال حتى تاريخه بعقد ثلاثة إجتماعات لمجلس الإدارة ومؤتمر عام واحد. حظيت هذه الإجتماع بحضور كبير وتقرر إنشاء أكبر موقع إلكتروني في دول منظمة المؤتمر الإسلامية بغية تشجيع الترابط والتعريف بالفرص وكل ما من شأنه أن يسهم في تعزيز التبادل التجاري فيما بين القطاع الخاص. وأبدت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية رغبتها في تمويل مشاريع لأعضاء الاتحاد لزيادة حجم الإستثمارات المشتركة فيما بين دول منظمة المؤتمر الإسلامي.

٢) أمانة الاعلام والمعلومات:

تم إنشاء أمانة الاعلام والمعلومات بهدف الترويج للغرفة وأنشطتها والتعريف بها من خلال التركيز على الجوانب الإعلامية من خلال وسائلها المختلفة. في هذا السياق تم إنشاء إداراتين تتولى كل منهما مهام معينة وأنشطة وذلك على النحو التالي:

إدارة الاعلام:

تقوم أمانة الاعلام والمعلومات بالترويج للغرفة وأنشطتها والتعريف بها من خلال التركيز على الجوانب الإعلامية. وتعمل على ربط الغرفة بمختلف مؤسساتها الأعضاءها من خلال مختلف الوسائل، كما قامت بتطوير منتجات لتحقيق هذا الدور والمساهمة في تحقيق أهداف الغرفة.

⇐ إصدارمجلة مطبوعة ربع سنوية بعونان "الغرفة".

⇐ إصدار مجلة اليكترونية شهرية تُنشر في الموقع الإلكتروني للغرفة.

⇐ إصدار نشرة خبرية إسبوعية.

⇐ تحديث مستمر وفوري للأخبار والمقالات حول الغرفة الإسلامية وأنشطتها.

⇐ تغطية فورية شاملة لأحداث الغرفة وأنشطتها والغرف الأعضاء من خلال منتجات الأمانة بما فيها الموقع الإلكتروني والمجلة في نسختيها المطبوعة والإلكترونية والنشرة الخبرية الأسبوعية.

⇐ التفاعل مع الصحف اليومية والإصدارات الإلكترونية والقنوات التلفزيونية بغية توفير التغطية الإعلامية اللازمة لأنشطة الغرفة بافضافة إلى اللقاءات التلفزيونية.

⇐ إصدار ملف صحفي عن كل نشاط أو فعالية للغرفة.

إدارة المعلومات:

تقوم إدارة المعلومات بالإهتمام والعمل في مجال المعلومات والجوانب الإلكترونية ذات الصلة بالغرفة الإسلامية بالكيفية التي تخدم دور الغرفة واتُحقق أهدافها. وبالتالي فإن الإدارة حريصة منذ إنشائها على إتخاذ خطوات تنفيذية وآليات معينة لتنشيط هذا الدور على النحو التالي:

⇐ من أولى مهامها إنشاء قاعدة للبيانات والمعلومات لصالح الغرفة والغرف والدول الأعضاء بما في ذلك الفرص الإستثمارية لهذه الدول من خلال موقع عصري يوفر سهولة الحصول على المعلومات.

⇐ كما تم تكليف الإدارة بالإشراف على كافة مشروعات الغرفة ذات الطابع المعلوماتي.

⇐ يتولى أيضاً الإشراف على كافة المواقع الإلكترونية للغرفة مثل:

- الموقع الرئيسي الجديد للغرفة والذي تم إطلاقه في شهر مايو ٢٠٠٩م ويتمتع بحضور واسع في الشبكة يؤكدها زيارة حوالي ٤٠٠ ألف زائر شهرياً .
- موقع المجلة الإلكترونية للغرفة.
- موقع إلكتروني للمؤسسة المصرية للزكاة (أحد فروع الهيئة العالمية للزكاة).

الإنجازات:

فيما يلي بعض أهم الإنجازات التي حققتها الأمانة العامة للإعلام والمعلومات منذ إعادة هيكلة الغرفة ودمج إدارتي الإعلام والمعلومات في أمانة واحدة. وتشييد موقع جديد للغرفة بثلاث لغات عربي وإنجليزي وفرنسي.

⇐ إصدارمجلتين مطبوعة واليكترونية للغرفة باللغتين العربية والإنجليزية.

⇐ إصدار نشرة خبرية جديدة إسبوعية باللغتين العربية والإنجليزية.

⇐ تغطية إعلامية شاملة لأحداث الغرفة وأنشطة الغرفة في الصحافة والتلفزيون والإنترنت.

⇐ دليل الغرفة.

خطة العمل المقترحة لأمانة الإعلام والمعلومات:

١) بنك المعلومات Databank.

٢) معارض خاصة .

بنك المعلومات Databank :

يوجد لدى منظمة المؤتمر الإسلامي مخزون هائل من المعلومات المخزنة والتي تتناسب وحجم دور المنظمة كما تكفي لتشييد بنك معلومات يزمع تأسيسه من قبل أمانة الإعلام والمعلومات. ويمكن ربط هذا المشروع مع المشاريع الخارجية الأخرى وكمرحلة أولية لهذا المشروع يمكن أن يحتوى على المعلومات التالية:

- معلومات عن المناخ الإستثمارى فى الدول ككل وقوانين الإستثمار فى كل دولة وقوانين الإستثمار داخل كل قطاع.
- تحديد متطلبات كل دولة من حيث العمالة الماهرة ومجالات الخبرة المطلوبة.

وأن يتم تنفيذ المشروع على مرحلتين:

المرحلة الأولى:

- مرحلة عمل ملف عام عن الدولة، حيث يشمل معلومات عامة عن الـ ٥٨ الدول الأعضاء للغرفة: General Profile
- يتم تصنيف وتحليل لهذه البيانات لوضعها على موقع الغرفة .

المرحلة الثانية:

- جمع معلومات أكثر تفصيلا عن الدولة من حيث مميزات كل دولة والثروات والموارد الطبيعية والبشرية والفرص الإستثمارية والتعرف على إتجاهات القطاع الخاص والحكومية وأنشطتها في هذه الدول ورجال وسيدات الأعمال.

المعارض الخاصة:

تنظيم معارض بالتعاون مع شركة فرص والبنك الإسلامي للتنمية. سوف تكون هذه المعارض تحت رعاية الوزارات المختصة للدول الأعضاء وبالتنسيق مع الغرف التجارية والشركة المتخصصة في مجال المعارض، وضمن المجالات المستهدفة ما يلي:

- معارض تعليمية.
- معارض صحية.
- معارض لتبادل العمالة.
- معارض سياحية.

الغاية الرئيسية من تنظيم هذه المعارض هي تنفيذ خطة العمل العشرية للغرفة الإسلامية وحشد أكبر عدد من المشاركين في القطاعات المذكورة، بغية تبادل الخبرات، وتطوير الإستثمارات، وتشجيع التبادلات السياحية فيما بين دول منظمة المؤتمر الإسلامي.

٣) الأمانة العامة للتنسيق:

تستمر الأمانة العامة للتنسيق للغرفة الإسلامية وهي دعامة مساندة لبقية الإدارات في إطار السعي إلى تنفيذ البرامج والأنشطة بما يتفق والأهداف العامة لخطة العمل العشرية للغرفة الإسلامية.

وتتولى الأمانة العامة للتنسيق تنظيم مُلتقيات القطاع الخاص، منتديات سيدات الأعمال، ورش العمل، والبرامج التدريبية، والندوات، والمؤتمرات التي تتناول موضوعات وتناقش مسائل ذات أهمية لدول منظمة المؤتمر الإسلامي مثل الأمن الغذائي، التمويل الأصغر، إدارة الغرف التجارية، إضافة القيمة، التمكين الاقتصادي للسيدات، تخفيف الفقر، بناء القدرات، وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

يتم تنظيم أية من هذه الأنشطة بالتعاون مع إحدى المؤسسات الأعضاء، والبنك الإسلامي للتنمية، وفي الغالب يكون المستفيدون من هذه الأنشطة من الدول الأعضاء الأقل نمواً، ويتم تنفيذ هذه الفعاليات بهدف تطوير القطاع الخاص للدول الأعضاء، حيث يتسنى تلبية الإحتياجات الأساسية مثل نقل المعرفة، وتبني أفضل الممارسات.

قامت الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة بالتعاون مع اتحاد الغرف الإماراتية وغرفة تجارة وصناعة الشارقة بتنظيم الملتقى الرابع عشر للقطاع الخاص لتنمية التجارة والإستثمار في المشاريع المشتركة فيما بين البلدان الإسلامية في إمارة الشارقة خلال الفترة من ٢٤-٢٦ إبريل ٢٠١١م. لقد عقد الملتقى بالتزامن مع المعرض التجاري الإسلامي الثالث عشر وذلك بناء على قرار من لجنة

الكومسيك والتي دعت الغرفة الإسلامية إلى عقد ملتقيات القطاع الخاص وقتما تيسر إلى جانب المعارض التجارية الإسلامية. ولقد تم تناول هذا الموضوع تحت البند رقم (٦) "التعاون مع القطاع الخاص" من جدول أعمال إجتماع الدورة الـ(٢٧) للجنة المتابعة للجنة الكومسيك.

ضمن جهودها المبذولة لأجل نقل الخبرة الفنية إلى الدول النامية، تسعى الغرفة الإسلامية إلى إستصحاب جهود المنظمات الإقليمية والدولية ذات الأهدف المشتركة معها، وفي هذا السياق، تسعى للتعاون مع الوحدة الخاصة بتعاون دول الجنوب الجنوب التابعة للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (SUSSC-UNDP)، وصندوق بيريز جوريرو التابع لهيئة الأمم المتحدة (PGTF)، الهيئات المعنية بتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للدول الأعضاء، إن إشراك مثل هذه الهيئات يعطي مدى واسع ودفعة قوية لعمل الغرفة الإسلامية وفي الوقت نفسه يُمكّنها من الإستفادة من خبرات وإمكانات هذه المنظمات.

إحدى نتائج منتديات سيدات الأعمال الذي تنظمه الغرفة الإسلامية تشييد موقع إلكتروني كوسيلة للترابط الشبكي، يتضمن قاعدة بيانات عن سيدات الأعمال في الدول الإسلامية، باسم "شبكة المعلومات لسيدات الأعمال في منظمة المؤتمر الإسلامي تحت عنوان: www.oic-bin.net وهي توفر أرضية موحدة تجمع إفتراضياً كافة صاحبات الأعمال في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، ويتيح لهن فرص التفاعل مع بعضهن البعض وتبادل المعلومات حول أعمالهن. ولقد حظيت هذه المبادرة بالترحيب من قبل الوحدة الخاصة بتعاون الجنوب الجنوب التابعة للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، حيث تم إختيار الغرفة الإسلامية كإحدى الأقمار الصناعية التي تهدف إلى حشد مليون سيدة أعمال في تواصل حي عبر الإنترنت في المشروع الذي أطلق عليه (OMBOL)، وذلك لتغطيتها ٥٧ دولة عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي، وبالتالي يعتبر مشروع الغرفة جزء من مشروع الـ (OMBOL) الكبير للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، بل سيعتبر مشروع الغرفة أنموذجاً للأقمار الصناعية الأخرى المشاركة في البرنامج. هذا وسوف يقدم البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة المساندة الفنية المطلوبة لهذا المشروع خلال المرحلة الإبتدائية.

بالإضافة إلى ما تقدم تتعاون الغرفة الإسلامية مع المؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي واللجان التي تعمل في تنفيذ أنشطة مماثلة بغية تحقيق أهداف مشتركة مثل المركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، واللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي (الكومسيك)، مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. كما تقوم إدارة التنسيق للغرفة الإسلامية بكافة التفاعلات نايبة عن الغرفة مع كافة

المنظمات وتتولى إعداد التقارير والعروض التوضيحية حول أنشطة الغرفة وإعداد التوصيات وأية أمور أخرى تندرج تحت مهام الغرفة مؤسسة تابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

كما يقوم مكتب التنسيق للغرفة بالإعداد لتنظيم الإجتماعات النظامية للغرفة الإسلامية ويعمل كحلقة وصل لكافة الإدارات والأقسام ، كما يتولى عادة مسئوليات إعداد جداول الأعمال والوثائق التحضيرية وما إلى ذلك من الجوانب التنظيمية مع الغرف المضيفة لإجتماعات الغرفة، بالإضافة إلى التنسيق مع ممثلي المؤسسات الأعضاء.

الإنجازات:

أدى عقد وتنظيم هذه الأنشطة إلى التوعية أوساط القطاع الخاص وفتح المجال واسعاً لإرتياد أسواق جديدة.

كما مكنت البرامج التدريبية المشاركين فيها من تطوير مهاراتهم والإرتقاء بها إلى المعايير الدولية وبالتالي يرفع من الكفاءة والقدرات التنافسية، وخاصة في الدول الإفريقية التي إستضافت بعض ورش العمل على سبيل المثال ورشة العمل حول التمويل الأصغر التي عقدت في الخرطوم، والتي تم إعادة تنفيذها في مناطق أخرى من السودان ونيجيريا.

الملتقيات الاقتصادية (ملتقيات القطاع الخاص التي تم عقد ١٤ ملتقى منها حتى تاريخه ومنتديات سيدات الأعمال التي عقد منها خمسة منتديات) حيث كانت جميعها إيجابية وحققت النتائج المرجوة منها، إذا أتاحت للقطاع الخاص فرصة للقاءات الثنائية، وليس فقط مع نظرائهم من الدول الأعضاء الأخرى بل ومع ممثلي المؤسسات المالية. وقد لوحظ أن اللقاءات الثنائية في أوساط رجال الأعمال وأعضاء القطاع الخاص أثبتت جدواها في تحقيق نتائج مثمرة، حيث تم إبرام صفقات تجارية ناجحة وإقامة مشاريع إستثمارية مشتركة خلال هذه اللقاءات، على سبيل المثال في باكستان تم فتح أول مصرف إسلامي يلتزم بالشريعة الإسلامية في باكستان، وفي السودان تم إقامة وحدة تصنيعية لإنتاج أدوات وأجهزة منزلية تعمل بالغاز الطبيعي، وذلك نتيجة لمفاوضات جرت بين أطراف خلال ملتقى القطاع الخاص. كما يمكن القول بأن هذه الملتقيات قد اسهمت في تطوير مستوى التبادل التجاري الإسلامي والذي إرتفع من ما نسبته ١١% في أواخر عامي ٢٠٠٥م-٢٠٠٦م إلى ما نسبته أكثر من ١٦% في عامي ٢٠٠٩م-٢٠١٠م.

خطة العمل لعام ٢٠١١م:

- برنامج أكاديمية الغرفة لعام ٢٠١١م: أنقرة – الجمهورية التركية، ٢٠-٢٤ يونيو ٢٠١١م

- ورشة عمل حول الأمن الغذائي لدول منظمة المؤتمر الإسلامي، كمبالا– يوغندا أكتوبر ٢٠١١م
- المنتدى السادس لسيدات الأعمال في الدول الإسلامية، ٢٠١١م.
- برنامج تدريبي لتطوير قطاع التمويل الأصغر في دول منظمة المؤتمر الإسلامي، كراتشي – باكستان نوفمبر ٢٠١١م.

٤) شركة فرص للاستثمارات الدولية (FORAS):

تم إنشاء شركة فرص كذراع إستثمارية للغرفة الإسلامية وبدورها قامت شركة فرص بتأسيس الشركات التالية في الدول الأعضاء. وما يلي يعكس معدل النجاح الذي تحققه في أحراز أهدافها:

الإنجازات:

ما تم تأسيسه من شركات:

- شركة فرص للإستثمارات الدولية.
- شركة فرص للتنمية السياحية.
- شركة فرص التنموية السودانية.
- شركة فرص لغرب إفريقيا (السنغال).
- شركة فرص لجمهورية بنين.
- شركة كوادر الدولية (لتبادل العمالة).

الإستثمارات:

- شركة تتارستان الدولية للإستثمارات – كازان "تتارستان روسيا".
- شركة جنوب أوروبا الإستثمارية (البوسنة والهرسك).
- شركة بنين للمنطقة الحُرة .
- شركة فرص للتنمية السياحية.

التمويل:

- الشركة الإعلامية (رأس المال المدفوع خمسمائة وأثنان وستون ألف ريال سعودي) .
- مشروع الضخم لإنتاج السيارات (رأس المال المدفوع مليون ومائة وخمسة وعشرون ألف ريال سعودي)

- مشروع الضخم لإنتاج الطائرات (رأس المال المدفوع مليون ومائة وخمسة وعشرون ألف ريال سعودي)
- شركة كوادر الدولية (رأس المال المدفوع خمسمائة مليون ريال سعودي).

٥) الامانة العامة لشئون الاقتصادية:

تقوم الأمانة العامة للشئون الاقتصادية تقوم بأنشطة ذات صلة بالزكاة والحلال والأوقاف، وفي سياق الهيئة العالمية للزكاة تم إنجاز العديد من الخطوات، كما تم إعادا برنامج متكامل للتوعية بأهمية الزكاة ومنهجها وأحكامها الفقهية ومصارفها على الشرائح المختلفة من المجتمع، بالإضافة إلى تنظيم ورشة عمل إقليمية لتسليط الضوء على أهمية توظيف الزكاة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الاجتماعية في إفريقيا. وحققت الورشة نتائج إيجابية حيث تم فتح فرع للهيئة العالمية للزكاة في جمهورية مصر العربية.

بالإضافة تم بذل جهود لتأسيس مؤسسات زكاة في بعض الدول الإفريقية، ولتحقيق هذه الغاية سيتم التعاون مع الدول والمؤسسات التي لها باع طويل في مجال الزكاة، ليتم إنشاء مؤسسات زكوية في عدد من الدول الأعضاء، وتدريب الكوادر العاملة في مجال الزكاة.

كما تم إعداد أبحاث ومسوحات وسوف يتم نشر كتب ومطبوعات توضح الأوجه المتعددة للزكاة، والغاية الرئيسية المنشودة هي إنشاء مكتبة شاملة لعلوم الزكاة باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية. كما يتم التخطيط لتنفيذ برامج تدريبية حول أعمال الزكاة والأوجه المالية والمحاسبية والإدارية والقانونية.

كما سيتم تشييد موقع إلكتروني للزكاة سيهتم بتغطية رسالة الهيئة العالمية للزكاة ويعمل على إحياء روح التكافل والتضامن فيما بين الشعوب الإسلامية.

وإدراكاً لأهمية الوقف أعدت الغرفة الإسلامية برنامجاً يحتوي على إستراتيجية شاملة للوقف لصالح أصحاب الأعمال المسلمين، ويهدف البرنامج إلى إستقطاب تعاون وشراكة مع الهيئات الرسمية والأهلية العاملة في مجال الوقف في دول منظمة المؤتمر الإسلامي. كما سيتم صياغة إتفاقيات تعاون بهدف تحقيق المزيد من التنسيق وحشد الجهود لبلوغ هذه الغايات. كما سيتم تشييد موقع إلكتروني للتعريف بمفهوم الوقف في أوساط المسلمين وغير المسلمين كوسيلة للخدمة الإجتماعية لصالح المجتمعات المسلمة.

يحظى موضوع الحلال بأهمية بالغة لدى المسلمين، ولا يقتصر مفهوم الحلال على الطعام الحلال بل يتعداه إلى مدى واسع يغطي كافة جوانب الحياة. ولتحقيق هذه الغاية قامت الغرفة

الإسلامية بإطلاق برنامجها للحلال، وبذلت مساعي حثيثة وعلى كافة المستويات لضمان أن الغرفة الإسلامية كيان معترف به في مسائل الحلال. وتعمل في الوقت الحالي عدة بلدان ومؤسسات في مسائل الحلال، وتسعى الغرفة الإسلامية إلى العمل مع جميع الجهات المعنية بغية تحقيق الإنسجام والتفاهم والعمل بتنسيق في المجالات المختلفة لصناعة الحلال، كما أن الغرفة الإسلامية عضو في فريق الخبراء لمنظمة المؤتمر الإسلامي لمقاييس الحلال، والذي يرفع تقاريره إلى لجنة الكومسيك، كما ستقوم الغرفة الإسلامية بتنظيم ندوات ومؤتمرات حول الحلال وفي الوقت نفسه ستشيد موقع إلكتروني وكتيب حول موضوع الحلال.

المؤتمرات الإستثمارية:

عقدت الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة مؤتمرين إستثماريين خلال النصف الأول من العام الجاري وهما المؤتمر الإستثماري الإسلامي الأول لغرب إفريقيا الذي نظمته الغرفة في ولاية كانو بجمهورية نيجيريا الاتحادية خلال الفترة من ٢٨ فبراير إلى ١ مارس ٢٠١١م بالتعاون مع كل من غرفة غانا الإسلامية، وتاميل، وغرفة كانو للحلال، والثاني مؤتمر الإستثمار في البلدان الإسلامية الذي نظمته الغرفة الإسلامية في عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية في ٢١ مايو ٢٠١١م بالتعاون مع غرفة تجارة الأردن.

العراقيل التي تعيق تحقيق أهداف الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة:

في إطار سعيها الحثيث لخدمة أعضائها تبذل الغرفة الإسلامية قصارى جهدها، وبالرغم من ذلك توجد بعض العقبات، وقد يكون من المفيد التطرق إلى بعض هذه المعوقات حتى يتسنى للغرف الأعضاء التعاون مع الغرفة لتذليلها. ومن العراقيل الرئيسية العقبة المالية، وكما تعلم الدول الأعضاء أن المساهمات السنوية من الدول الأعضاء هي الأساس لتشغيل الغرفة وتميكنها من تأدية مهامها، ومع ذلك وللأسف من مجموع ٥٧ دولة يبلغ معدل الأعضاء الذين يلتزمون بمساهماتهم حوالي ٢٥ غرفة، وتراكم لدى بعض غرفنا الأعضاء متأخرات لحوالي ٢٠ إلى ٣٠ عاماً.

وبناء على ما تقدم بيانه يرجى من الدول الأعضاء مناشدة وحث غرفها على دفع مساهماتها وتسديد متأخراتها والإنتام في سداد إشتراكاتها، كي يتسنى للغرفة الإسلامية القيام بواجباتها وخدمة أعضائها على انحو المطلوب.

ولكي يتسنى للغرفة الإسلامية تقييم مدى كفاءة خدماتها، لابد من المشاركة النشطة من قبل كافة الأعضاء في برامجها وأنشطتها، فهناك العديد من الفعاليات التي تقيمها الغرفة والتي سبق التنويه إليها آنفاً في هذا التقرير، ويتم الإعداد لهذه الأنشطة والفعاليات مع الأخذ بعين الأعتبار

لإحتياجات ومتطلبات القطاع الخاص في الدول الإسلامية، غير أن الملاحظ بوجه عام أن اهتمام الغرف الأعضاء يقتصر على حضور النشاط ولا يتم إجراء متابعة لاحقة بالرغم من الرجاءات المتكررة التي يتم إرسالها إلى الغرف الأعضاء.

لدى الغرفة الإسلامية مشروع طموح لتشييد موقع إلكتروني لتجميع البيانات والمعلومات، وهذه المبادرة على درجة عالية من الأهمية والفائدة للمساهمة في سد فجوة المعلومات، لكن وللأسف الشديد لا يتجاوب البعض بإرسال معلومات وبيانات مُحدثة، وفي معظم الأحيان تلجأ الغرفة إلى مصادر ثانوية للحصول على المعلومات والبيانات والإحصاءات، وذلك غير كاف.

التعاون بين الغرفة الإسلامية والمؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي:

كمؤسسة تابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، تقوم الغرفة الإسلامية بالتعاون والعمل مع المؤسسات الأخرى التابعة للمنظمة في تحقيق الأهداف المشتركة، وفي هذا السياق تود الغرفة الإسلامية أن تتقدم بشركها للأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وكافة المؤسسات الأخرى، مثل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، المركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، ومكتب التنسيق للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي (الكومسيك)، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسكا)، منظمة الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر (أويسا)، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، الجامعة الإسلامية للعلوم والتكنولوجيا، على مساندتهم الكريمة لها في تنفيذ أنشطتها.

المرفق
(١٢)

تقرير مقدم من قبل البنك الإسلامي للتنمية
بشأن وضع تنفيذ صندوق التضامن الإسلامي للتنمية
والبرنامج الخاص لتنمية افريقيا

أ) صندوق التضامن الإسلامي للتنمية

أولا. خلفية

١. أنشئ صندوق التضامن الإسلامي للتنمية كصندوق خاص داخل البنك الإسلامي للتنمية في أعقاب القرار الذي صدر، في شهر ديسمبر ٢٠٠٥، عن مؤتمر القمة الاستثنائية لمنظمة المؤتمر الإسلامي في مكة، المملكة العربية السعودية، وأطلق رسميا في دكار، السنغال في شهر مايو ٢٠٠٧. وكان التصور الذي وضع للصندوق، كصندوق وقف، أن يكون "صندوقا للتضامن" لمكافحة الفقر في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، حتى يتسنى لكافة الأعضاء المساهمة في موارده الرأسمالية.

٢. تتركز أهداف الصندوق في التخفيف من حدة الفقر وبناء القدرة الإنتاجية للدول الأعضاء عن طريق عمليات التدخل المستهدفة التي تشجع على النمو الاقتصادي المستدام وعلى توفير فرص عمل، والحد من الأمية، والقضاء على الأمراض المعدية والأوبئة مثل المالاريا والسل وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وهذه الأهداف ترتبط ارتباطا مباشرا بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي باتت تتصدر خطط التنمية الوطنية وبرامج الحد من الفقر في الدول الأعضاء في البنك. وهي تتوافق أيضا بشكل مباشر مع رؤية البنك حتى سنة ١٤٤٠هـ (٢٠٢٠م). والهدف من هذا الصندوق هو توفير التمويل بشروط ميسرة، ويخصص في المقام الأول للدول لـ ٢٨ الأقل نموا الأعضاء في البنك.

وضع تعبئة الموارد

٣. يبلغ مستوى المساهمات المعلنة في رأس مال الصندوق في الوقت الحالي نحو ٢.٦٣ مليار دولار أمريكي (١.٦٣ مليار دولار أمريكي من ٤٣ دولة من الدول الأعضاء و١.٠ مليار دولار أمريكي أعلنها البنك).

٤. يبلغ إجمالي ما تلقاه حتى الآن الصندوق ١.٥٨٢،٣٣ مليار دولار أمريكي ؛ من ٢٨ دولة من الدول الأعضاء.

ثانيا. عمليات صندوق التضامن الإسلامي للتنمية

وضع برامج لعمليات الصندوق

٥. تم وضع "التقارير القطرية لتقييم الفقر" لكل من طاجيكستان وبنجلاديش. وهذه التقارير سوف تستخدم كأدوات أساسية عند وضع الصندوق لبرامج تستهدف الحد من الفقر في كل من طاجيكستان وبنجلاديش. فهي تتضمن تقديرا لمدى تفشي الفقر وأسباب هذا التفشي في الدولتين وتطرح توصيات مفيدة لتخفيف آثاره. كما أنها سوف تبلغ إلى السلطات في كلا الدولتين على أمل الاستعانة بها في عملياتها القطرية الذاتية عند وضع إستراتيجيات للحد من الفقر بل ولدعم العمل المشترك والشراكة مع صندوق التضامن الإسلامي للتنمية والبنك الإسلامي للتنمية.

٦. تم إعداد مسودة لتقرير قطري لتقييم الفقر في السودان، وسيتم الانتهاء منه في صورته النهائية بعد إضافة نتائج المسح الوطني الأخير للأسر الذي أجري من قبل السلطات. كذلك تم، خلال سنة ١٤٣٢هـ، وضع برامج "لتقارير قطرية لتقييم الفقر" لعدد مختار من الدول الأقل نموا الأعضاء الأخرى. وسوف يستعان بهذه التقارير القطرية عند وضع الدول الأعضاء لإستراتيجياتها القطرية، فتكون من المدخلات الرئيسية بها. وفي الحالات التي يتم الانتهاء فيها من وضع هذه الإستراتيجيات القطرية أو في حالات ما إذا كانت هذه الإسترتيجيات ما تزال في مرحلة الإعداد، سوف تستخدم هذه التقارير القطرية كوثيقة مؤقتة يسترشد بها في الحد من الفقر.

٧. تلقى بالفعل صندوق التضامن الإسلامي للتنمية التقرير المؤقت للدراسات الذي كلف المكتب الاستشاري المالي الدولي بإجرائها نيابة عن الصندوق حول الصناديق الاستئمانية الخاصة، وتمت مناقشته معه. ويتوقع صدور التقرير النهائي خلال الأسابيع القليلة القادمة. وبناء على نتائج هذه الدراسة، سيقوم الصندوق بإنشاء صناديق استئمانية (نظارة) مخصصة للفقراء تستهدف مجالات معينة لها تأثيرا على الفقراء والفئات المعوزة بالدول الأعضاء. وهذه الصناديق ستتخذ شكل صناديق نظارة قطاعية، وإقليمية، ووطنية، ودولية وصناديق للأفراد وبرامج خاصة.

٨. كذلك تعاقد الصندوق مع شركة إنتاج لإنتاج فيلم وثائقي لقصص النجاح التي أحرزها الصندوق، وسيكون هذا الفيلم عبارة عن ثلاثة أفلام قصيرة عن البرامج الرائدة الثلاثة للصندوق وهي برنامج دعم التمويل متناهي الصغرMFSD وبرنامج محو الأمية والتدريب المهنيVOLIP و برنامج التنمية المجتمعية CDD، فضلا عن فيلم وثائقي كامل. وقد بدأ بالفعل إنتاج هذا الفيلم.

ثالثا. العمليات المعتمدة من قبل صندوق التضامن الإسلامي للتنمية

المشاريع المعتمدة من الصندوق

٩. وافق الصندوق، منذ إطلاقه في شهر مايو ٢٠٠٧، على تقديم تمويل بمبلغ إجمالي قدره ٥١٢.٨٨ مليون دولار أمريكي لصالح ٥٨ مشروعا في قطاعات مختلفة في ٢٨ دولة من الدول الأعضاء. وقد بلغت التكلفة الكلية للمشاريع المعتمدة،على أساس تراكمي، نحو ٢.٠٢٧ مليار دولار أمريكي، ساهم فيها الصندوق بمبلغ ٥١٢.٨٨ مليون دولار أمريكي (في صورة قروض فقط) وشارك البنك الإسلامي للتنمية في التمويل بمبلغ ٦٢٣.٤١ مليون دولار أمريكي (في صورة قروض ومنح)، بحيث بلغ مجموعها ١.١١٩ مليار دولار أمريكي، وبالتالي تم تعبئة ٨٨٠.٧١ مليون دولار من ممولين آخرين.

رابعا. البرامج المحورية للصندوق

١٠. أدرج الصندوق في إستراتيجيته الخمسية (٢٠٠٨-٢٠١٢)، برنامجين رائدين[1] يهدفان إلى التخفيف من حدة الفقر. وهذان البرنامجان هما محو الأمية والتدريب المهني، وبرنامج دعم التمويل متناهي الصغر. والهدف من هذين البرنامجين هو تعزيز إستراتيجية التخفيف من حدة الفقر التي يتبعها الصندوق عن طريق تشجيع الدمج المالي وتوفير الموارد المالية، والتدريب للحد من حالة الوهن والضعف، وتوفير فرص عمل وتحسين الأحوال المعيشية للفقراء.

١١. تقدر التكلفة الكلية لكل برنامج من هذين البرنامجين بحوالي ٥٠٠ مليون دولار أمريكي. ويقسم هذا المبلغ بالتساوي على فترة السنوات الخمسة أي بمعدل ١٠٠ مليون دولار أمريكي سنويا. وسوف يقوم الصندوق بدور المحفز عن طريق تقديم ٢٠.٠٠ مليون دولار أمريكي سنويا لكل برنامج كرأس مال مبدئي من الموارد الذاتية للصندوق وبتعبئة المبالغ الباقية من شركاء آخرين، بما في ذلك بنوك التنمية متعددة الأطراف، والقطاع الخاص، والبنوك و/أو المؤسسات الإسلامية.

تطبيقات البرنامجين

١٢. بلغت قيمة المشاريع المعتمدة من صندوق التضامن الإسلامي للتنمية على أساس تراكمي، في السنوات الثلاثة، في إطار هذين البرنامجين ٨٣.٢٤ مليون دولار أمريكي، خصص منها مبلغ

[1] سبق تصنيف ٤ مشاريع كمشاريع ينفذها الصندوق ثم حولت إلى البنك منها: (٣ مشاريع لكل من ساحل العاج بمبلغ ٢٩.٤٠ مليون دولار أمريكي، واليمن بمبلغ ٣٠ مليون دولار أمريكي ومالي ٣٠ مليون دولار أمريكي) إلى جانب برنامج خاص للتسونامي وهو مشروع للتنمية المجتمعية الشاملة لإندونيسيا بمبلغ ١٥ مليون دولار أمريكي. وتبلغ التكلفة الكلية لهذه المشاريع مبلغ ٩٧.٤٠ مليون دولار أمريكي. وبالتالي خفض هذا المبلغ من تكلفة المشاريع المدرجة للصندوق ومن المبلغ الإجمالي سابق الذكر.

٣٢.٨٤ مليون دولار أمريكي لبرنامج محو الأمية والتدريب المهني، ومبلغ ٥٠.٤٠ مليون دولار أمريكي لبرنامج التمويل متناهي الصغر.

١٣. بالنسبة لبرنامج محو الأمية والتدريب المهنيVOLIP، فإن المبالغ التي قدمها الصندوق والبنك، كانت كافية بالكاد لبلوغ الهدف منها وقدرت بنحو ٢٠,٦٢ مليون دولار أمريكي للسنة ١٤٣١هـ، بينما كانت أقل من الحد المستهدف في سنتي ١٤٣٠هـ (١١.٢٦٠ مليون دولار أمريكي) و١٤٢٩هـ (١١.٧٥ مليون دولار أمريكي). أما بالنسبة لبرنامج التمويل متناهي الصغرMFSP، فإن الحد المستهدف في سنتي ١٤٣٠هـ و١٤٣١هـ قد تم تجاوزه من جانب مجلس مديري الصندوق، وكان ٣٠.٠٨ مليون دولار أمريكي في سنة ١٤٣٠هـ و٢٥.٩٠ مليون دولار أمريكي في سنة ١٤٣١هـ. أما من حيث التكلفة التي تقاسمها الصندوق والبنك في السنوات الثلاثة، حتى الآن، فقد تم، بالنسبة لبرنامج محو الأمية والتدريب المهني، اعتماد مبلغ ٥٧.٦٥ مليون دولار أمريكي، بينما سجل برنامج التمويل متناهي الصغر ١٤٩.٤٢ مليون دولار أمريكي مع اعتماده.

١٤. تؤكد الإنجازات التي تحققت حتى الآن من تنفيذ هذين البرنامجين الأهمية القصوى لتسويقهما لشركاء آخرين، يمكنهم استخدامها في نطاق أوسع يكون له تأثير ملحوظ على الحد من الفقر. ولذلك، فإن الصندوق سيسعى جاهدا في البحث عن فرص لإقامة شراكات مع الحكومات، ومؤسسات التنمية، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة الآخرين لتعظيم أثر هذين البرنامجين.

١٥. على أساس تراكمي، تم اعتماد برامج للتمويل متناهي الصغر لعدد ١٢ دولة من الدول الأعضاء في البنك في مناطق مختلفة وهي على وجه التحديد: السودان، الأردن، تشاد، النيجر، طاجيكستان، ألبانيا، قيرقيزيا، قازقستان، بنين، موريتانيا والسنغال واليمن. ويوضح الجدول رقم – ٢ مستوى التمويل، حتى الآن، لكلا البرنامجين "محو الأمية والتدريب المهنيVOLIP، والتمويل متناهي الصغرMFSP"، بينما يوضح الشكل البياني (الشكل رقم–٢) كلا المبادرتين مقارنة بعمليات التدخل في مشاريع أخرى.

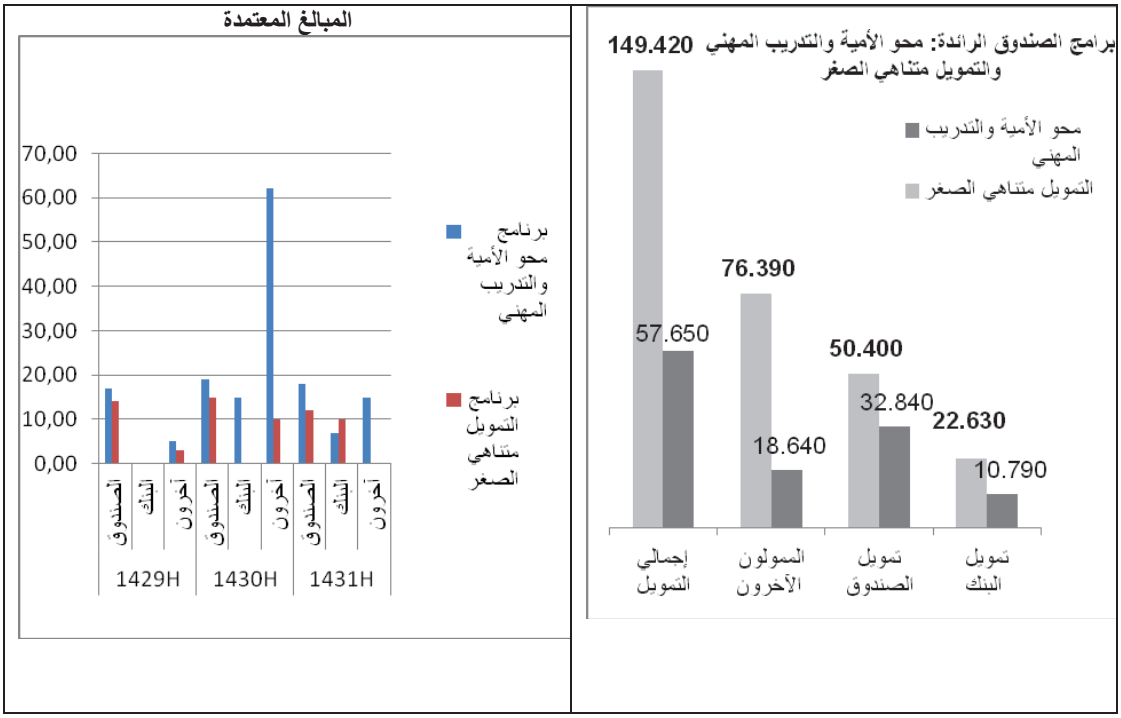

خامسا. الشراكات وشبكات التواصل

١٦. أبرم صندوق التضامن الإسلامي للتنمية عدد من الشراكات، تهدف إلى تطوير مشاريع كفيلة بتعزيز التنمية البشرية، خاصة في مجالات الصحة، والتعليم، والأمن الغذائي، والتمويل متناهي الصغر للفقراء. وتعتبر الشراكات وأشكال التواصل من المجالات الإستراتيجية للصندوق، التي يهدف من خلالها إلى زيادة فعالية الموارد، وتوسيع نطاق المشاريع والبرامج. وفيما يلي، قائمة بالشراكات التي يقوم الصندوق حاليا بتطويرها.

البنك الإسلامي للتنمية/ صندوق التضامن الإسلامي للتنمية والشراكات ذات الصلة

أ) القرى المستدامة للبنك / الصندوق

عقدت شراكة هامة بين الصندوق والبروفيسور جيفري ساكس، مستشار الأمين العام للأمم المتحدة لشئون الأهداف الإنمائية للألفية (أستاذ التنمية المستدامة بجامعة كولومبيا)، بهدف تصميم، وتنفيذ ورصد التقدم المحرز في تحقيق هذه الأهداف؛ وبالتالي تحديد عمليات التدخل متعددة القطاعات وطبيعتها. وقد اعتمد مجلس المديرين برنامجا ثلاثيا لهذه القرى المستدامة للتي يشارك فيها البنك والصندوق بمبلغ ١٢٠ مليون دولار أمريكي، تشمل ست دول من الدول الأقل نموا الأعضاء في البنك. واعتمد مجلس المديرين

تمويلا للقروض بمبلغ ٦١.٢٠ مليون دولار أمريكي. وهذا المبلغ الإجمالي سيغطي ست دول لمدة ثلاث سنوات. وسوف يسهم البنك، كتمويل للقروض، بمبلغ ٤٢.٠٠ مليون دولار أمريكي بينما يسهم الصندوق بمبلغ ١٨.٠٠ مليون دولار أمريكي إلى جانب منحة إضافية بمبلغ ١.٢٠ مليون دولار أمريكي. والهدف الأول لهذا البرنامج هو الحد من الفقر المدقع في المنطقة بواسطة عمليات تدخل منخفضة التكاليف، ومستدامة وداعمة للمجتمعات، وضعت خصيصا لتلبية الاحتياجات النوعية للقرى وصممت لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتهدف الفكرة إلى تقديم نموذج متكامل وشامل ومبتكر لتمكين المجتمعات الريفية وانتشالها من براثن الفقر المدقع.

ب) مبادرة جرامين للأعمال الاجتماعية للبنك / الصندوق

يعمل الصندوق بكل جد على تنفيذ **مبادرة جرامين للأعمال الاجتماعية**[٢] وقد انتهت الشركة الاستشارية، التي وقع عليها الاختيار لوضع خطة لتنمية الأعمال ودراسة جدوى، من إعداد تقريرها. وسوف يتم رفع هذا التقريرإلى المجلس. وقد أثبتت مؤسسة جرامين نجاحها في عدد من مبادرات الأعمال الاجتماعية وفي الوقت ذاته في إقامة وتوسيع شراكاتها مع الشركات الدولية والشركاء المحليين.

ت) البنك / مؤسسة المواطن

ظهر نموذج مؤسسة المواطن TCF كنموذج تعليمي ناجح لِأشد شرائح المجتمع فقرا، حيث يمكن للفقراء الوصول إليه مباشرة من مواقعهم الذاتية. ولهذا النموذج نظام ضمان جيد، يمكنه من الحفاظ على مستويات عالية من التعليم على الرغم من أنه يستهدف أشد الناس فقرا. ولهذه المبادرة ثلاثة أهداف، أولها، إنشاء وقف لهذه المؤسسة، يدر المبالغ اللازمة لتغطية جزء كبير من تكاليف تشغيل هذه المدارس. ومن المفترض أن يتم ذلك بالتعاون مع إدارة الخدمات المالية الإسلامية. وثانيها توسعة المدارس وعدد الطلاب عن طريق التمويل الميسر، وهذا يتطلب مزيدا من الحوار مع حكومة باكستان، وثالثها، وضع الأسس اللازمة لتكرار هذا النموذج في عدد من الدول المختارة من الدول الأعضاء في البنك بشراكات مع الحكومات المعنية. وقد تم بالفعل اختيار مكتب استشاري لإعداد دراسة عن المناطق الثلاثة سالفة الذكر.

[2] العمل الاجتماعي هي فكرة للدفاع عن قضية ما، وهي تفيد الشرائح الأشد فقرا في المجتمع، وبالتالي توجه الاستثمارات إلى القطاعات الأساسية بهدف اجتماعي واضح. والأرباح التي تجنى من هذا العمل الاجتماعي تضخ مرة أخرى في هذه الأعمال، ولا توزع أرباحا للأسهم على المستثمرين، وإنما يحتفظون بحق استرداد استثماراتهم.

ث) حملة مكافحة العمى

تم الاتفاق داخليا على التعاون بين إدارتي التنمية البشرية والمجتمعات في الدول غير الأعضاء من أجل علاج العمى في بعض الدول الأقل نموا الأعضاء في البنك، وبصفة خاصة في بعض الدول الإفريقية. ونظرا للنجاح الذي حققه هذا البرنامج في الماضي وللاستثمارات المتوفرة له حاليا، سوف يسعى الصندوق للبحث عن شركاء جدد لهذه المبادرة، من أجل تطوير هذه الجهود وتكرارها. ومن الأهداف الرئيسية للجهود التي تبذل حاليا، إلى جانب علاج العمى، محاولة بناء القدرات الطبية لدى الأطباء المتخصصين في هذا المجال من أجل استدامة هذه الجهود وتكرارها.

ج) مبادرة في صالح المعوقين – المملكة العربية السعودية

سبق للبنك أن وقع اتفاقا إطاريا مع مركز الأمير سلمان لبحوث الإعاقة ومع البنك السعودي للتسليف والادخار في سبتمبر ٢٠٠٨ بغرض مساعدة المعوقين في المملكة العربية السعودية على الانخراط في الأنشطة المدرة لدخل في مجتمعاتهم المحلية. وقد رصد البنك السعودي للتسليف والادخار مبلغ ٤٤.٠ مليون دولار أمريكي للبرنامج لتقديمها للمشاريع الصغيرة وللأعمال الحرفية للمعوقين. وسوف يسهم الصندوق في هذه المبادرة عن طريق توفير التدريب، وبناء القدرات، والمساعدة الفنية لزيارة المواقع وتصميم البرامج.

سادسا. المضي قدما إلى الأمام

١٧.يزمع الصندوق اتخاذ عدد من الخطوات تهدف إلى تحقيق وتكثيف الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد وتقديم خدمات استشارية. وهذه الخطوات تتمثل فيما يلي:

- الاستعانة بمستشارين من الخارج لاستكمال الدراسات الخاصة بإنشاء صناديق استئمانية خاصة للصندوق في مجالي الحد من الفقر والأمن الغذائي.
- عرض أنشطة الصندوق– وإنتاج أفلام لتسليط الضوء على برامج الصندوق وقصص النجاح كجزء من الحملة الإعلامية والتوعية بجهوده.
- تعزيز تنفيذ برامج الصندوق والتوسع في خدماته الاستشارية وتعبئة الموارد من خلال نهج متعدد الجوانب بما في ذلك الحملة الإعلامية وتطوير الموقع على شبكة الانترنت للوصول إلى مختلف الجهات المعنية.

- استحداث برامج خاصة وصناديق استئمانية، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص والشراكات المنفصلة مع الدول، والمناطق والشراكات الدولية، وكذلك وضع برامج لمجموعة جديدة من الدول في مجال الأمراض المعدية مثل المالاريا وفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز بصفة خاصة، والمساهمة بشكل كبير في البرنامج الذي وضعته مجموعة البنك بتكلفة قدرها ١.٥ مليار دولار أمريكي (إعلان جدة)، للتصدي للأزمة الغذائية في الدول الأعضاء.

- وضع "تقارير قطرية لتقييم الفقر" للدول الأعضاء الأقل نموا، بغرض تغطية معظم، إن لم يكن كل الدول الأعضاء الأقل نموا بحلول سنة ١٤٣٣هـ.

- استحداث برامج رائدة جديدة للتنمية المجتمعية، وقرى التنمية المستدامة التي أنشأها، ومؤسسات المواطن – ونموذج تعليمي ناجح للمحرومين وللمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة للشباب وللمرأة.

- إطلاق مشروعين لقريتين من قرى التنمية المستدامة التابعة للبنك في دولتين من الدول الأقل نموا خلال سنة ١٤٣٢هـ.

ب) البرنامج الخاص لتنمية افريقيا

أولا. مقدمة

١. في خضم أجواء التغيرات والإصلاحات الجذرية الراهنة، يبزغ في دول جنوب الصحراء الإفريقية أملا حقيقيا وفرصا غير مألوفة للتجارة والاستثمار وخلق فرص عمل. بيد أن الاحتياجات الراهنة لدول جنوبي الصحراء الإفريقية الأعضاء في البنك، تتطلب تفعيل وتعزيز الأدوات المالية لتدخل البنك حتى تلبي بكفاءة وفعالية أكبر توقعات شعوب هذه الدول. ومجموعة البنك تعي تماما مدى ما يواجهها من تحديات ما تزال ضخمة عديدة ومدى ما عليها أن تبذله من جهود لسد فجوات التنمية في إفريقيا واستغلال قدراتها الهائلة. ولعل أشد المشكلات إلحاحا، ما تزال، إلى حد بعيد، المستوى المرتفع للفقر وعدم المساواة الذي لن يمكن قهره بدون استثمارات بالغة في الصحة، والتعليم، وتنمية الموارد البشرية وشبكات الضمان الاجتماعي حتى يشارك المزيد من المواطنين، وبصفة خاصة الفقراء منهم، في عملية النمو. ومما لا يقل أهمية عن ذلك، مدى حاجة إفريقيا لاستثمارات هائلة في البنية الأساسية من أجل استدامة النمو وتمكين الفقراء من الحصول على الخدمات وفرص العمل المرتقبة.

٢. كان من منطلق تلك الخلفية، أن أصدرت القمة الاستثنائية الثالثة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في مكة قرارا يدعو إلى تعزيز أنشطة البنك وعملياته في إفريقيا وجمعها تحت خطة تنمية واحدة مكرسة لهذا الغرض. وأوصت القمة منظمة المؤتمر الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية بوضع برنامج مخصص لتنمية إفريقيا. واستجابة لتلك التوجيهات، وضع البنك البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا. وصادف ذلك إتمام وانتهاء مبادرة مماثلة سابقة للبنك اتخذها سنة ٢٠٠٣ تحت اسم إعلان واجادوجو.

٣. وإفريقيا، إذ تحاول النهوض من جديد من كبوة الأزمة المالية والاقتصادية التي وقعت في ٢٠١٠، إنما تجد نفسها الآن على شفا انطلاقة اقتصادية مثلما كانت الصين منذ ٣٠ سنة مضت والهند منذ ٢٠ سنة مضت[٣]. فمع تزايد سرعة النمو الاقتصادي بمعدل تجاوز ٥% سنويا، وانخفاض الفقر بمعدل أسرع من أي مكان آخر في العالم، محققا انخفاضا في معدل الوفيات بين الأطفال، و زيادة في معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية، بل وبلوغ عائد الاستثمار أعلى المعدلات في العالم، صارت الظروف مواتية أمام البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا لدعم هذه الانطلاقة الاقتصادية وخفض حدة الفقر أكثر من أي وقت مضى. ومن ثم، سيظل التحدي أمام هذا البرنامج هو العمل على القضاء على المعوقات التي تحول دون تسهيل هذه الانطلاقة.

[3] مستقبل إفريقيا ودور البنك الدولي فيه، (البنك الدولي ٢٠١٠)

ثانيا. الأهداف

يتمثل الهدف الأول للبرنامج الخاص لتنمية إفريقيا في زيادة عمليات تدخل البنك في إفريقيا، وبصفة خاصة في الدول الأعضاء الأقل نموا، من أجل دفع عجلة النمو والحد من الفقر بشكل جذري. والبنك، وإن كان يؤمن بأهمية النمو الاقتصادي في الحد من الفقر، إلا أنه يعتقد أن مثل هذا النمو لا بد وأن يصاحبه سياسات واعية لإعادة التوزيع "داعمة للفقراء" من قبل الحكومات المعنية. لذلك، يركز البرنامج على خمس قطاعات ذات أولوية وعلى أنشطة ثلاثة متداخلة هي:

٤. القطاعات ذات الأولوية هي :

(أ) الزراعة والأمن الغذائي
(ب)المياه والصرف الصحي، والطاقة
(ت)البنية الأساسية للنقل
(ث)نظام التعليم وإشراك الشباب في عالم الأعمال
(ج) الصحة ومكافحة الأمراض المعدية

٥. أما الأنشطة المتداخلة فهي:

(أ) التكامل الإقليمي
(ب)تنمية القطاع الخاص
(ت)بناء القدرات والتنمية

ثالثا. تنفيذ البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا

٦. بالبناء على إنجازات إعلان واجادوجو، أتم البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا عامه الثالث. فزاد الفجر البازغ في إفريقيا إشراقا وبشرا، وثبت دعائم ما حققه إعلان واجادوجو من إنجازات.

٧. تم تنفيذ البرنامج خلال الـ ٣٩ شهرا الأخيرة، بشكل مرض للغاية. وبلغ إجمالي ما تم اعتماده خلال هذه الفترة ١.٩٧ مليار دينار إسلامي أي ما يوازي ٣.٠٦ مليار دولار أمريكي، لتمويل ٢٩٦ عملية بتكلفة إجمالية قدرها ٥.٣٢ مليار دولار أمريكي[٤]. وهو ما يمثل "نسبة إنجاز" قدرها ٧٦% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج (وهو ٣.٠٦ مليار دولار أمريكي مقابل ٤ مليار دولار أمريكي)،

[4] باستثناء عمليات برنامج المساعدة الفنية لترويج الاستثمار والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

ومعدل تمويل مشترك قدره ١: ٢.٢. وهذا المعدل يتجاوز الهدف المحدد منذ البداية وهو ٥٨%[5]. وكانت المبالغ التي اعتمدت خلال سنة ١٤٣١هـ (٢٠١٠) بزيادة قدرها ٣٧% عن المستهدف السنوي (أي ١.٠٨ مليار دولار أمريكي مقابل ٧٨٦ مليون دولار أمريكي).

٨. ما تزال مبادرة البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا يبني على الزخم الذي حدث في بداية التنفيذ. وكما هو مبين في الجدول التالي، تم، خلال سنة ١٤٣١هـ، اعتماد عدد ٩٢ عملية، ٧٣ منها من الموارد الرأسمالية العادية، و٩ من صناديق التمويل و المشاريع و ١٠ من عمليات التجارة.ومن حيث العدد التراكمي لهذه العمليات الـ ٢٩٦ التي تم اعتمادها في إطار البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا منذ بدء تنفيذه في سنة ١٤٢٩هـ، كان إجمالي عدد العمليات التي نفذت من الموارد الرأسمالية العادية ٢٢٧ عملية بمبلغ ٢.٠٧ مليار دولار أمريكي، و٣٠ عملية من صناديق التمويل والمشاريع بمبلغ ٢٧٧ مليون دولار أمريكي و٣٥ عملية تجارة بمبلغ ٧٠٧ مليون دولار أمريكي.

٩. ومن حيث التوزيع القطاعي، حصل قطاع النقل على النصيب الأكبر من تمويل المشاريع بلغت نسبته ٤١%، تليه الزراعة والتنمية الريفية بنسبة ٢١%، والتنمية البشرية بنسبة ١٤%، والمياه والصرف الصحي والخدمات الحضرية بنسبة ١٢%، والصناعة والتعدين بنسبة ٦%، والتمويل بنسبة ٤%، والطاقة بنسبة ٢%.ومن حيث صيغ التمويل، كان صيغة الاستصناع بنسبة ٤٧%، تليها القروض العادية بنسبة ٣٧%، ثم الإجارة بنسبة ٧%، والبيع لأجل بنسبة ٥%، ومنح المساعدة الفنية ٢% ، فخطوط التمويل والمساهمة في رأس المال بنسبة ١%.

١٠. تواصل مجموعة البنك تكثيف جهودها لتحسين تنفيذ البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا خلال سنة ١٤٣٢هـ. وتوجه جهودها بصفة خاصة نحو نشر مفهوم التمويل الإسلامي في غرب إفريقيا وذلك بالعمل على دعم وإنشاء عدد من البنوك الإسلامية في كل من مالي، والسنغال، والتأمين التكافلي في جامبيا. كما يعمل البنك أيضا على دعم تعبئة الموارد لصالح هذا البرنامج من قبل إدارة البنك. فعقد اجتماع لفريق من الخبراء في شهر ديسمبر من سنة ٢٠١٠، في المقر الرئيسي للبنك لبحث موضوع " التحديات والآفاق المستقبلية" لصندوق التضامن الإسلامي للتنمية. وتمت التوصية، ضمن أمور أخرى، على إظهار صندوق التضامن الإسلامي للتنمية كأول نافذة للتمويل الميسر لمجموعة البنك في الأجلين المتوسط والبعيد. ذلك أن الموارد الميسرة تعد من الأدوات الهامة الأساسية للبنك في دوره كمساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والقطاعات ذات الأولوية والأنشطة المتداخلة للبرنامج الخاص لتنمية إفريقيا.

[5] تم احتساب الهدف على أساس تقدير الموافقات الموضوعة للسنوات، ١٤٢٩هـ، ١٤٣٠هـ و١٤٣١هـ وعلى الموافقات الموضوعة للربع الأول من سنة ١٤٣٢هـ باستخدام التوزيع بالتناسب للتمويل الموضوع لأربعة أرباع من السنة.

المرفق
(١٣)

الأصل: بالإنجليزية

مشروع جدول أعمال
الدورة السابعة والعشرين للكومسيك
(اسطنبول، ١٧ – ٢٠ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١)

١. الجلسة الافتتاحية واعتماد جدول الأعمال

٢. استعراض تنفيذ برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي وخطة العمل الخاصة بتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

٣. التطورات الاقتصادية العالمية، مع إشارة خاصة إلى الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

٤. التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.
- نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.
- المعارض التجارية الإسلامية

٥. القطاعات ذات الأولوية
- الزراعة
- السياحة
- المواصلات
- تبادل وجهات النظر حول "أثر شبكات المواصلات على التجارة والسياحة"

٦. التعاون المالي

٧. التخفيف من حدة الفقر

٨. تعزيز العلاقات مع القطاع الخاص

٩. موعد انعقاد الدورة الثامنة والعشرين للكومسيك

١٠. ما يستجد من أعمال

١١. اعتماد القرارات

المرفق
(١٤)

الأصل: بالإنجليزية

الكلمة الختامية لمعالي الأستاذ أحمد يمان،

نائب وكيل الوزارة بهيئة التخطيط الحكومية بالجمهورية التركية، ورئيس الجلسة الختامية

للاجتماع السابع والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك

(أنقرة، ٢ يونيو/حزيران ٢٠١١)

المندوبون الموقرون،

لقد أتممنا بنجاح فعاليات الإجتماع السابع والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك بعد مداولات مكثفة. كما قمنا باعداد صياغة مشروع جدول الأعمال الخاص بالدورة السابعة والعشرين للكومسيك، واضعين نصب أعيننا العديد من القضايا الملحة التي تتبدى أهميتها من أجل إماطة اللثام عن إمكانات التعاون الاقتصادي التي تزخر بها منطقتنا.

والآن، يطيب لي أن أتشارك معكم ملاحظاتي الخاصة حول بعض البنود التي تم إلقاء الضوء عليها من خلال مداولاتنا في هذا الإجتماع.

ففيما يتعلق بالتجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمرالإسلامي، فقد تلقينا الأخبار السارة من دولتين من الدول الأعضاء بأنهما على وشك الإنتهاء من المصادقة على قواعد المنشأ. وإنني لعلى يقين أن نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي سيدخل حيز النفاذ في المستقبل القريب كخطوة لاحقة للانتهاء من المصادقة المرتقبة من جانب الدولتين. وفي الوقت ذاته، فنحن في حاجة ماسة إلى تكثيف جهودنا من أجل تحقيق الإستفادة القصوى من البرنامج التنفيذي للخريطة الاسترشادية بغية تعزيز التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وترسيخ ملكية المشروعات أثناء عملية التنفيذ.

ومما يدعو للسرور كذلك هو التقدم المحرز فيما يتعلق بمعهد التوحيد القياسي والمعايير للبلدان الإسلامية الذي أصبح الآن جاهزا لكي يضطلع بجميع مهامه. وأرى أن العمل الواجب القيام به في إطار معهد التوحيد القياسي والمعايير للبلدان الإسلامية سيساعد على تنسيق معاييرنا وعلى النهوض بالتجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

وإنني لعلى يقين بأننا جميعاً ندرك تمام الإدراك الدور المتزايد الذي يقوم به القطاع الخاص في مساعي الدول لتحقيق التنمية، ونحن في حاجة إلى أن نستفيد بصورة أكبر من ديناميكية القطاع الخاص في علاقتنا الاقتصادية، وكذا التجارية متعددة الأطراف. ولذا، فإنه لمن الأهمية بمكان أن نقوم بتعزيز الاستثمارات المستدامة للقطاع الخاص، وتحديث أنظمة الإنتاج، والارتقاء بمستوى الجودة، وتعزيز البنية الأساسية القانونية والمؤسسية في مجال الاستثمار. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد على أن الكومسيك عازم على أن يواصل جهوده الحثيثة من أجل إرساء التعاون في هذا المجال.

السادة المشاركون الكرام،

لقد دارت نقاشات متعمِّقة حول القطاعات الثلاثة ذات الأولوية، وهي تحديدا الزراعة والسياحة والنقل. وتتجلي أهمية هذه القطاعات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الأعضاء؛ فهي لا تحتاج إلى مزيد من تسليط الضوء عليها. وبدءا من الأسبوع المقبل، سنشرع في عقد الاجتماعات ونقوم بالأنشطة الضرورية في جميع المجالات الثلاثة في النصف الثاني من العام، وسيعتمد نجاحها إلى حد كبير على المشاركة الفاعلة من قبل البلدان الأعضاء. وإذا أردنا بالفعل إعادة إحياء تعاوننا في هذه المجالات الثلاثة، كما ورد في إعلان اسطنبول لعام ٢٠٠٩، فعلينا أن نقدم كامل دعمنا لهذه الاجتماعات والأنشطة.

والتعاون المالي هو مجال آخر من المجالات الواعدة التي تبشر بتقدم ملحوظ. وثمة منبر جديد للجهات التنظيمية لأسواق المال سيقوم بدعم التعاون القائم بالفعل فيما بين بورصات الدول الأعضاء. فقد أفضت اجتماعات البنوك المركزية إلى إنشاء قاعدة مفيدة للمشاركة في وضع برامج للتدريب وبناء القدرات في المجالات ذات الاهتمامات المشتركة. وأعتقد أن هذه الأنشطة سوف تنعش التدفقات المالية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وأدعو جميع البلدان الأعضاء لتقييم مدى التقدم الذي حققته في هذا المجال.

ففي مجال الحد من الفقر، لايزال سد الفجوة المالية بين الإنفاق الفعلي والمبالغ المستهدفة من كل من صندوق التضامن الإسلامي للتنمية و البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا يعد تحدياً من التحديات الرئيسية. وفضلاً عن الحاجة إلى تضييق هذه الفجوة، ينبغي علينا إيجاد حلول مبتكرة من أجل تحقيق الاستغلال الأمثل لكل من الصندوق والبرنامج.

ويجب أن نعطي الأولوية للجهود المبذولة في تعزيز سبل التعاون والتضامن في مجال القطن. ومن أجل تحقيق هذه الغاية، من المنتظر أن تقدم الدول الأعضاء المالكة للمشروع مقترحات مشروعاتهم التي تم اعتمادها من خلال القنوات الملائمة إلى البنك الإسلامي للتنمية بهدف النظر في إمكانية حصولها

على دعم مالي. بالإضافة إلى ذلك، فإن موافقة البنك الإسلامي للتنمية على مشروع تركيا ومشروع موزمبيق يعد من بين التطورات الإيجابية التي طال انتظارها من حيث التعاون في مجال القطن.

السادة المشاركون الكرام،

أعتقد أننا وصلنا إلى أرضية مشتركة حول الحاجة إلى إطار جديد للتعاون يحمل بين طياته تباشير التقدم المنشود فيما يتعلق بالعديد من الجوانب منها إعداد مشروع جدول أعمال الكومسيك، وعقد الاجتماعات، إلى جانب تصميم المشروعات والبرامج الخاصة بالكومسيك، وتنفيذها ورصدها. ومن هنا تتبدى الأهمية البالغة للدراسة الجارية التي تم إطلاعنا عليها، وكلي أمل أن تتمكن هذه الدراسة من معالجة أوجه القصور التي تتعلق بآليات التعاون الحالية، وتوفير بيئة مواتية لعملنا المشترك.

وقبل أن أختم كلمتي، أود أن أشكر الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ومركز أنقرة، ومجموعة البنك الإسلامي، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، ومعهد التوحيد القياسي والمعايير، والاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر على مشاركتهم وإسهاماتهم القيمة في الاجتماع. كما أود أن أشكر زملائي في مكتب تنسيق الكومسيك، والمترجمين الفوريين، والمراجعين، والمترجمين التحريريين على مجهوداتهم الحثيثة التي ساهمت في إنجاح هذا الاجتماع.

وأرجو أن نلتقي جميعاً في الدورة السابعة والعشرين للكومسيك المزمع عقدها في ١٧ – ٢٠ أكتوبر/ تشرين الأول في اسطنبول ، وأتمنى لكم رحلة آمنة في طريق عودتكم إلى الديار.

وشكراً لكم جميعاً.

———————

———————

نبذات قام بإعدادها

مكتب تنسيق الكومسيك

CCO BRIEFS

مذكرة مرجعية عن نظام الافضليات التجارية

إعداد مكتب تنسي الكومسيك

يونيو ٢٠١١

الأصل: بالإنجليزية

مذكرة مرجعية عن نظام الأفضليات التجارية
فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي
إعداد
مكتب تنسيق الكومسيك

تشكل التجارة جزءاً ضرورياً من التعاون الاقتصادي داخل منطقة منظمة المؤتمر الإسلامي. ونظراُ لإدراك الكومسيك أهمية التجارة، فلقد أصبحت بنداً دائماً من البنود المدرجة في جدول أعمالها منذ تأسيسها.

بيد أن المستوى الحالي للتعاون وللتجارة البينية فضلاً عن نصيب الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي في التجارة العالمية لا يعكس إمكانات بلداننا الأعضاء، الشيء الذي تكشف عنه الإحصائيات بوضوح. وعلى الرغم من أن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تمثل أكثر من ٢٠ % من مجموع سكان العالم، فإن نصيب هذه الدول من التجارة العالمية محدود بنسبة ١٠ % تقريباً. وعلى غرار ذلك، فإن مستوى التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي يظل أيضاً منخفضاً بنسبة تصل إلى قرابة ١٦,٧ % في عام ٢٠١٠. كما قد هيمن عدد قليل من الدول الأعضاء على الصادرات والواردات فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي.

وثمة مشكلات هيكلية تحد من تعميق سبل التعاون في مجال التجارة، حيث يعد ارتفاع مستوى إجراءات التعريفات الجمركية، وشبه الجمركية، وغير الجمركية من بين أهم التحديات التي تحول دون الحركة الحرة للبضائع فيما بين بلداننا.

ومن أجل مواجهة التحديات السابق ذكرها، تولي الكومسيك اهتماماً كبيراً لمشروع الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي الذي سيصبح الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها تعزيز التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي.

إن التنفيذ الفعال لمشروع الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي سيتطرق إلى قضايا ارتفاع مستوى إجراءات التعريفات الجمركية، وغير الجمركية. وعلى الرغم من أن الأسلوب الطبيعي لتخفيض التعريفات يتضمن امتيازات متواضعة، فإن خيار المسار السريع يسمح بمشاركة البلدان من أجل توسيع نطاق تغطية المنتجات وتعميق الامتيازات بموجب نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

وفضلاً عن التعريفات الجمركية، فإن إجراءات التعريفات غير الجمركية يلجأ إليها الدول الأعضاء من حين إلى آخر. ووفقاً لمواد (البريتاس) ذات الصلة، تعمل الدول المشاركة على إلغاء الحواجز غير الجمركية مع بدء نفاذ (البريتاس).

اتفاقيات نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

وكما هو معروف، تقوم اتفاقية نظام الأفضليات التجارية على ثلاث اتفاقيات، ألا وهي: اتفاقية الإطار، وبروتوكول خطة التعريفة التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية (بريتاس)، وقواعد المنشأ.

وقد دخلت اتفاقية الإطار، التي ترسي القواعد والمبادئ العامة للتفاوض على وضع اتفاقية نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، حيز النفاذ في عام ٢٠٠٢، كما قد صادقت عليها ٢٥ دولة من الدول الأعضاء حتى مايو/أيار ٢٠١١ (ترد فيما يلي قائمة التوقيع والمصادقة على اتفاقيات نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي).

وبعد ذلك، أجرت لجنة المفاوضات التجارية الجولة الأولى واختتمتها بنجاح في إبريل/ نيسان ٢٠٠١ خلال الإطار الزمني المحدد لها ألا وهو ١٢ شهراً. وفي ختام الجولة الأولى التي استضافتها حكومة تركيا في أنطاليا أصدرت لجنة المفاوضات التجارية بروتوكول خطة التعريفة التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية (بريتاس) ورفعته إلى الدورة الـ٢١ للكومسيك المنعقدة في نوفمبر/ تشرين ثان ٢٠٠٥. واعتمدت الكومسيك البريتاس وطرحته للتوقيع والمصادقة من قبل أعضاء لجنة المفاوضات التجارية. وعقب المصادقة العاشرة، دخل البريتاس حيز النفاذ في فبراير/ شباط ٢٠١٠.

ويُعد بروتوكول خطة التعريفة التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية (بريتاس) مُكملاً لاتفاقية الإطار، فهو يضع النسب الفعلية لتخفيض التعريفات الجمركية التي يتم تطبيقها وفقاً لجدول زمني محدد. فضلاً عن ذلك، يتطرق بروتوكول خطة التعريفة التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية (بريتاس) إلى موضوعات تشمل القيود غير الجمركية، ومكافحة الإغراق، والتدابير الوقائية، وغيرها من القضايا ذات الصلة بعملية التجارة.

أما الجولة الثانية للمفاوضات التجارية التي تهدف إلى وضع بروتوكول خطة التعريفة التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية (بريتاس)، فقد استضافتها الحكومة التركية في أنقرة في الفترة ما بين نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦ وسبتمبر/أيلول ٢٠٠٧. وقد اعتمدت الدورة الثالثة والعشرون للكومسيك في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٩ قواعد المنشأ، وهي ما خلصت إليه الجولة الثانية، وعرضتها للتوقيع

والمصادقة من قبل الدول الأعضاء في لجنة المفاوضات التجارية. ولسوف يتم تفعيل نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بعد ثلاثين يوماً من استلام الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي وثيقة مصادقة الدولة العاشرة من الدول الأعضاء في المنظمة على قواعد المنشأ.

وحتى شهر مارس/آذار من عام ٢٠١١، بلغ عدد الدول الأعضاء التي صادقت على قواعد المنشأ، التي ستُطبق من أجل تعيين منشأ المنتجات المؤهلة للحصول على امتيازات تفضيلية بموجب نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، تسع دول. ومن ثَم، بات دخول قواعد المنشأ حيز النفاذ هو المطلب القانوني الوحيد المتبقي لتفعيل نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، كما تتبقى مصادقة واحدة أخرى فقط حتى تدخل قواعد المنشأ حيز النفاذ.

تجهيزات ضرورية لعملية التنفيذ

ومن ناحية أخرى، فإن توقيع الاتفاقيات والمصادقة عليها أمر أساسي، إلا أنه في حد ذاته لا يكفي لضمان التنفيذ الفاعل لنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. لذا كان لزاماً على الدول الأعضاء التي وقعت على اتفاقيات لنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وصادقت عليه أن تفي بالتزاماتها المنبثقة من أحكام هذه الاتفاقيات.

ووفقاً للمواد ٤/٣ و ٢/ ٢ من البريتاس، كان ينبغي على الدول الأعضاء الذين صادقوا على البريتاس أن يبلغوا أمانة لجنة المفاوضات التجارية قبل ٥ مايو/ أيار ٢٠١٠ بأقساط التخفيض السنوية الخاصة بهم، بالإضافة إلى قائمة المنتجات و النسبة المطبقة في الدول الأولى بالرعاية السارية اعتباراً من ١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٣. وقد تسلمت أمانة لجنة المفاوضات جداول الامتيازات من كل من ماليزيا، وتركيا، وعمان، وقطر، والسعودية، ودولة الإمارات المتحدة حتى مايو/ آيار ٢٠١١.

إن تقديم الدول الأعضاء لجداول الامتيازات يعد أحد المقتضيات الهامة والضرورية لعقد لجنة المفاوضات التجارية التي ستتشكل بمجرد دخول قواعد المنشأ حيز النفاذ وبمجرد النظر في جداول الامتيازات والترتيبات الضرورية لتفعيل نظام الأفضاليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

وفضلاً عن ذلك، ينبغي على الدول الأعضاء التي صادقت على قواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضاليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي أن تستكمل الإجراءات التشريعية والإدارية

المحلية اللازمة، مثل طبع شهادة المنشأ الخاصة بنظام الأفضاليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وتوفير نماذج أختام لأمانة لجنة المفاوضات التجارية قبل تفعيل نظام الأفضاليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. ولم تتسلم أمانة المفاوضات التجارية نسخة من شهادة المنشأ وأختام معتمدة لشهادة المنشأ سوى من السعودية وتركيا فقط حتى مايو/ أيار ٢٠١١.

البلدان التي وقعت أو صادقت على الاتفاقيات الثلاثة الخاصة بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بتاريخ مايو ٢٠١١

	اتفاقية الإطار		**البروتوكول**		**قواعد المنشأ**	
	توقيع	**مصادقة***	**توقيع**	**مصادقة**	**توقيع**	**مصادقة**
١	البحرين	البحرين	البحرين	البحرين		
٢	بنغلاديش	بنغلاديش	بنغلاديش	بنغلاديش	بنغلاديش	
٣	بوركينا فاسو		بوركينا فاسو		بوركينا فاسو	
٤	الكاميرون	الكاميرون	الكاميرون		الكاميرون	
٥	تشاد					
٦	جزر القمر		جزر القمر		جزر القمر	
٧	كوت ديفوار					
٨	مصر	مصر	مصر			
٩	الجابون	الجابون				
١٠	غامبيا	غامبيا				
١١	غينيا	غينيا	غينيا		غينيا	
١٢	غينيا بيساو		غينيا بيساو		غينيا بيساو	
١٣	إندونيسيا					
١٤	ايران	ايران	ايران	ايران		
١٥	العراق					
١٦	الأردن	الأردن	الأردن	الأردن	الأردن	الأردن
١٧	الكويت					
١٨	لبنان	لبنان				
١٩	ليبيا	ليبيا				
٢٠	ماليزيا	ماليزيا	ماليزيا	ماليزيا	ماليزيا	ماليزيا
٢١	المالديف	المالديف				
٢٢	المغرب	المغرب	المغرب		المغرب	
٢٣	نيجيريا		نيجيريا		نيجيريا	
٢٤	سلطنة عمان	سلطنة عمان	سلطنة عمان	سلطنة عمان	سلطنة عمان	سلطنة عمان
٢٥	باكستان	باكستان	باكستان	باكستان	باكستان	
٢٦	فلسطين					
٢٧	قطر	قطر	قطر	قطر	قطر	قطر
٢٨	المملكة العربية السعودية	المملكة العربية السعودية	المملكة العربية السعودية	المملكة العربية السعودية	المملكة العربية السعودية	المملكة العربية السعودية
٢٩	السنغال	السنغال				
٣٠	سيراليون		سيراليون		سيراليون	
٣١	الصومال	الصومال	الصومال	الصومال	الصومال	الصومال
٣٢	السودان					
٣٢	سوريا	سوريا	سوريا	سوريا	سوريا	سوريا
٣٤	تونس	تونس	تونس		تونس	
٣٥	تركيا	تركيا	تركيا	تركيا	تركيا	تركيا
٣٦	الامارت العربية المتحدة	الامارت العربية المتحدة	الامارت العربية المتحدة	الامارت العربية المتحدة	الامارت العربية المتحدة	الامارت العربية المتحدة
٣٧	أوغندا	أوغندا				
	٣٧	٢٥	٢٣	١٣	٢٠	٩

نبذات قام بإعدادها
مكتب تنسيق الكومسيك

نبذة عن التعاون الزراعي

مكتب تنسيق الكومسيك

يونيو/حزيران ٢٠١١

نبذة عن التعاون الزراعي

يشكل قطاع الزراعة أهمية كبرى للكثير من البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وخاصةً لأقل البلدان نموا؛ إذ إن التنمية الزراعية هي شرط أساسي للتنمية الاقتصادية ومصدر لتوفير سبل معيشية للغالبية العظمى من سكان منظمة المؤتمر الإسلامي. ويمثل السكان المشتغلون في القطاع الزراعي نسبة ٣٧,٤٤% من إجمالي السكان في دول منظمة المؤتمر الإسلامي. وتبلغ نسبة سكان الريف في البلدان التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ٥٣,٥% من إجمالي عدد سكانها (ارجع إلى الجدول ١). ويعد أداء القطاع الزراعي منخفضا نسبيا في دول منظمة المؤتمر الإسلامي مقارنةً بمعدل الأداء العالمي.

الجدول ١: بعض المؤشرات المتصلة بقطاع الزراعة في منظمة المؤتمر الإسلامي في عام ٢٠٠٨:

	منظمة المؤتمر الإسلامي	البلدان النامية	العالم
الزراعة/إجمالي الناتج المحلي	10,5	9,5	5,0
نسبة السكان المشتغلين بالزراعة (%)	37,4	44,9	38,8
نسبة سكان الريف (%)	53,5	54,9	50,2
نسبة الأرض الزراعية (%)	43,7	38,7	37,9
نسبة الأرض المزروعة/الأرض الزراعية	24,1	31,0	31,5
إنتاجية العمالة الزراعية (القيمة المضافة من النشاط الزراعى ($)/ عدد السكان المشتغلين في الزراعة	570	490	707

المصدر: التقرير الاقتصادي السنوي الصادر عن مكتب أنقرة في عام ٢٠١٠

لا تقتصر الزراعة في أفقر البلدان على مجرد إنتاج الغذاء، ولكنها وسيلة شديدة الأهمية لتوليد الدخل على أساس متسع القاعدة. وتسهم الزراعة بالنصيب الأكبر في توفير السبل المعيشية لنسبة ٧٠% من سكان المناطق الريفية في أقل البلدان نموا من أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي. وعلى الرغم من إسهام الزراعة بما يقارب ٢٧% من إجمالي الناتج المحلي في أقل البلدان نموا من أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي، فإن الغالبية العظمى من الدول الأعضاء لاتتمتع بالاكتفاء الذاتي من الإنتاج الغذائي، وتعتمد بدرجة كبيرة على الواردات الغذائية لتلبية الطلب على الغذاء. بالإضافة إلى ذلك، يتركز الإنتاج الزراعي في منظمة المؤتمر الإسلامي في مجموعة صغيرة من الدول الأعضاء،

وتحديدا في إندونيسيا وتركيا وبنغلاديش ونيجيريا وباكستان وإيران ومصر وكازاخستان وأوزباكستان والمغرب. وفي عام ٢٠٠٨، وصل إنتاج هذه الدول ٧٦.٢% من إجمالي حجم الإنتاج الزراعي في منظمة المؤتمر الإسلامي من الحبوب والفواكه والخضروات واللحوم.

واللافت للنظر أن متوسط حجم فرص العمل في القطاع الزراعي في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي يصل في إجماله إلى ٤١,٧% وفي ١٩ دولة من دول منظمة المؤتمر الإسلامي، تفوق هذه النسبة ٥٠%، فيما تزيد النسبة في ١٠ دول على ٧٤%، ثم ترتفع لتصل ٩٢,١% في بوركينا فاسو (انظر الشكل ١).

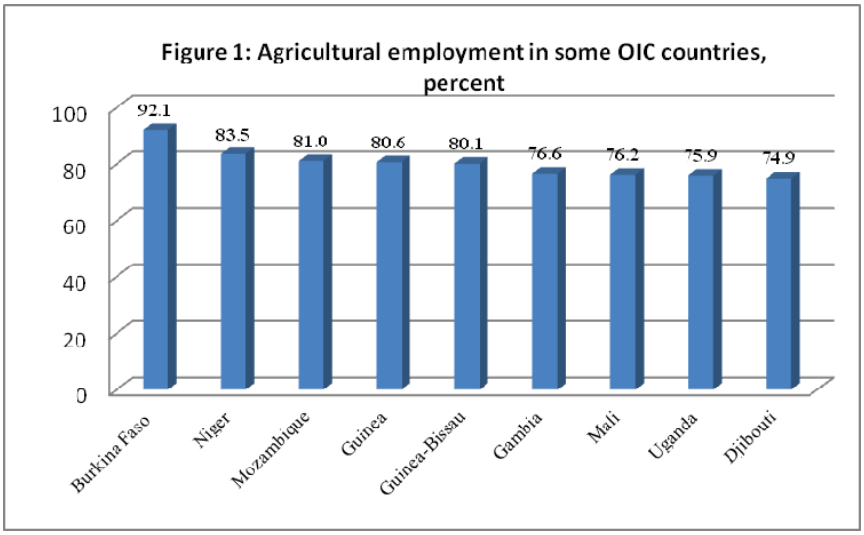

لا يصل الغذاء في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي لما يقرب من ٢٠٠ مليون شخص، وهو المصدر الذي يوفر أهم الاحتياجات الأساسية للبشر، لمدهم بأسباب الحياة الصحية والسعي لتحقيق التنمية الاقتصادية؛ فبغير الغذاء الكافي والملائم لا يمكن الوصول إلى مدارج التنمية. وجدير بالذكر أن فعالية الإدارة وصنع السياسات في المجال الزراعي من شأنها أن تؤثر تأثيرا إيجابيا للغاية على الجهود التنموية التي تبذلها بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي. وإذ يعيش أكثر من نصف السكان في دول منظمة المؤتمر الإسلامي في المناطق الريفية، وتعتمد غالبيتهم على الزراعة في توليد الدخول والبقاء، فإن تعزيز الإنتاجية الزراعية في هذه البلدان هو أمر من الأمور المحورية اللازمة للنمو والتنمية.

وحيث لا يزال القطاع الزراعي، في الدول الأعضاء الأقل نموا، في مراحله الأولى من مسيرة التنمية، يمكن القيام بتحسينات كبيرة، حتى وإن تمثل ذلك في قدر ضئيل من الدعم التقني والمالي. وترتفع الفائدة الهامشية للدعم المقدَّم للإنتاج الزراعي في هذه البلدان ارتفاعا كبيرا، نظرا لطول المسيرة التي يجب أن تجتازها هذه البلدان كي تشهد تجربة الثورة الخضراء. والفجوة الإنتاجية التي تعاني منها هذه البلدان، مقارنةً بالعالم المتقدم، بالغة الاتساع؛ لذا يجب أن تتعاون الكومسيك والمجتمع الدولي مع الحكومات الوطنية لسد هذه الفجوة. ومن بين التحديات الماثلة أمام بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي، مشكلات متعلقة بندرة المياه، وعدم كفاءة استخدام المياه، وقصور التكنولوجيا، وإمكانية الحصول على الأراضي والمدخلات اللازمة في النشاط الزراعي، والضغوط الديمغرافية، والافتقار إلى الاستثمار العام والخاص، وضعف البينة الأساسية، وتدني مستوى الخدمات والأسواق المالية، وضعف السياسات والمؤسسات.

وفي مواجهة هذه التحديات القائمة في دول منظمة المؤتمر الإسلامي، يجب أن يعاد صياغة الدور الحيوي الذي تضطلع به الحكومات في مجالي التنظيم والدعم، على نحو سليم؛ وذلك لتحقيق الكفاءة في قيادة القطاع والتقليل من الآثار السلبية لتذبذب أسعار الغذاء التي يتوقع أن يزداد تواترها واستمرارها في البيئة الاقتصادية العالمية الجديدة.

إن تقديم الدعم لصغار المزارعين والحيلولة دون وقوع خسائر في مراحل ما بعد الحصاد من خلال الاستثمار، وخاصةً في البحث والتطوير وخدمات الإرشاد الزراعي، قد يقوم بتحسين مستوى الإنتاجية بدرجة كبيرة، ومساعدة المزارعين في إنتاج ما يكفي لسبل معيشتهم وفي تجنب ما قد تفضي إليه أزمة أسعار الغذاء من آثار كارثية.

ويجب أن تعمل جهود المجتمع الدولي، وخاصةً العالم المتقدم، على إكمال تلك الجهود التي تبذلها الحكومات الوطنية في البلدان الأعضاء في الكومسيك، ولاسيما في مشكلة تجارة المنتجات الزراعية. وإذا لم تُمنح البلدان النامية/الأقل نموا معاملة متميزة قائمة على العدل والمساواة في التجارة الدولية، فلن تتمكن المنتجات الزراعية من المنافسة أمام المنتجات المدعومة بشكل كبير في البلدان المتقدمة؛ كما يجب أن تُحرر التجارة الزراعية فيما بين الدول الأعضاء في الكومسيك لصالح الدول الأعضاء التي تتمتع باقتصادات مهيمنة.

وقد أدت الأزمة الأخيرة التي شهدتها أسعار الغذاء إلى تعزيز حيوية القطاع الزراعي وتغيير صورته العامة، باعتباره أقل أهمية مقارنةً بالقطاع الصناعي، وغيرها من قطاعات الاقتصاد. ومن ثم، شرع المجتمع الدولي والحكومات الوطنية في تغيير المسار في سبيل الدعم الزراعي.

وتماشيا مع هذه المستجدات، قررت الكومسيك في قمتها الاقتصادية المنعقدة في عام ٢٠٠٩ تجديد إحياء الجهود المبذولة في مجالي الزراعة والأمن الغذائي. وقد شكلت الكومسيك في نفس العام فريق عمل معنيا بالزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي، يتضمن الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ومكتب تنسيق الكومسيك والبنك الإسلامي للتنمية ومنظمة الأغذية والزراعة. ويعمل فريق العمل، المكلَّف من قبل المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة المؤتمر الإسلامي بشأن الزراعة، الذي انعقد في الخرطوم في عام ٢٠١٠- على صياغة إطار عمل تنفيذي لمنظمة المؤتمر الإسلامي، يُعنى بالزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي. وسوف يقدم فريق العمل الإطار للمؤتمر الوزاري السادس المعني بالزراعة المزمع انعقاده في ٣-٦ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١ في اسطنبول، ليتم اعتماده من قبل الكومسيك في دورتها السابعة والعشرين المحدد انعقادها في ١٧-٢٠ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١١.

نبذات قام بإعدادها مكتب

تنسيق الكومسيك

نبذة عن التعاون في مجال السياحة

مكتب تنسيق الكومسيك

يونيو/حزيران، ٢٠١١

نبذة عن التعاون في مجال السياحة

إن النظرة واسعة النطاق للسياحة هي أنها إحدى أسرع القطاعات نمواً في العالم، وهي توفر إمكانيات شاسعة لكل من الدول النامية والمتقدمة، من حيث توليد الدخل، وعوائد النقد الأجنبي، وفرص العمل. وإلى جانب فوائدها الاقتصادية، تسهم السياحة في التخفيف من حدة الفقر، كما تعطي حافزاً، بل وتوفر وسيلة، لإدارة البيئة الطبيعية إدارة مستدامة، وتعزز انتشار التفاهم والرفاه عبر الثقافات والدول، وترسخ السلام في العالم بروح من الصداقة والحوار.

وقد أدى ما تمثله السياحة من أهمية بالنسبة للاقتصادات إلى وجود سوق سياحية أكثر ديناميكية وتنافسية على الساحة الدولية. وعبر العشرين عاماً الماضية، ازدادت روح التنافس بين المقاصد السياحية. ونتيجة لانتشار مقاصد جديدة، تحولت السياحة الدولية من قالبها التقليدي، من حيث المناطق الأكثر استقبالاً للسائحين، ألا وهي أوروبا وأمريكا، إلى قالب غير تقليدي يشمل المناطق النامية من آسيا، والمحيط الهادي، والشرق الأوسط، وإفريقيا. وفي هذا الصدد، تبادر الحكومات، والمنظمات الدولية، وكذا الإقليمية، بالدخول في العديد من الشراكات في مجال السياحة، مع إقامة برامج تعاون بينها بغية زيادة حصتها في أسواق السياحة العالمية.

ولا تمثل الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي استثناء من هذه العملية، فقد باتت الأنشطة ذات الصلة بالسياحة الدولية في هذه الدول في نمو ملحوظ، وذلك من حيث عدد السائحين الوافدين، وكذا عوائد السياحة المكتسبة، كما هو موضح في الشكل (١) أدناه. وعلى الرغم من التوجه الإيجابي في هذا الصدد، فإن نصيب منطقة منظمة المؤتمر الإسلامي من عدد السائحين الوافدين من شتى أنحاء العالم، وكذا من عوائد السياحة العالمية لا يزال ضعيفاً، إذ لم تتجاوز نسبتيهما ١٤%، و ١١% على التوالي في عام ٢٠٠٨.

الشكل (١): السياحة الدولية في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي – عدد السائحين الوافدين وعوائد السياحة

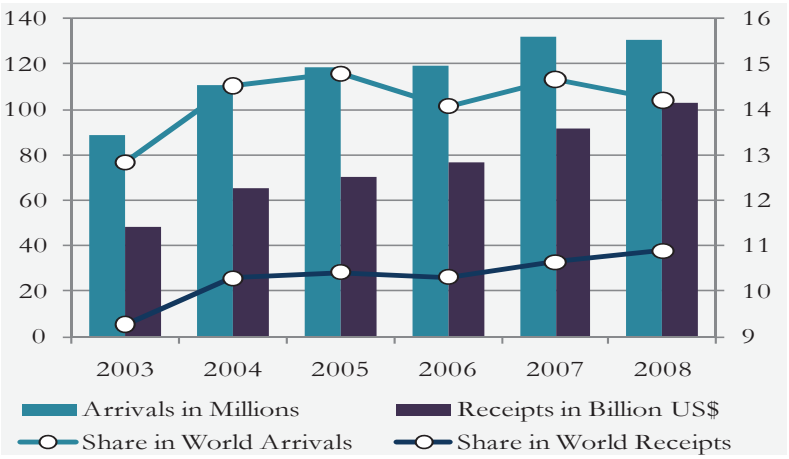

المصدر: مركز أنقرة

ولا تجذب السياحة الدولية سوى عدد بسيط من دول منطقة منظمة المؤتمر الإسلامي. ومن حيث عدد السائحين الوافدين، وعوائد السياحة، تحتل كل من تركيا، وماليزيا، ومصر الصدارة في هذا الصدد بين دول منطقة منظمة المؤتمر الإسلامي، كما هو موضح في الشكل (٢) أدناه.

الشكل (٢): أفضل عشرة مقاصد سياحية وأعلاها دخلاً من مجال السياحة في منطقة منظمة المؤتمر الإسلامي

أفضل عشرة مقاصد سياحية (٢٠٠٩)		أعلى عشر دول دخلاً من مجال السياحة (٢٠٠٩)	
(عدد السائحين بالمليون)		(العائد بالمليار)	
المرتبة		المرتبة	
١	تركيا	١	تركيا
٢	ماليزيا	٢	ماليزيا
٣	مصر	٣	مصر
٤	المملكة العربية السعودية	٤	الإمارات العربية المتحدة
٥	المغرب	٥	المغرب
٦	الإمارات العربية المتحدة	٦	لبنان
٧	تونس	٧	إندونيسيا
٨	إندونيسيا	٨	المملكة العربية السعودية
٩	سوريا	٩	الأردن
١٠	البحرين	١٠	تونس

المصدر: منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة

وعلى الرغم من الثراء الذي تنعم به منطقة منظمة المؤتمر الإسلامي في مواردها الطبيعية وتنوعها، وكذا تراثها التاريخي والثقافي، يشير قلة نصيب تلك المنطقة في سوق السياحة العالمية، وتمركز أنشطة السياحة في عدد محدود من الدول الأعضاء في المنظمة إلى أن جزءاً كبيراً من إمكانات منطقة منظمة المؤتمر الإسلامي في مجال السياحة لا يزال معطلاً وغير مستغل.

ومن التحديات الرئيسية التي تؤثر على أداء المنطقة في مجال السياحة، قصور المعرفة الفنية، وقلة الأنشطة الترويجية، وشح الاستثمارات السياحية، وضعف البنية الأساسية السياحية، وتنافر الاستراتيجيات والسياسات السياحية، وغياب التنوع السياحي، ووجود مشكلات أمنية نتيجة وقوع كوارث طبيعية وانتشار حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي السياسي، وانعدام البيانات السياحية ذات المصداقية.

ومن ناحية أخرى، فإن التحول التدريجي للسياحة العالمية نحو المناطق النامية من العالم، وكذا نشأة أشكال جديدة من السياحة، مثل السياحة البيئية، وسياحة المغامرات، وسياحة المؤتمرات، والسياحة الثقافية كان لها الأثر في إدراك القدرة السياحية التي تكمن في منطقة الكومسيك، وذلك من خلال ترسيخ أواصر التعاون السياحي بين دول الكومسيك.

وإدراكا منها بهذه التوجهات، حاولت الكومسيك الإسهام في الارتقاء بمستوى التعاون في مجال السياحة بين الدول الأعضاء. ولقد عُقد حتى يومنا هذا سبعة مؤتمرات إسلامية لوزراء السياحة، وكذا العديد من اجتماعات فريق الخبراء، وورش العمل، والندوات، والمنتديات للقطاع الخاص حول مجال السياحة.

ولقد اعتمد المؤتمر الإسلامي السابع لوزراء السياحة، الذي عُقد في الجمهورية العربية السورية في يوليو/حزيران من عام ٢٠٠٨، "إطار التنمية والتعاون في مجال السياحة بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (٢٠٠٨-٢٠١٨)". وتُسهم بعض برامج العمل التي حددتها وثيقة الإطار في زيادة الوعي العام داخل الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي حول المزارات، والموارد، والإمكانيات السياحية المتاحة. كما تزيد الوعي حول تكوين علاقات مباشرة بين الأطراف المعنية، وحول إتاحة أوضاع وبيئة قانونية ومؤسسية وإدارية ملائمة داخل الدول الأعضاء، وحول إقامة حوار بناء مع القطاع الخاص.

وبغية وضع آلية تنفيذ لوثيقة الإطار، تم تأسيس لجنة تنسيق خاصة لهذا الغرض. ولقد عُقد حتى يومنا هذا اجتماعان للجنة التنسيق، تم تنظيم أحدهما في سوريا في عام ٢٠٠٩، والآخر في تركيا

في عام ٢٠١٠. اعتمد الاجتماع الأول خطة/برنامج قصير المدى لتنفيذ وثيقة الإطار، في حين استعرض الاجتماع الثاني التقدم الذي تم إحرازه من حيث عملية التنفيذ.

وبالإضافة إلى هذه المستجدات، اختارت القمة الاقتصادية للكومسيك، والتي عقدت في اسطنبول في ٩ نوفمبر/تشرين الثاني، السياحة بوصفها إحدى القطاعات ذات الأولوية، ودعت الكومسيك إلى إعادة تنشيط التعاون في هذا المجال الهام.

ومنذ انعقاد الدورة السادسة والعشرين، تم تنظيم الأنشطة التالية المتعلقة بالسياحة:

قامت جمهورية إيران الإسلامية، بالتعاون مع الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، بتنظيم المؤتمر والمعرض الدولي الأول للسياحة الصحية، والذي عقد في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٠.

عقد المؤتمر الإسلامي السابع لوزراء السياحة في جمهورية إيران الإسلامية في نوفمبر/تشرين الثاني. وقد وافق المؤتمر،ضمن جملة أمور أخرى، علي تيسير إجراءات استخراج التأشيرات، وإجراءات الجمارك وتغيير العملات، وإنشاء شبكة لمنظمة المؤتمر الإسلامي لاستخراج التأشيرات الكترونياً، إلى جانب تيسير إجراءات المشروعات المشتركة في مجال السياحة وكذا الاستثمارات التي يقوم بها القطاع الخاص. وقد وافق المؤتمر أيضاً على استحداث جائزتي "أفضل مدينة سياحية في منظمة المؤتمر الإسلامي"، و"ختم التميز للحرف اليدوية".

وقد قامت الجمهورية التركية بتنظيم ورشة عمل تحت عنوان "تعاون القطاع الخاص من أجل تعزيز السياحة البينية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي" وذلك في ديسمبر/كانون الأول. وإنه لمن الأهمية بمكان الأخذ في الاعتبار أن ورشة العمل قد أوصت بإنشاء منتدى السياحة للكومسيك/منظمة المؤتمر الإسلامي والذي من المتوقع أن يسهم في جمع ممثلي القطاع الخاص معاً لمناقشة مجالات التعاون.

وتتمثل الأنشطة المخطط لها مستقبليا فيما يتعلق بالتعاون في مجال السياحة فيما يلي:

- تقوم الجمهورية التركية، بالتعاون مع كل من مكتب تنسيق الكومسيك والأمانة العامة، بالانتهاء من مناقشة الأساليب والتفاصيل المتعلقة بمنتدى السياحة للكومسيك/منظمة المؤتمر الإسلامي.
- تقوم الجمهورية التركية باستضافة ورشة العمل الثانية تحت عنوان "تعاون القطاع الخاص من أجل تعزيز السياحة البينية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي"، وذلك في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١.

- تقوم الجمهورية العربية السورية باستضافة المنتدى الأول للاستثمار في مجال السياحة، وذلك في ٢٠١١.
- تقوم جمهورية إيران الإسلامية بتنظيم الاجتماع الثالث للجنة التنسيق وذلك في ٢٠١١.
- يعقد المؤتمر الإسلامي الثامن لوزراء السياحة في جمهورية السودان في 2012.
- تقوم الجمهورية التركية بتنظيم المنتدى الثاني للاستثمار في ٢٠١٢

OIC/COMCEC-FC/27-11/D(13)

نبذات قام بإعدادها مكتب

تنسيق الكومسيك

نبذة عن التعاون في مجال النقل

مكتب تنسيق الكومسيك

يونيو/حزيران ٢٠١١

نبذة عن التعاون في مجال النقل

يمثل مجال النقل واحداً من أهم الأنشطة الإنسانية على مستوى العالم، حيث تعمل شبكات النقل على تعزيز القدرة الإنتاجية، وجذب الاستثمارات، وتيسير التجارة. كما تتجلى أهمية النقل في ارتباطه بالخدمات العامة الرئيسة مثل الصحة والتعليم. وليس من ثمة شك أن نوعية الخدمات المقدمة في مجال النقل لها بالغ الأثر على العديد من القطاعات مثل التجارة والسياحة، فضلاً على إنه يمثل محدداً هاماٍ من محددات القدرة التنافسية والتنمية. ولذا فإن وجود نظام للنقل يتسم بالفعالية والإستدامة هو جزء لا يتجزأ من التنمية الإقتصادية والإجتماعية في أي دولة أو إقليم.

ومع زحف العولمة، زادت القدرة التنافسية العالمية مما دفع الدول إلى ضرورة الإرتقاء بأنظمة النقل بها حتى يتسنى لها مواكبة تلك المستجدات. ولكن، لم تتمكن كافة الدول من الارتقاء بقطاع النقل بالقدر الذي يتماشى مع المتطلبات العالمية؛ حيث إن العديد من الأقاليم على مستوى العالم لايتوافر بها القدر الكافي من خدمات النقل الجيدة، مما يمثل حجر عثرة في طريق التنمية ويؤدي بدوره إلى تهميش تلك الدول. ونجد أن العديد من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تواجه هذه المعضلة، وإن اختلفت حدتها من دولة إلى أخرى. ولهذا، فإن الإرتقاء بفعالية واستدامة أنظمة النقل هو أمر حتمي لضمان تحقيق التنمية في منطقة منظمة المؤتمر الإسلامي إلى جانب تعزيز التعاون الإقتصادي والتجاري فيما بينهم.

وتمثل المشكلات الهيكلية في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تحديات ضخمة في طريق الإرتقاء بنوعية خدمات النقل. إن خدمات البنية الأساسية والصيانة، والتكلفة العالية المرتبطة بالقطاع ذاته، والإجراءات المعقدة والطويلة اللازمة لعبور الحدود، وقصور القدرات البشرية والمؤسسية للهيئات ذات الصلة إلى جانب الإفتقار إلى إطار رقابي وقانوني يتسم بالوضوح والدقة، تمثل العوامل الرئيسة التي تعيق الإنتقال اليسير للبضائع والأشخاص والمعلومات فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. ولقد أكد مؤشر الأداء اللوجستي للبنك الدولي[1] في ٢٠١٠ على أهمية الحاجة إلى تحقيق تحسن ملموس في خدمات النقل المتعلقة بالتجارة في منظمة المؤتمر الإسلامي؛ حيث أظهر المؤشر أن

[1] إن مؤشر الأداء اللوجستي (LPI) هو أداة تقييم متعددة الأبعاد للأداء اللوجستي مقسم من ١(الأسوأ) إلى ٥ (الأفضل). ويستخدم هذا المؤشر أكثر من ٥٠٠٠ أداة لتقييم الدول كل على حدة تم وضعها من قبل ١٠٠٠ من وكلاء الشحن الدوليين بغية مقارنة ملفات لوجيستيات التجارة في ١٥٥ دولة. ويعرض المؤشر موجزاً لأداء الدول في ستة من المجالات التي تغطي الجوانب الهامة للبيئة اللوجيستية في تلك الدول متمثلة في :فعالية عملية الإعفاء الجمركي، مستوى جودة التجارة والبنية الأساسية المتعلقة بالنقل، و تيسير اجراءات ترتيب شحنات مسعرة قادرة على المنافسة، وصلاحية ومستوى جودة الخدمات اللوجيستية، والقدرة على تتبع الشحنات، الى جانب معدل وصول الشحنات إلى المرسل إليه في الموعد المحدد. إن البيانات الواردة في الشكل التالي مأخوذة من نسخة تقرير البنك الدولي لعام ٢٠١٠ والذي جاء تحت عنوان "تتواصل لتتنافس". وهذا التقرير، إلى جانب شرح واف للمؤشر، متاح على الموقع الإلكتروني http://www.wortdbank.org/ipi

متوسط معدل أداء الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في ٢٠١٠ كان أسوأ حالاً من متوسط الأداء العالمي، وأفضل قليلاً من أداء مجموعة الدول محدودة الدخل فيما يتعلق بالأداء اللوجستي.

مؤشر الأداء اللوجستي (منظور مقارن)

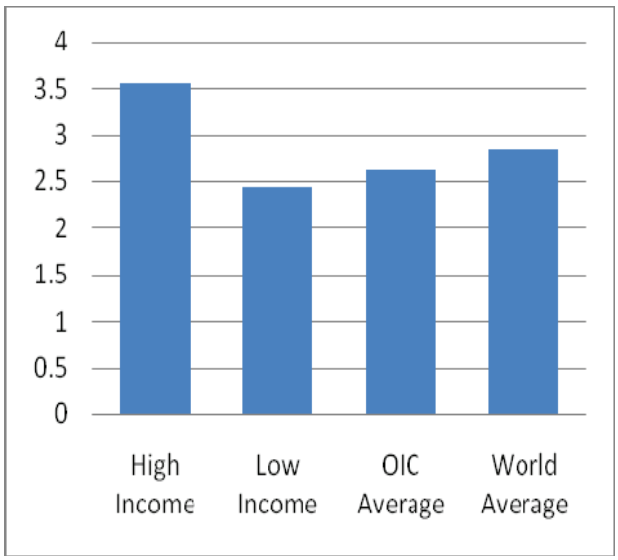

إن هذه المشكلات تزيد من حدة الفقر وخاصة في الدول النامية غير الساحلية التي تعتمد على بلدان المرور للإستفادة من موانئها في حركة الصادرات والواردات. وتمثل تكلفة خدمات النقل العالمية محدداً هاماً من محددات القدرة التنافسية للدول النامية في مجال التجارة. وكلما ارتفعت تكلفة خدمات النقل، ارتفعت تباعاً تكلفة الواردات في حين تفقد الصادرات القدرة التنافسية مما يؤدي إلى تقليص النمو الإقتصادي وإضعاف فرص تحقيق الرفاهة المنشودة.

ولكن بالنظر إلى مستقبل قطاع النقل في منطقة منظمة المؤتمر الإسلامي، يبدو الأداء غير متكافىء بين الدول بعضها البعض؛ ففي حين يتسم قطاع النقل في بعض الدول الأعضاء ببنية أساسية قوية وفاعلة مما ييسر اندماج تلك الدول في الإقتصاد العالمي التي يتزايد استفادتها منه يوماً بعد يوم، يبقى عدد متزايد من الدول معرضاً لخطر المزيد من التهميش والإقصاء مما يؤدي بدوره إلى المزيد من الحرمان الإقتصادي والإجتماعي. ولهذا، فإن تعزيز التواصل فيما بين الدول الأعضاء من خلال تيسير إجراءات النقل قد يكون بمثابة المحرك اللازم لخلق تقارب بين الدول الأعضاء مرتفعة الدخل وغيرها من الدول محدودة الدخل. وقد يكون هذا الإختلاف الواضح بين الدول بمثابة فرصة سانحة للدول الأعضاء ذات الخبرات العريضة والمعرفة الفنية لمشاركة خبراتها مع الدول الأعضاء الأقل نمواً.

كما تلعب جودة الخدمة العامة التي يقدمها قطاع النقل دوراً هاماً في مجمل الوظيفة التي يقوم بها القطاع. وقد تسهم المؤسسات التي تتسم بالشفافية وسرعة الاستجابة والفعالية على نحو جوهري في تنمية

القطاع داخل حدود منطقتنا. وعلى غرار ذلك، فإن تعزيز الإمكانات البشرية من خلال برامج التدريب المكثفة تعد أحد المجالات التي تحتاج إلى إمعان النظر على نحو خاص .

كان مجال النقل أحد الأولويات العشرة لخطة العمل الخاصة بمنظمة المؤتمرالإسلامي التي ترمي إلى توطيد سبل التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والتي تم اعتمادها في ١٩٩٤ ، بيد أن مستوى التعاون في هذا القطاع لم يكن يتم بصورة مرضية. ويتم حاليا تنفيذ ثمة هناك حالياً مشروعات للتعاون تتعلق بمجال النقل مندرجة في جدول أعمال اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي ولكن جميعها في مراحلها الأولى. وحتى هذه اللحظة، لم يتم فعلياً إنجاز أي مشروع في هذا القطاع.

ومن أجل تعزيز التعاون فيما بين الدول الأعضاء في مجال النقل، طلبت قمة الكومسيك الاقتصادية من الكومسيك إحياء سبل التعاون في هذا المجال الهام. وإنه لجدير بالذكر أن التضامن والتعاون قد يسهمان في تطوير قطاع النقل في الدول الأعضاء، الأمر الذي بدوره سوف يدعم المجهودات المبذولة في سبيل النهوض بالتجارة ولتعزيز السياحة ولزيادة الاستثمارات.

وفي هذا الصدد، قررت الكومسيك في دورتها السادسة والعشرين أن يكون موضوع جلسة تبادل وجهات النظر الوزارية للدورة السابعة والعشرين للكومسيك هو" أثر شبكات النقل على التجارة والسياحة." كما رحبت الدورة بالعرض الذي قدمته الجمهورية التركية لتنظيم إجتماع فريق الخبراء المعني بالنقل في ٢٠١١ وطلبت من البنك الإسلامي للتنمية و مركز أنقرة أن ينظما ورشة عمل تحضيرية من أجل جلسة تبادل أوجه النظر.

سوف يتم تنظيم ورشة العمل السابق ذكرها وإجتماع فريق الخبراء على التوالي في إزمير بتركيا في ٧-٩ يونيو/ حزيران ٢٠١١ ، حيث إن الهدف الرئيسي من هذه اللقاءات هو تحديد ماينشأ من عقبات مشتركة في مجال النقل في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وتنمية آلية للتعاون برعاية الكومسيك من أجل المساهمة في تحسين النقل في الدول الأعضاء. وسيتم تقديم نتائج هذه اللقاءات إلى الكومسيك في دورتها السابعة والعشرين من أجل إعتمادها.